

نقطة الانهيار؟ قضية اليمن الجنوبي

تقرير الشرق الأوسط رقم 114 – 20 تشرين الأول/أكتوبر 2011

جدول المحتويات

i.....	الملخص التنفيذي والتوصيات
I	I مقدمة
1	II دولة واحدة أم دولتين
1.....	أ. دولتان، نظامان وهدف واحد: الوحدة
3.....	ب. الوحدة والحرب الأهلية عام 1994
5	III عودة القضية الجنوبية إلى الظهور
5.....	أ. روايتان لمرحلة ما بعد الحرب
6.....	ب. ظهور الحراك
9	IV "الربيع اليمني" والقضية الجنوبية
9.....	أ. انتفاضة عام 2011
10.....	ب. تراجع دعم الحراك للانتفاضة
12.....	ج. البحث المضني عن صوت جنوبي موحد
13.....	د. مساران: الانفصال والفيدرالية
14	V اللاعبون الرئيسيون
14.....	أ. المؤتمر الشعبي العام الحاكم
15.....	ب. تجمع أحزاب اللقاء المشترك المعارض
16.....	1. الإصلاح
17.....	2. الحزب الاشتراكي اليمني
18.....	ج. الحراك
20.....	د. اللاعبون الخارجيون
20.....	1. السعودية
21.....	2. المملكة المتحدة
21.....	3. الولايات المتحدة
22	VI قضايا خاصة
22.....	أ. حالة عدن
23.....	ب. حالة حضرموت
24.....	ج. العلاقة بين القضية الجنوبية و "اليمن الأوسط"
25.....	د. القاعدة في جزيرة العرب
28	VII الحلول والسيناريوهات الممكنة
28.....	أ. دولة وحدوية مع حكومة مركزية قوية
28.....	ب. دولة وحدوية مع إدارة محلية قوية
28.....	ج. دولة فيدرالية
29.....	1. نظام فيدرالي متعدد الأقاليم
29.....	2. نظام فيدرالي مكون من إقليمين
30.....	د. الانفصال
30.....	هـ. تقييم الخيارات
31	VIII الخلاصة
	الملاحق
33.....	أ. خارطة اليمن
34.....	ب. مسرد بالأسماء

نقطة الانهيار؟ قضية اليمن الجنوبي

الملخص التنفيذي والتوصيات

والجنوبيين، واختزقت حواجز الخوف وسمحت لطيف أوسع من الجنوبيين بالانضمام إلى النقاش العام حول وضع الجنوب. الأكثر أهمية من ذلك هو أنها سهلت النقاش والتوصل إلى إجماع متزايد حول خيارات الفيدرالية. إذا تمكن الخصوم السياسيون من التوصل إلى اتفاق حول نقل السلطة في صنعاء وإطلاق حوار وطني شامل، فبإمكانهم اغتنام هذه اللحظة للتفاوض على تسوية سلمية للقضية الجنوبية أيضاً.

المشكلة هي أن ما من مؤشر على أن اليمن يسير نحو تلك الحصيلة. بدلاً من ذلك، فقد استمرت الاحتجاجات الجماهيرية دون نتيجة، وتنامى الإحباط ومعه انعدام ثقة الجنوبيين بأن أي شيء يحدث في الشمال يمكن أن يحسن من أوضاعهم. ثمة مخاطر عدة: إن استمرار المأزق السياسي يمكن أن يحدث مزيداً من الانهيار في الأحوال الأمنية والاقتصادية في سائر أنحاء البلاد، ما أحدث مزيداً من الاضطرابات وعدم الاستقرار في الجنوب. البديل الآخر، يتمثل في اندلاع حرب أهلية شاملة بين النخب اليمنية المتنافسة في الشمال، وهو سيناريو يمكن أن يدفع الأطراف في اليمن الجنوبي إلى السعي بجدية إلى الانفصال. لقد تراجعت الحماسة الأولية التي ولدها التنسيق بين المحتجين في الشمال والجنوب لصالح دعوات متزايدة من قبل البعض لاستقلال الجنوب.

وهذا مزيج خطر. ما من شك في أن انفصال الجنوب سيواجه بمقاومة الشمال ويمكن أن يتسبب في صراع عنيف. كما أن أي جهد يبذل لتحقيق الاستقلال يمكن أيضاً أن يحدث اقتتالاً داخلياً ومزيداً من الانقسامات داخل الجنوب نفسه. القاعدة في جزيرة العرب وغيرها من الجماعات العنيفة باتت مزدهرة أصلاً في ظل تزايد الفوضى وعدم الاستقرار؛ وبالتالي فإن مزيداً من التدهور سيؤدي إلى توسيع نفوذ هذه الجماعات.

ثمة حاجة ملحة لرسم طريق واضح نحو إعادة تعريف العلاقات بين المركز والأطراف. وهذا يمكن تحقيقه فقط من خلال حوار شامل يعترف بالمظالم المشروعة للجنوبيين وأهمية إصلاح تلك العلاقة بشكل حقيقي. ثمة أربع نتائج محتملة يجري نقاشها في مختلف الأوساط، وبدرجات متفاوتة من الشعبية: المحافظة على دولة الوحدة لكن مع تحسين أداء الحكومة؛ والمحافظة على دولة الوحدة لكن بتفويض صلاحيات كبيرة للمحافظات؛ وإقامة دولة فيدرالية تتكون من إقليمين أو أكثر؛ وانفصال الجنوب.

من بين هذه السيناريوهات، فإن الأول والأخير يشكلان وصفين لتصاعد الصراع. الأول (وهو عبارة عن الوضع الراهن إضافة إلى

عشرة أشهر من الاحتجاجات الشعبية المصحوبة بموجات متقطعة من العنف لم تسهم كثيراً في توضيح المستقبل السياسي لليمن. لقد فشلت احتجاجات الشارع حتى الآن في إسقاط الرئيس علي عبد الله صالح أو إحراز إصلاحات مؤسسية حقيقية. إن الانقسام بين القوى الموالية والمعادية لصالح أكثر عمقاً من أي وقت مضى، واقتصاد البلاد في حالة مزرية والظروف الأمنية والإنسانية في تدهور. وسط حالة من انعدام اليقين تغذيها الأزمة المستمرة، فإن وحدة البلاد – وخصوصاً وضع الجنوب – على المحك. أصبحت المظالم القديمة تتخذ أشكالاً أكثر حدة واكتسبت التطلعات الانفصالية زخماً أكبر لدى البعض. لكن لا زال هناك فرصة لحكام اليمن ولجماعات المعارضة والمحتجين للتوصل إلى اتفاق حول مرحلة سياسية انتقالية تُعطي الأولوية للقضية الجنوبية وتعيد تعريف العلاقات بين المركز والأطراف، على سبيل المثال بالتحرك نحو نموذج فيدرالي. إذا فوّتت هذه الفرصة، فإن ثمة مخاطرة في أن يصبح الصراع أكثر دموية. وقد تصبح وحدة اليمن جزءاً من الماضي.

اندمجت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مع جارتها الشمالية، الجمهورية العربية اليمنية في 22 أيار/مايو 1990 لتشكيل الجمهورية اليمنية. منذ البداية، كانت عملية التوحيد إشكالية نجمت عنها حرب أهلية دموية قصيرة في عام 1994. انتصر الشمال، إلا أن ذلك بالكاد أغلق هذا الملف. في أعقاب الصراع، نشأت روايتان مختلفتان بعمق. النسخة الأولى تقول إن الحرب قضت على فكرة الانفصال وعززت الوحدة الوطنية. أما طبقاً للنسخة الثانية، فإن الحرب قضت على فكرة الوحدة وشكلت البداية لحقبة من احتلال الشمال للجنوب.

لم تندلع التوترات الأخيرة فجأة في سياق الانتفاضة اليمنية التي بدأت في كانون الثاني/يناير 2011. في عام 2007، ظهرت حركة احتجاج شعبية ذات قاعدة واسعة عُرفت بالحراك الجنوبي. نشأ الحراك أصلاً كحركة حقوق تطالب بالمساواة في ظل القانون وبتغيير العلاقات بين الشمال والجنوب – وكل ذلك في إطار بلد موحد. الحكومة ردت على المطالب بالقمع، كما أنها تجاهلت بشكل كبير الوعود التي كانت قد أطلقتها بالإصلاح. بحلول عام 2009، كان الحراك قد بدأ يطالب باستقلال الجنوب. وفي الأشهر التي انتهت بالانتفاضة التي أصبحت الربيع اليمني، بات من الواضح أن نفوذ الحراك وشعبيته في الجنوب في حالة صعود.

هل يمكن للانتفاضة الشعبية أن تفتح فرصاً جديدة لتسوية قضية الجنوب سلمياً؟ إذا تصرف الطرفان بحكمة، ينبغي أن يحدث ذلك. منذ البداية، سهلت الانتفاضة الشعبية التعاون بين المحتجين الشماليين

السجناء السياسيين، والتحقيق في الانتهاكات المزعومة، والسماح لمنظمات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الإنسانية بالوصول الكامل للمحافظات الجنوبية، وسحب القوات الأمنية والعسكرية الشمالية المثيرة للجدل، واستبدالها بأفراد جنوبيين في قوات الأمن.

إلى حزب المؤتمر الشعبي العام (الحاكم):

3. الاعتراف علناً بمشروعية القضية الجنوبية والالتزام بإيجاد حل عادل لها من خلال الحوار الوطني والمفاوضات.
4. القبول بالوضع الخاص للقضية الجنوبية في الحوار الوطني، وضمان أن تتم معالجتها على نحو منفصل وأيضاً كجزء من رزمة أكبر من الإصلاحات.
5. وضع حد للخطاب التحريضي ضد "الانفصاليين" والالتزام بالحوار والنفاس حول طيف واسع من خيارات التحول إلى اللامركزية.

6. الإعداد لحوار جديد وذلك بتنقيف المؤيدين وكسب دعمهم لعدد من الخيارات، بما في ذلك الفيدرالية.

إلى الحزب الاشتراكي اليمني (المعارض):

7. الاستمرار في دعم المواقف التسوية، مثل شكل من أشكال الفيدرالية، يمكن أن يجسر الفجوة بين الحراك والأحزاب المؤيدة بقوة للوحدة مثل حزب المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح.

إلى حزب الإصلاح (المعارض):

8. القبول بوضع خاص للقضية الجنوبية في الحوار الوطني، وضمان معالجتها على نحو منفصل وكذلك كجزء من حزمة أوسع من الإصلاحات؛
9. السماح للجنوبيين في الحزب بتولي وضع السياسات حول الجنوب وتقديمهم كوجه شعبي للإصلاح، وإحلالهم في مواقع القادة الشماليين المثيرين للجدل.

إلى المحتجين الشماليين:

10. الاستمرار بالاعتراف علنية بشرعية للقضية الجنوبية والقبول بوضعها الخاص في الحوار الوطني.
11. الاستمرار بالتواصل مع المحتجين الجنوبيين، خصوصاً في الحراك، لإيجاد أرضية مشتركة والتوصل إلى فهم لمظالمهم والطرق التي يفضلونها في معالجة هذه المظالم.
12. إعادة التأكيد على الالتزام بالاحتجاج السلمي، وإذا سنحت الفرصة، المشاركة في حوار وطني حول للقضية الجنوبية.

شيء ما) يعني بشكل أساسي تجاهل المطالب المشروعة للجنوبيين بتحقيق قدر أكبر من المشاركة، والسيطرة على الموارد المحلية وحماية الهوية والثقافة المحليتين. أما الثاني (استقلال الجنوب) فإنه لن يسهم فقط في استعداء الشماليين بل أيضاً العديد من الجنوبيين الذين يفضلون الإصلاح في سياق الوحدة.

وهذا يترك الخيارين الواسطين؛ وكلاهما يحفل بالمشاكل. يشك مؤيدو الحراك أن مجرد تعزيز سلطات المحافظات – حتى في ظل حكومة مركزية ديمقراطية وأكثر تمثيلاً – سيكون شكلياً وسيفشل فعلياً في حماية حقوق الجنوبيين. ولذلك السبب، ولأسباب أخرى، فإنهم يفضلون إما الانفصال الفوري أو، في الحد الأدنى، تشكيل فيدرالية تتكون من دولتين لمدة أربع إلى خمس سنوات، يتبعها استفتاء على الوضع النهائي للجنوب.

من ناحية أخرى، فإن الفيدرالية، خصوصاً في ظل صيغة الدولتين (دولة شمالية ودولة جنوبية)، يُنظر إليها من قبل كثيرين بقدر كبير من التشكك على أنها الخطوة الأولى نحو انفصال الجنوب في النهاية. إن إقامة دولة فيدرالية تتكون ربما من أربعة أو سبعة أقاليم، من شأنها أن تُهدئ هذه المخاوف. لقد حظي هذا الخيار بقدر أوسع من التأييد في الشمال ويمكن أن يكتسب بعض الدعم حتى داخل الأحزاب المؤيدة للوحدة بقوة، مثل حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم وحزب الإصلاح الإسلامي المعارض. لكن سيكون هناك حاجة لعدد أكبر من الدقة حول تفاصيل هذا النموذج قبل أن يحقق الغاية منه. وبشكل عام، لا ينبغي تجاهل أي من هذه المخاوف أو التقليل من أهميتها. بدلاً من ذلك، ينبغي التعبير عنها علنية ومناقشتها بجدية من خلال مناظرة رصينة ومفاوضات سلمية.

اللاعبون الخارجيون، بمن فيهم أعضاء مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يمكن أن يلعبوا دوراً. جميع هذه القوى تدعم اليمن الموحد. إلا أن هذه المظلة واسعة بما يكفي لاستيعاب حاجة اليمنيين لإعادة التفاوض وبشكل شامل حول العلاقة بين الحكومة المركزية والكيانات الإقليمية.

إن اضطرابات اليمن تمثل فرصة نادرة لإعادة تعريف العقد السياسي الناقص والفاشل الذي يربط بين مختلف مكونات البلاد. إلا أنها، وفي نفس الوقت، رفعت بشكل كبير كلفة عدم التحرك. إذا لم يتم القيام بشيء وفوراً للتصدي سلمياً للمظالم الوطنية الشاملة والمظالم الجنوبية على نحو خاص، فإن فصلاً أكثر سواداً وشوْماً على وشك البداية.

التوصيات

إلى جميع القوى السياسية المعنية:

1. الموافقة فوراً على التوصل إلى عملية انتقالية لتسهيل الشروع في حوار وطني شامل يهدف إلى مراجعة العقد السياسي والاجتماعي القائم.

إلى الحكومة اليمنية:

2. اتخاذ إجراءات بناء ثقة فورية لتهدئة التوترات في الجنوب، بما في ذلك وقف العنف ضد المتظاهرين السلميين، وإطلاق سراح

إلى الحراك:

13. وضع حد للأوصاف التحريضية "جماعة الداخل، وجماعة الخارج" النمطية التي تصور الشماليين على أنهم محتلين ووضع حد لتصنيف الجنوبيين استناداً إلى تفضيلهم للانفصال أو الوحدة.
14. الاستمرار في الحوار الداخلي داخل الحركة ومع الجنوبيين الآخرين من أجل تحقيق مزيد من الوضوح ووضع خيارات واضحة للسياسات.
15. قبول بطيف متنوع من الخيارات داخل الجنوب والانفتاح على مناقشة حلول غير الانفصال.

إلى أعضاء المجتمع الدولي:

16. الاستمرار في الضغط على النظام والمعارضة للتحرك مباشرة نحو فترة سياسية انتقالية.
17. دعم منح وضع خاص للقضية الجنوبية في حوار وطني من خلال البيانات العلنية وزيادة الانخراط مع النشطاء الجنوبيين، بمن فيهم الحراك.
18. زيادة المساعدات الإنسانية للمحافظات الجنوبية المتأثرة بالعنف المستمر، خصوصاً أبين و عدن، والضغط على الحكومة اليمنية للسماح بالوصول الكامل إلى هذه المناطق.

صنعاء/بروكسل، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2011

نقطة الانهيار؟ قضية اليمن الجنوبي

I. مقدمة

II. دولة واحدة أم دولتين؟

أ. دولتان، نظامان وهدف واحد: الوحدة

قبل الوحدة، كان اليمن دولتين مستقلتين.² قبل حصوله على الاستقلال عام 1977، كان الجنوب مستعمرة بريطانية؛ وركز حكامه على ميناء عدن الذي كان يحقق لهم الكثير من الأرباح، دون بذل الكثير من الاهتمام بتطوير المناطق الريفية الداخلية. وفي ظل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الدولة الوحيدة في العالم العربي التي أعلنت ماركسيته، سيطرت الدولة على الاقتصاد، وحظرت أحزاب المعارضة وقيدت بشدة حرية التعبير والحركة. وفي نفس الوقت، استفاد المواطنون من دعم الحكومة للسلع والخدمات الأساسية، وتم تحقيق مكاسب هامة في محو الأمية والتعليم.³

² خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وقبل نشوء الدولتين، سيطر البريطانيون على أجزاء من الجنوب (بين عامي 1839 و 1967)، في حين كان حكم الإمامة والعثمانيون يتنافسون على السلطة في الشمال. كان البريطانيون يحكمون مباشرة ميناء عدن، في حين شكلوا تحالفات غير وثيقة مع الحكام المحليين، (السلطين)، في المناطق الداخلية. منذ القرن التاسع، كانت أجزاء من اليمن الشمالي تحت حكم الأنمة الزيديين، الذين ادعى حكامهم أنهم من سلالة النبي محمد. (الزيدية هي شكل من الإسلام الشيعي الذي يتميز عن الشيعة الاثني عشرية الموجودة في إيران، والعراق، ولبنان، والبحرين). انظر Crisis Group Middle East Report N°86, *Yemen: Defusing the Saada* (Time Bomb (27 May 2009), pp. 2, 7-9). تنافس العثمانيون مع الحكام الزيديين على السيطرة على الأراضي خلال فترتين مختلفتين. في القرن السادس عشر، احتلوا أجزاء من الشمال، لكنهم أخرجوا منها على يد سلالة القاسمي الزيدية في القرن السابع عشر. والسلالة القاسمية هي الوحيدة التي سيطرت على معظم المناطق التي تشكل اليمن اليوم. عاد العثمانيون مرة أخرى للسيطرة على أجزاء من الشمال بين عامي 1837 و 1918، لينسحبوا مرة أخرى في أعقاب الحرب العالمية الأولى. بين عامي 1918 و 1934، أحكم الإمام يحيى قبضته على اليمن الشمالي. وفي عام 1934، رسمت معاهدة صنعاء بين يحيى والبريطانيين رسمياً الحدود الإدارية بين مجالي نفوذهما. لمناقشة مفصلة لتاريخ اليمن القديم والحديث، انظر Paul Dresch, *A History of Modern Yemen* (Cambridge, 2000), pp. 1-57. See also Lisa Wedeen, *Peripheral Visions: Publics Power, and Performance in Yemen* (Chicago and London, 2008), pp. 22-49.

³ بحلول 1976 – 1977، أصبح 60% من جميع الأطفال في سن العاشرة في الجنوب في المدارس، مقارنة بـ 30% في الشمال. كان معدل القرائية في الجنوب 40%، في حين أنه كان 20% في الشمال. Paul Dresch, *A History of Modern Yemen*, op. cit., p. 140.

اندمجت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مع جارتها الشمالية، الجمهورية العربية اليمنية، في 22 أيار/مايو 1990 لتشكل الجمهورية اليمنية. لقد حفل اتحادهما بالمشاكل منذ البداية وأفضى في المحصلة إلى حرب أهلية قصيرة لكن دموية عام 1994. رغم ذلك، فإن انتصار الشمال لم يطوي صفحة الوحدة. اليوم يشير العديد من السياسيين، والصحفيين، والنشطاء إلى ما يسمونه القضية الجنوبية، وهو مصطلح يعني أشياء مختلفة لجماعات مختلفة، استناداً إلى تفسيراتها للتاريخ وللحصائل التي تفضلها هذه الجماعات.

ثمة أقلية، بشكل عام من الشمال وتضم المسؤولين الحكوميين، تنكر حتى وجود قضية جنوبية. يصير هؤلاء على أن وحدة اليمن ترسخت في الحرب الأهلية وأن المشاكل الرئيسية في الجنوب – البطالة، والفقر، وانتهاكات حقوق ملكية الأراضي وعدم كفاية الخدمات – موجودة في الشمال أيضاً. كما أنهم لا يرون فرقاً بين الكيانين ويعتبرون أن أولئك الذين يقودون الدعوة إلى الانفصال مجرد عصابة صغيرة من المجرمين الساعين إلى المكاسب الشخصية. بالنسبة لكثيرين غيرهم، خصوصاً الجنوبيين، فإن المصطلح يمثل تليخياً لمشاكل مزمنة نشأت عن الوحدة المتسرعة والحرب الأهلية التي تبعتها والتي ولدت مظالم فريدة ومشاعر بالتهميش. وثمة آخرون يشكل المصطلح بالنسبة لهم مرادفاً لحق قانوني ومشروع بالانفصال. وبموجب وجهة النظر هذه، فإن الحرب الأهلية ألغت اتفاق الوحدة بين الدولتين، وأصبح الجنوب أرضاً محتلة، وأن استمرار الوحدة يستوجب اتفاقات جديدة بين دولتين تتمتعان بالسيادة.¹ ليس هناك إجماع على حل، وقد تقدم لآعين مختلفون بنماذج مختلفة لحلول تعالج المشكلة، تتدرج من الحوكمة الإدارية القوية إلى الفيدرالية إلى الانفصال التام.

¹ يشير "الجنوب" في هذا التقرير إلى أراضي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة. وهذا يتضمن حوالي سبع من المحافظات الحالية لليمن: عدن، ولحج، والضالع، وأبين، وشبوة، وحضرموت، والمهرة. إلا أن الحدود الحالية للمحافظات تتطابق إلى حد ما فقط مع الحدود القديمة. جزء من محافظة البيضاء كان في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والجزء الشمالي من محافظة الضالع كان يقع ضمن الجمهورية العربية اليمنية.

طوال هذه الفترة، حظيت الوحدة بشعبية واسعة بين سكان البلدين. كانت المشاعر القومية التي تحبذ قيام دولة موحدة قد ظهرت في العشرينيات والثلاثينيات.⁵ في حين خضع الشمال والجنوب لأشكال مختلفة من الحكم خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فإنهما كانا مرتبطان بشكل وثيق من خلال التجارة والعمالة المهاجرة.⁶ باختصار، وقبل حركات الاستقلال التي ظهرت في الستينيات، كان هناك سابقة موجودة ومادة تاريخية/ثقافية متوافرة لقيام دولة واحدة، أو دولتين (استناداً إلى الحدود الاستعمارية) أو حتى عدة دول (خصوصاً بالنظر إلى الاستقلال النسبي الذي تمتعت به الأراضي الداخلية الجنوبية مقارنة بميناء عدن).

خلال فترة وجود دولتين منفصلتين، يستذكر اليمنيون من الشمال والجنوب على حد سواء المشاعر الشعبية المطالبة بالوحدة. وطبقاً لأكاديمي يدعم حالياً فكرة الانفصال، "قبل عام 1990، كان الناس في الجنوب يؤيدون فكرة الوحدة بشكل كامل. وفي ظل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كانوا محاطين دائماً بالرسائل المؤيدة للوحدة في المدارس. كانوا يرددون شعارات مناصرة للوحدة كل يوم".⁷ كان قادة كلا الدولتين يستغلون ويشجعون المشاعر المناصرة للوحدة، ويشيدون بالفكرة علناً، لكن، وعلى حد تعبير أحد المراقبين، "العلاقات بين اليمنين كانت تتأرجح باتساع بين الصراع، وحتى الحرب، من جهة، والاتفاقات على توحيد اليمن، من جهة أخرى".⁸ انخرط الجانبان في حروب حدودية عامي 1972 و 1979، وكلاهما انتهتا بمفاوضات من أجل الوحدة. جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية دعمت أيضاً التمرد الاشتراكي في الشمال في السبعينيات، الذي سحقه الرئيس صالح عام 1982. طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات، كانت كل دولة تحتضن الخصوم السياسيين للدولة الأخرى.

في أواخر الثمانينيات، واجهت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أزمة متنامية، نتيجة الحرب الأهلية، وفقدانها للرعاية السوفيتية وانهيار اقتصادها. على النقيض من ذلك، فقد كان الشمال في وضع

ابتليت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية طوال حياتها القصيرة، التي استمرت 22 عاماً، بالصراعات الداخلية. رغم أن القبلية والعشائرية حظرت رسمياً وتم حذف أسماء الكنية القبلية، فقد استمرت الخصومات والتنافسات القبلية عملياً، ووصلت إلى أوجها في فورتين من الاقتتال الدموي. تمثلت الحالة الأسوأ في الحرب الأهلية التي اندلعت عام 1986، والتي قتل فيها الآلاف - يقدرهم البعض بـ 10 آلاف - خلال عشرة أيام من المعارك الدموية في الشوارع. ودارت هذه المعارك بين أنصار علي ناصر محمد، رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في ذلك الحين والعضو البارز في المعارضة الجنوبية في المنفى اليوم، ضد فصائل معارض داخل الحزب الاشتراكي الحاكم. بعد اغتيال عدد كبير من أعضاء المكتب السياسي، هُزم أتباع علي ناصر في المحصلة، وهرب ما لا يقل عن 30 ألف منهم إلى الشمال، حيث شكلوا تحالفاً مع الرئيس علي عبد الله صالح. معظم أفراد مجموعة علي ناصر، التي أطلق عليها اسم الزمرة، هم من محافظتي أبين وشبوة، في حين أن معظم خصومهم، الطغمة، هم من الضالع ولحج. وتبقى الانقسامات بين الزمرة والطغمة صدعاً سياسياً هاماً حتى اليوم.

تأسست الجمهورية العربية اليمنية بعد انقلاب أطاح بالإمامة الزيدية في عام 1962. وأشعل هذا الانقلاب بدوره حرباً أهلية ضارية دامت ثماني سنوات بين الملكيين من أنصار الإمام، تدعمهم السعودية، ضد الجمهوريين، المدعومين من مصر، عندما انتهت الحرب، كانت البلاد بحاجة ماسة إلى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ومؤسسات الدولة الحديثة. وكان التباين مع الجنوب صارخاً؛ فرغم الخطوات الكبيرة التي اتخذت لبناء الجهاز البيروقراطي، والبنية التحتية والاقتصاد في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، إلا أن الشمال ظل متخلفاً عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في مجالات التعليم، ومحو الأمية والخدمات الاجتماعية الأساسية. على عكس الجنوب، كان الشمال يتمتع اسمياً باقتصاد السوق الحر ويقدر أكبر نسبياً من الحريات السياسية.

إلا أنها وكنظيرتها الجنوبية، واجهت الجمهورية العربية اليمنية شكلاً مستمراً من عدم الاستقرار السياسي. طغت الحرب الأهلية على الستينيات، وتبعته سلسلة من الانقلابات والاعتقالات خلال العقد التالي. في عام 1978، استولى علي عبد الله صالح، الذي كان ضابطاً مغموراً، على السلطة. بعد إفشاله لمحاولة انقلاب وهزيمته لتمرد اشتراكي بمساعدة حلفائه الإسلاميين، أطلق عهده فترة من الاستقرار النسبي.⁴ عزز صالح من سيطرته على الجهاز العسكري/الأمني من خلال شبكة من التحالفات العائلية والقبلية، واستعمل الحزب السياسي القانوني الوحيد في البلاد، المؤتمر الشعبي العام، كشبكة واسعة للرعاية والمحسوبية. في عام 1984، اكتشفت شركة النفط الأمريكية (هنت) ومقرها تكساس النفط بكميات تجارية في محافظة مأرب الحدودية، ما عزز الوضع الاقتصادي للجمهورية العربية اليمنية.

⁵ تجلى ذلك في جملة متنوعة من الأغاني والأشعار والقصص التي تعود إلى تلك الحقبة.

⁶ بحلول الخمسينيات، كانت عدن بوجه خاص قد أصبحت مركزاً لتبادل المعلومات على المستويين الإقليمي والعالمي. كما اتكأ الوحدويون على الأهمية التاريخية لاسم اليمن، وهو في الواقع أقدم بكثير من فكرتي اليمن الموحد أو الدولتين المستقلتين خلال الستينيات. في الحديث الشريف، يشير اليمن إلى الأراضي الواقعة جنوب مكة. كما أشار الوحدويون إلى سابقة تاريخية للوحدة اليمنية أيام السلالة القاسمية، التي حكمت منطقة تساوي اليمن الحديث أواسط القرن السابع عشر. وأخيراً، كان بوسعهم الادعاء أيضاً بعدم وجود حدود رسمية بين الشمال والجنوب حتى عام 1905 عندما أصرت السلطة الاستعمارية البريطانية على ترسيم الحدود.

انظر Lisa Wedeen, *Peripheral Visions*, op. cit., pp. 22-49.

⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أكاديمي من عدن، عدن، حزيران/يونيو 2011.

⁸ انظر Robert Burrowes, "The Republic of Yemen: The Politics of Unification and Civil War, 1989-1995", in Michael Hudson (ed.), *Middle East Dilemma: The Politics and Economics of Arab Integration* (New York, 1999), p. 188.

⁴ في ظل الجمهورية العربية اليمنية، حظرت جميع الأحزاب السياسية المعارضة، إلا أن الإخوان المسلمين ظلوا نشطين سرياً. منذ بداية عهده، شكل صالح تحالفاً وثيقاً مع المجموعة ضد المتمردين الاشتراكيين في "اليمن الأوسط"، في المنطقة الجنوبية من الجمهورية العربية اليمنية.

الاغتيالات السياسية، التي حُمّلت مسؤوليتها لصالح وحلفائه الإسلاميين.¹⁴ زعزت نتائج انتخابات عام 1993 اتفاقية تقاسم السلطة مناصفة، حيث حصل الحزب الاشتراكي اليمني على مجرد 56 مقعداً برلمانياً من أصل 301 في حين حصل المؤتمر الشعبي العام على 123 وذهب 62 مقعداً للحزب الإسلامي حديث التأسيس، التجمع اليمني للإصلاح.¹⁵ في الواقع فإن الانتخابات هُمشت الحزب الاشتراكي اليمني ووضعت السلطة بشكل كامل في أيدي النخب القبلية والإسلامية الشمالية. ومع تنامي التوترات، اندلعت الحرب الأهلية في 27 نيسان 1994.

كان ذلك صراعاً بين النخب وليس حرباً بين شعبين. قبل وخلال الاقتتال، دأب نشطاء المجتمع المدني في الشمال والجنوب على حدٍ سواء على التعبئة ضد الحرب. وكان أبرز الجهود التي بُذلت في هذا الإطار هو ذلك الذي قاده الحوار الوطني اليمني للقوى الشعبية في الشمال، والذي ضم أيضاً طيفاً واسعاً من الشخصيات الاجتماعية الجنوبية. وأنتج هذا الحوار، قبيل اندلاع الثورة "وثيقة العهد والاتفاق" والتي لازال كثيرون يسيرون إليها بوصفها خارطة طريق كان من شأنها أن تصلح النواقص الأولية في اتفاقية الوحدة وتضع البلاد على مسار نحو الاستقرار والشراكة بين الشمال والجنوب. اقترحت الوثيقة نظاماً دستورياً جديداً يتكون من هيئة تشريعية بمجلسين يتمثل الإقليم بالتساوي في مجلسه الأعلى، ويضع قيوداً

سياسي واقتصادي أقوى نسبياً. وكان هذا الوضع هو الخلفية التي قامت عليها عملية التوحيد عام 1990.⁹

ب. الوحدة والحرب الأهلية عام 1994

رغم أن الأسباب المحددة والكامنة وراء توقيت الوحدة تقع خارج إطار هذا التقرير، إلا أنها كانت مرتبطة إلى حدٍ كبير بنهاية الحرب الباردة وتزامن ذلك مع اكتشاف النفط في المناطق الحدودية، وهو ما وفر الحوافز للتعاون حول مزيد من عمليات التنقيب. علاوة على ذلك، فإن كلا الرئيسين صالح والرئيس الجنوبي، علي سالم البيض، كانا يعتقدان أن بوسعهما استغلال الدعم الشعبي للوحدة لتعزيز موقعيهما السياسيين.¹⁰ قبل الاندماج مباشرة، بدأ وكان الفيدرالية أو الكونفدرالية تتمتعان بدعم واسع بين القادة السياسيين من الجانبين، والذين كانوا يعتقدون بأن الوحدة ينبغي أن تكون تدريجية وليست فورية.¹¹

ما فاجأ وخيب آمال زملاءه في الحزب الاشتراكي اليمني، أن البيض أحد أبرز دعاة الانفصال اليوم أيد الاندماج الفوري والتام.¹² أسست اتفاقية الوحدة الموقعة عام 1989 شراكة متساوية بين الدولتين، رغم أن عدد السكان في الشمال كان أكبر بكثير، ورغم ما بدا في ذلك الحين على أنه أفاق اقتصادية أفضل.¹³ كما أنها وضعت ترتيباً لتقاسم السلطة مناصفة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني على جميع مستويات الحكومة خلال المرحلة الانتقالية، التي تبعتها انتخابات برلمانية ديمقراطية ومتعددة الأحزاب في عام 1993. وتم تشكيل مجلس رئاسي يتكون من خمسة أشخاص رأسه صالح وكان علي سالم نائباً للرئيس. وكان المجلس بمثابة السلطة التنفيذية للحكومة.

حالما تم التوقيع على اتفاق الوحدة تقريباً، ظهرت المشاكل. عملياً، فإن الدولتين لم تندمجا بشكل كامل خلال المرحلة الانتقالية. رغم أن بعض الوحدات العسكرية الجنوبية انتقلت إلى الشمال وبالعكس، فإن الجانبين احتفظا بجيشهما. ولم يبذل أي من الطرفين جهوداً كبيرة لتوحيد مالية الدولة بشكل حقيقي. الأمر الهام أيضاً، هو أن التوترات السياسية اندلعت مباشرة بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام. تعرض الحزب الاشتراكي اليمني لسلسلة من

¹⁴ بداية من عام 1991 ولمدة عامين تقريباً، حدثت سلسلة من الاغتيالات السياسية التي استهدفت قادة الحزب الاشتراكي اليمني. في ذلك الحين، لم يكن من الواضح من كان خلف هذه الهجمات، إلا أن الأدلة التي ظهرت لاحقاً تشير إلى أن مرتكبيها كانوا من المقاتلين اليمنيين السابقين في الحرب الأفغانية، والذين تربط العديد منهم صلات وثيقة بالأجهزة الأمنية الشمالية. انظر، Noel Brehony, *Yemen Divided*, op. cit., pp. 188-189.

¹⁵ تأسس الإصلاح بُعيد الوحدة عام 1990 على يد زعيم اتحاد قبائل حاشد، عبد الله بن حسين الأحمر. (هناك اتحادان قبليان في الشمال: حاشد وبكيل). يعود الحزب في جذوره إلى اليمن الشمالي ويحتوي اليوم على عدد من المجموعات والنزعات المتقاطعة، بما في ذلك رجال القبائل، ورجال الأعمال، وأعضاء في حركة الإخوان المسلمين الوسطية والسلفيين الجهاديين. بين عامي 1990 و 1997، كان الإصلاح شريكاً للمؤتمر الشعبي العام الحاكم أكثر منه حزب معارضة. وفي الانتخابات البرلمانية لعام 1997، وبعد أن تعرض الحزب الاشتراكي اليمني للتهمة وبعد أم حوّل المؤتمر الشعبي العام طاقاته لإضعاف خصومه الإسلاميين، بدأ الإصلاح بتبني موقف أكثر معارضة. لمزيد من المعلومات حول العضوية المتنوعة للإصلاح وعلاقاته المتطورة بالحزب الحاكم، انظر Jillian Schwedler, "The Islah Party in Yemen: Political Opportunities and Coalition Building in a Transitional Polity", in Quintan Wiktorowicz (ed.), *Islamic Activism: A Social Movement Theory Approach* (Bloomington and Indianapolis, 2004), pp. 205-228; Jillian Schwedler, *Faith in Moderation: Islamist Parties in Jordan and in Yemen* (Cambridge, 2006); April Longley, "The High Water Mark of Islamist Politics? The Case of Yemen", *The Middle East Journal*, vol. 61, no. 2 (Spring 2007), pp. 240-260; Lisa Wedeen, *Peripheral Visions*, op. cit., pp. 159-160; and Amr Hamzawy, "Between Government and Opposition: The Case of the Yemeni Congregation for Reform", Carnegie Working Paper (Washington, 2009).

⁹ لتحليل للوضع الأقوى نسبياً للجمهورية العربية اليمنية عند قيام الوحدة، انظر المرجع السابق، ص. 197 - 198.

¹⁰ انظر المرجع السابق، ص. 197 - 199، للمزيد من التحليلات حول الدوافع الكامنة وراء الوحدة.

¹¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع حيدر العطاس، وهو تكنولوجي وسياسي بارز كان رئيساً لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الفترة 1986 - 1990 وأول رئيس وزراء للجمهورية اليمنية، القاهرة، 17 تموز/يوليو 2011.

¹² لسرد مفصل للمفاوضات التي جرت قبيل الوحدة، انظر Noel Brehony, *Yemen Divided: The Story of a Failed State in South Arabia* (London and New York, 2011), pp. 168-182.

¹³ كان عدد سكان الشمال عندما حصلت الوحدة حوالي 11 مليون مقابل 2.5 مليون في الجنوب. Paul Dresch, *A History of Modern Yemen*, op. cit., p. 186.

في أصولهم إلى محافظتي الضالع²¹ ولحج، والذين كانوا قد انتصروا في الحرب الأهلية عام 1986.²²

على السلطة التنفيذية ويؤسس لقدر كبير من اللامركزية السياسية والمالية. كما أنها أوصت باتخاذ خطوات لنزع التسييس عن الأجهزة العسكرية والأمنية.¹⁶ تم توقيع الاتفاق من قبل علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض في الأردن في 20 شباط/فبراير 1994، قبل ساعات فقط من اندلاع مناوشات بين القوات الشمالية والجنوبية في محافظة أبين.

لم تستمر الحرب سوى شهرين بعد بدايتها الرسمية في أواخر نيسان/إبريل، وتركت ما بين 5 آلاف و7 آلاف قتيل.¹⁷ حقق الجيش الشمالي، مدعوماً بأنصار علي ناصر والميليشيات الإسلامية،¹⁸ تفوقه العسكري في محافظتي أبين وشبوة الجنوبيتين، في حين تم تحييد الألوية الجنوبية المتمركزة في الشمال بسرعة كبيرة. في 21 أيار/مايو، أعلن البيض تأسيس جمهورية اليمن الديمقراطية، إلا أن عدن والمكلا سقطتا في مطلع تموز/يوليو، وبذلك اكتمل نصر الشمال.¹⁹

بعد الحرب، شعر الجنوبيون مباشرة بلوعة الهزيمة. تعرضت عدن للسلب والنهب على يد الجيش الشمالي، وأنصار علي ناصر والميليشيات الإسلامية - القبليّة. تمت مصادرة المنازل والأراضي، خصوصاً من قبل الأشخاص الذين كانوا يستأجرونها قبل عام 1986، وقدرت الأمم المتحدة الضرر الذي لحق بعدن بـ 200 مليون دولار.²⁰ قام النظام في صنعاء بطرد القادة العسكريين الجنوبيين وفي النهاية أحال كثيرين على التقاعد في الجيش والخدمة المدنية على حدٍ سواء. تم حل الحزب الإشتراكي اليمني، وانضم كثير من أعضائه لاحقاً إلى المؤتمر الشعبي العام. بين الجنوبيين، نُظر إلى الحرب على أنها انتصار لجماعات علي ناصر، الذين كان معظم أفرادها من محافظتي أبين وشبوة، وهزيمة لضباط الجيش والسياسيين العائدين

¹⁶ لمزيد من التفاصيل حول وثيقة العهد والاتفاق وكذلك حول نشاط المجتمع المدني لمنع الحرب، انظر Sheila Carapico, *Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia* (Cambridge, 1998), chapter 7.

¹⁷ Michael C. Hudson, "Bipolarity, Rational Calculation and War in Yemen", in Jamal S. al-Suwaidi (ed.), *The Yemeni War of 1994: Causes and Consequences* (Abu Dhabi, 1996), p. 21.

¹⁸ كثيراً ما يذكر الجنوبيون الدور البارز الذي لعبته الميليشيات الإسلامية سواء خلال الحرب الأهلية أو خلال عمليات النهب التي جرت في عدن. كانت هذه الميليشيات تتكون بشكل أساسي من الأفغان العرب (اليمنيون الذي كانوا قد قاتلوا في الحملة التي مولتها الولايات المتحدة لإخراج القوات الروسية من أفغانستان في ثمانينيات القرن العشرين) والتي تربطها علاقات وثيقة مع نظام صنعاء وحزب الإصلاح. إلا أن عالم الإنثروبولوجيا بول درش يشير إلى أن أعلى تقدير لعدد المقاتلين الإسلاميين كان 5 آلاف وأن القدر الأكبر من القتال كان على عاتق المجندين الشماليين. انظر *A History of Modern Yemen*, op. cit., p. 196.

¹⁹ Noel Brehony, *Yemen Divided*, op. cit., pp. 195-196.

²⁰ Sheila Carapico, *Civil Society in Yemen*, op. cit., p. 57.

²¹ تم تأسيس محافظة الضالع بعد الوحدة. كان الجزء الجنوبي من ينتمي في السابق إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، في حين أن الأجزاء الشمالية كانت جزءاً من الجمهورية العربية اليمنية. الجزء الجنوبي من الضالع هو الآن معقل الحراك.

²² لعرض مفصل لأسباب ونتائج الحرب الأهلية، انظر Jamal S. al-Suwaidi (ed.), *The Yemeni War of 1994: Causes and Consequences* (Abu Dhabi, 1996).

III. عودة القضية الجنوبية إلى الظهور

أ. روايتان لمرحلة ما بعد الحرب

النسبي لعدن وكذلك مع الصوفية السائدة في حضرموت.²³ إضافة إلى إحلال الإصلاح محل الحزب الاشتراكي اليمني، يقال إن النظام تبنى سياسة متعمدة في تعزيز القبليّة. تمت إعادة العمل بأسماء الكنية القبليّة، وعاد الشيوخ من الحقبة ما قبل الاشتراكية لاستعادة أراضيهم ومواقعهم المتميزة، وعين النظام شيوخاً جديداً كجزء من تكتيكات فرق تسد التي تميز سياسة صالح في الرعاية والمحسوبية. على وجه الإجمال وطبقاً لهذه الرواية، فإن الشمال نهب موارد الجنوب، وقمع شعبه، ودمر دولته وهدد هويته.

هاتان الروايتان – اللتان انعكستا في حوالي 150 مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين حكوميين يمينيين، ومع مجموعات المعارضة ونشطاء المجتمع المدني في صنعاء، وعدن والقاهرة بين أيلول/سبتمبر 2010 وتموز/يوليو 2011 – مترسخة بعمق. ليس من المفاجئ أن الوصف الأول، السائد في الشمال، يقدمه الموظفون الحكوميون بشكل أساسي، خصوصاً عند التحدث بصفة رسمية. أما الثانية فيعبر عنها الجنوبيون، خصوصاً أولئك الذين يعيشون في الجنوب و/أو خسروا وظائفهم أو أراضيهم بعد حرب عام 1994. كلا الروايتان تحتويان عناصر من الحقيقة والمبالغة.²⁴ على سبيل المثال، فقد تحركت الحكومة اليمنية بسرعة لإعادة بناء البنية التحتية في الجنوب بعد الحرب؛²⁵ وبالفعل، فإن قدرأً ضئيلاً تم بناؤه أو صيانتها خلال حقبة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.²⁶ زد على ذلك، أنه بحلول عام 2001، كان الجنوب يحصل على حصة عادلة من أموال التنمية وأكثر من حصته من استثمارات القطاع الخاص محسوبة حسب حصة الفرد.

بعد الحرب، بدأت روايتان بالتشكل. بموجب الرواية الأولى، أغلقت حرب عام 1994 ملف الانفصال وعززت الوحدة. هُزمت المجموعة الصغيرة من الانفصاليين الجنوبيين، ويزعم أن الحكومة المركزية عملت جاهدة على تشجيع التنمية الاقتصادية في الجنوب ودمج الجنوبيين في هيكلية الحكم. ويدعي أنصار هذه الرواية بأنه تم إدماج الجنوبيين بشكل كامل وأنهم يحتلون مناصب وزارية هامة بشكل روتيني، بما في ذلك منصب رئيس الوزراء ووزير النفط. وينظر هؤلاء إلى أيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على أنها حقبة تميزت بالقمع الدموي، عندما تميزت حياة المواطنين بالخوف، والشح الشديد وغياب الاستثمارات والتنمية الاقتصادية. ويجادلون بأن الوحدة، على النقيض من ذلك، حققت الديمقراطية، وحرية التعبير، وجلبت الاستثمارات وحققت نهضة اقتصادية.

بموجب هذه النظرية، فإن جوهر المشكلة الجنوبية اقتصادي بطبيعته، كما هو الحال في سائر أنحاء البلاد. إذا كان هناك أي اختلاف بين الشمال والجنوب، فهو أن الجنوبيين كانوا أكثر اعتماداً على الدولة قبل الوحدة. كانوا يتوقعون الوظائف، والسكن والسلع المدعومة حكومياً وأصيبوا بخيبة أمل بعد الانتقال السريع إلى اقتصاد السوق الحر. وطبقاً لهذه الرواية أيضاً فإن أولئك الذين يقودون الآن الدعوة للانفصال هم القادة السابقون لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الذين خسروا مناصبهم بعد حرب عام 1994 وهم يستغلون الآن الصعوبات الاقتصادية في سائر أنحاء الجنوب للتحريض على دعم الانفصال. أما الشباب الذين يدعمون الدعوة إلى الانفصال، فهم يوصفون بأنهم أصغر من أن يتذكروا الصعوبات والقمع الذي تميزت به حقبة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ويوصفهم ضحايا للحملات الدعائية التي تشنها النخب الجنوبية المتعطشة للسلطة.

ثمة رواية مناقضة تصور حرب عام 1994 بوصفها نهاية الوحدة وبداية الاحتلال الشمالي للجنوب. وطبقاً لهذه الرواية، فقد أصبح الجنوبيون مواطنين من الدرجة الثانية في أحسن الأحوال، وفي أسوأها – وعلى حد تعبير دعاة هذه الرواية – عبيداً للنخب الشمالية. يقال إن المحتلين الشماليين نهبوا الأراضي الجنوبية، وكذلك النفط، والثروات المعدنية والسّمكية. وعلى نحو مماثل، يُذكر أن الشماليين طهروا أجهزة الدولة من موظفي الخدمة المدنية والعسكريين الجنوبيين وعرضوهم للتمييز الصارخ في وظائف القطاع الخاص. تعرضت عدن للسلب والنهب والسرقة، ووقع ميناؤها ومنطققتها الحرة، وهما مصدران هامين للعائدات، لسوء الإدارة والفساد. إضافة إلى نهب الموارد والتمييز في التوظيف، فإن أنصار هذه الرواية يتهمون الشمال بمهاجمة ثقافة الجنوب الأكثر علمانية وانفتاحاً من خلال إستراتيجية ثنائية تعتمد على العودة إلى ترسيخ القبليّة في المجتمع المدني وعملية الأسلمة.

وعلى هذا الأساس، يتهم نظام صالح بالسماح لشريكه السياسي خلال الحرب، الإصلاح، بالهيمنة على الحياة السياسية في عدن وللجناح السلفي للإصلاح ببناء الجوامع والمدارس في سائر أنحاء الجنوب. إن التفسير المحافظ الذي يتبناه الإصلاح للإسلام يتعارض مع الانفتاح

²³ حضرموت هي أكبر محافظات اليمن – 64,590 ميل مربع، أو ما يقارب 37% من المساحة الإجمالية للبلاد. يقطن المحافظة عدد صغير نسبياً من السكان: طبقاً لتعداد عام 2004، فقد بلغ عدد سكانها 1,028,556 (5% من العدد الإجمالي للسكان في البلاد). وتفتخر المحافظة بوجود جزء كبير من احتياطات النفط في البلاد فيها: في عام 2010، كانت الكتلة 14 فيها تحتوي 19.9%، طبقاً لموقع هيئة استكشاف وإنتاج النفط اليمنية على الإنترنت. كما أنها تتمتع بساحل طويل، وثروات سمكية، وتراث تجاري غني وإحساس قوي بثقافتها الخاصة (انظر أدناه). الإحصاءات المتعلقة بالسكان والمساحة مأخوذة من موقع "مشروع الخليج 2000" على الإنترنت http://gulf2000.columbia.edu/images/maps/Yemen_Demography_ig.jpg.

للإحصاءات اليمنية الرسمية المتعلقة بالنفط والغاز، انظر www.pepa.com.ve/Production%20Activities/production%20activities.htm#Oil&GasReserve.

²⁴ بين هاتين الروايتين المهيمنتين ثمة رؤى تبرز أجزاء من كليهما. انظر Floor Beuming, "The Merger of the Dagger and the Rifle: Failing Integration of former South Yemen into the Unified Republic of Yemen", MA thesis (University of Amsterdam, 2004), p. 85.

²⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عدد من سكان عدن، عدن، حزيران/يونيو 2011.

على النقيض من ذلك، فإن نفس المظالم في الشمال تؤدي إلى إصلاح النظام أو تغييره. وزير الدولة عبد القادر هلال، وهو أحد دعاة اللامركزية منذ وقت طويل، يدّعي بأن مشاعر التهميش والتمييز منتشرة في سائر أنحاء البلاد: "حتى داخل المحافظة الواحدة، تجد منطقة تشكي من التهميش أو التمييز مقارنة بمنطقة أخرى". لكنه أضاف، "في الجنوب، اتخذ هذا التهميش بعداً سياسياً بسبب غياب تكافؤ الفرص ولأن الجنوب اعتاد على أن يكون دولة مستقلة".³¹

ب. ظهور الحراك

في أواخر عام 2006، بدأت مجموعة من المتقاعدين في محافظة الضالع³² بتنظيم الاحتجاجات والاعتصامات والمطالبة برفع رواتب المتقاعدين و/أو إعادتهم إلى الخدمة العسكرية.³³ في حين أن الدافع إلى الاحتجاجات كان مظالم محددة، فإن المناخ العام في الجنوب كان ناضجاً من أجل الاحتجاجات. في أواسط عام 2007، بدأ موظفو خدمة مدنية، ومدرسون، ومحامون، وأكاديميون وشباب عاطلون عن العمل من سائر أنحاء جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة بالانضمام إلى الحركة التي باتت تُعرف لاحقاً بالحراك الجنوبي.³⁴ وضع المتظاهرون أنشطتهم في إطار صراع ضد الظلم، والاحتلال والتمييز، وأصروا على "المساواة في المواطنة" و "المساواة أمام القانون". وتركزت مطالبهم على الوصول إلى الوظائف والمنافع الحكومية، لكنها تضمنت أيضاً مطالب بقدر أكبر من الحكم المحلي، وفرض حكم القانون، والتوزيع العادل للأراضي وتقاسم أكثر عدلاً للموارد بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية، وخصوصاً فيما يتعلق بالثروة النفطية. في البداية، كان الحراك حركة تستند إلى المطالبة بالحقوق والمطالبة بالإصلاح في سياق الوحدة. وكانت المظاهرات والاعتصامات سلمية في مجملها، خصوصاً خلال العام الأول.

إلا أن هناك أدلة على أن الجنوبيين لم يتمتعوا بالإنفاذ المتساوي إلى الوظائف الحكومية والتوظيف في القطاع الخاص.²⁷ كانت المناصب العسكرية والأمنية في معظمها تذهب إلى الشماليين، وشرعت الحكومة بنزع سلاح الجيش الجنوبي، رغم الوعود التي قطعت بعدم القيام بذلك، وسمحت للجنود بالحصول على رواتبهم لكنها منعتهم من الدوام في وحداتهم.²⁸ إضافة إلى ذلك، فإن تركيز الوزارات الحكومية وشوكات القطاع الخاص في صنعاء أدى بشكل طبيعي إلى حرمان الجنوبيين من الوظائف. وبالنظر إلى أن الجهاز البيروقراطي في الجنوب قبل الوحدة كان أكبر نسبياً وإلى الجهود التي بذلها المؤتمر الشعبي العام بعد الحرب لتطهير الوظائف الحكومية من أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني، فإن الجنوبيين عانوا أكثر من تخفيض عدد موظفي الخدمة المدنية في مرحلة ما بعد الحرب.²⁹ ومن الصحيح أيضاً أن النظام سمح لمؤيديه، من الشماليين والجنوبيين على حد سواء، بالحصول على العقارات الجنوبية إما مجاناً أو بأسعار مخفضة.³⁰ رغم أن الجنوبيين يحتلون مناصب حكومية بارزة، فإنها رمزية إلى درجة كبيرة في بلادٍ تخضع للإنفاذ غير الرسمي وصناعة القرار من قبل الدوائر غير الرسمية.

في حين أن هناك الكثير من الجدل حول صدقية الروايتين، ما من شك في أن الكيانيين تمتعا بمشروعية تاريخية وأنظمة سياسية متفاوتة. وهكذا، وفي حين أن جزءاً من المطالب الجنوبية – البطالة، والفقر، وغياب حكم القانون، والفساد والتمييز، إضافة إلى مظالم أخرى – موجودة في جميع أجزاء اليمن، فإن المنظار الذي يفسر الجنوبيون من خلاله هذه المظالم هو منظار فريد. بالنظر إلى التجربة التاريخية، يبدو أن الجنوبيين يتوقعون الكثير من الحكومة من حيث الوظائف، والتعليم وحكم القانون مما يتوقعه نظراؤهم الشماليون. من المهم أيضاً، ولأن الجنوب اعتاد على كونه دولة مستقلة، فإن زعماء المعارضة هناك لديهم إطارٌ ناجز للتعنية والعمل الجماعي.

³¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عبد القادر هلال، صنعاء، 2 تموز/ يوليو 2011.

³² قدمت المناطق التي تتكون منها حالياً محافظتي ولحج الجنوبيتين الجزء الأكبر من جيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. بعد الحرب الأهلية عام 1994، عانت هذه المناطق أكثر من غيرها من التقاعد الإجباري. ولذلك فمن غير المفاجئ أن الاحتجاجات بدأت في هذه المناطق. حتى اليوم، فإن الجنوبية ومنطقة تسمى ردفان في محافظة لحج تعتبر مراكز للدعوة للانفصال.

³³ بحلول منتصف عام 2007، أسس ضباط الجيش "لجنة ضباط الجيش اليمنيين الجنوبيين المتقاعدين"، التي قادها العميد المتقاعد ناصر النوبة. يعتبر النوبة أحد المؤسسي الجنوبيين لحركة الاحتجاج، إلا أن نفوذه تراجع بمرور الوقت.

³⁴ في البداية كانت الاحتجاجات صغيرة تماماً، تضم عادة بضع مئات من الأشخاص في أحسن الحالات. إلا أنها اكتسبت زخماً عندما أطلقت قوات الأمن النار وقتلت أربعة رجال في مدينة حبيلين، لحج (في منطقة ردفان)، عشية الاحتفالات بالذكرى الرابعة والأربعين لبدء كفاح الجنوب من أجل الاستقلال عن بريطانيا عام 1993. انطلق الكفاح من أجل الاستقلال في نفس المدينة عندما أطلق الجنود البريطانيون النار وقتلوا سبعة رجال في 14 تشرين الأول/أكتوبر 1963. أحدث الأثر الرمزي لأحداث حبيلين في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2007 أثراً كبيراً على تعبئة الاحتجاجات، وسرعان ما انضم آلاف المتقاعدين إلى حركة أكثر اتساعاً.

²⁷ انظر Floor Beuming, "The Merger of the Dagger and the Rifle", op. cit., p. 89.

²⁸ المرجع السابق، ص. 61.

²⁹ المرجع السابق، ص. 85-90.

³⁰ قضية حقوق الأرض معقدة على نحو خاص في الجنوب، حيث انتقلت الممتلكات خلال مراحل من التأميم والملكية الخاصة. في أعقاب الوحدة، شكلت الحكومة لجان أراض أعادت بعض الممتلكات التي أمتها جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إلى أصحابها الأصليين. إلا أن معظم الحالات يكون فيها عدد كبير من الأشخاص يدعون ملكية نفس الممتلكات، وهناك نقص في السجلات وموارد محدودة للتعويض على أولئك الذين لا يمكن تحقيق مطالبهم المشروعة بممتلكاتهم. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد ملاك الأراضي من لاهي، عدن، تشرين الثاني/نوفمبر 2010. زد على ذلك أن هناك مزاعم بحالات فساد هائلة في توزيع الأراضي. أحد موظفي الخدمة المدنية الذين عملوا في وزارة الإسكان بعد الوحدة أكد أن المظالم الجنوبية فيما يتعلق بالأرض مبررة وأن الوزارة منحت بعض الأراضي الجنوبية الممتازة لقادة عسكريين أقوياء وأفراد في عائلة صالح. على سبيل المثال، زعم أن القائد العسكري الجنوبي (وهو من قرية الرئيس) أعطي قطعة أرض تساوي تقريباً مساحة قطر. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع موظف في الخدمة المدنية، صنعاء، شباط/فبراير 2011. لمزيد من الأمثلة حول الاستيلاء على الأراضي، انظر Paul Dresch, *A History of Modern Yemen*, op. cit., p. 198.

منتقدو الحكومة يتهمونها بإعادة البعض إلى وظائفهم واستثناء آخرين كجزء من تكتيكها فرق تسد الهادف إلى تقسيم المعارضة. ويرد المسؤولون الحكوميون بالإشارة إلى محدودية الموارد عند الحديث عن التوزيع غير المتساوي في الوظائف، وإعادة الموظفين السابقين إلى وظائفهم ورفع الرواتب أو المعاشات التقاعدية.³⁹ وبصرف النظر عن السبب، فإن الأثر الإجمالي لتعامل الحكومة مع المتقاعدين رفع من سقف مطالبهم بدلاً من أن يخففها.⁴⁰

اتخذت الحكومة خطوات أخرى. شرعت في مفاوضات مع الحراك، ونفذت - أو أعلنت عن مبادرات تنموية وانخرطت حتى في إصلاحات سياسية متواضعة. بين عامي 2008 و 2010، كُلف عددٌ من لجان الحوار بالتفاوض مع قادة الحراك، الذين حصل عدد منهم على وظائف ورواتب في محاولة لاستمالتهم. إلا أن الحوار الذي جرى أثبت فشله؛ فقد رأى فيه الحراك محاولة للاستمالة، وليس جهداً حقيقياً لمعالجة التهميش الاقتصادي والسياسي الحقيقي. وعلى نحو مماثل، كان هناك بطء شديد في إطلاق المبادرات التنموية التي عندما أتت لم تكن مرتبطة بأية رؤية إستراتيجية، وفشلت في تشجيع ملكية الجنوبيين لهذه المبادرات.⁴¹ ردت الحكومة على المطالب السياسية بمنح المزيد من الحكم الذاتي بالسماح بانتخاب المحافظين عام 2008. إلا أنه تم اختيار هؤلاء من قبل مجالس محلية يسيطر عليها الحزب الحاكم ولم تنتخب مباشرة.⁴² هكذا، وكحال العديد من مبادرات الإصلاح الأخرى، فإن الإجراء أتى متأخراً ولم يحقق الكثير من حيث الاستجابة للمطالب بتحقيق قدر أكبر من الحكم الذاتي والمساءلة.

رد النظام على الاحتجاجات السلمية بمزيج من القمع المستهدف، والتنازلات المحدودة ومحاولة الاستمالة. كان المتظاهرون غير المسلحين يواجهون بشكل روتيني المضايقة، والاعتقال غير القانوني، والرصاص المطاطي وحتى الذخيرة الحية.³⁵ إضافة إلى ذلك، أطلق النظام حملة لتكريم الصحافة ومنع الصور والمعلومات حول المظاهرات من الانتشار. في أيار/مايو 2009، على سبيل المثال، علق النظام بشكل مؤقت نشر ثمان جرائد مستقلة، إضافة إلى عددٍ من المدونات ذات الشعبية.³⁶ وحتى اليوم، تبقى جريدة الأيام، أقدم جرائد عدن، وأكثرها شعبية، مغلقة.

وفي نفس الوقت، استجابت الحكومة بشكل إيجابي لبعض المظالم، في حين حاولت إطلاق حوار مع المحتجين. إلا أن تنازلاتها لم تكن كافية، وأتت متأخرة ولم تكن جزءاً من رؤية إستراتيجية للتنمية المستدامة والشمولية السياسية في الجنوب. على سبيل المثال، يقر يحيى الشيعبي، وزير الخدمة المدنية، وهو من الجنوب، أن الحكومة كانت بطيئة جداً في ردها عندما بدأ المتقاعدون العسكريون الجنوبيون المطالبة برفع رواتبهم: "في المحصلة في عام 2007، اتخذت الحكومة إجراءً لرفع رواتب المتقاعدين، لكن عند تلك النقطة لم يعد ذلك كافياً وكانت المطالب قد تزايدت. أصبحت القضية ميسية".³⁷ ضابط رفيع المستوى قيّم وضع المتقاعدين العسكريين على النحو التالي: "صحيح أننا لم نعالج المسألة بشكل جيد. عندما حاولت الحكومة تقديم مبالغ مالية ووظائف، فإنها لم تشمل الجميع. كما أن تقديم هذه الأشياء شجع أناس آخرين على تقديم مطالب".³⁸

³⁹ أعادت الحكومة بعض ضباط الجيش إلى عملهم، ورفعت رواتبهم، ومن ثم أحالتهم إلى التقاعد من جديد بمعاش تقاعدي أعلى.⁴⁰ في حالات أخرى، وعدت الحكومة بتوفير الوظائف ثم لم تف بوعدها. وحدثت حالة بارزة في آذار/مارس 2008، عندما دعت الحكومة مئات الشباب العاطلين عن العمل في الجنوب إلى حضور مؤتمر للتوظيف في محافظة ذمار الشمالية. وبدلاً من الوفاء بوعدها بتوفير الوظائف، أعادت الحكومة الشباب إلى بيوتهم بخفي حنين، بعد اتهامهم بالافتقار إلى "القوة والولاء الضروريين للخدمة في الجيش اليمني". أدى هذا الحادث إلى اضطرابات خطيرة في محافظتي لحج و. انظر Stephen Day، "Updating Yemeni National Unity: Could Lingering Regional Divisions Bring Down the Regime?"، *Middle East Journal*, vol. 62, no. 3 (Summer 2008), p. 429.

⁴¹ على سبيل المثال، في مطلع عام 2010 أعلنت الحكومة عن عدد من مشاريع البنية التحتية التي من شأنها توفير فرص العمل في الجنوب. ثم، في نيسان/إبريل 2010، أعلن الرئيس صالح عن 163 مشروعاً بقيمة تقديرية تبلغ 32 مليار ريال (حوالي 147 مليون دولار) خلال زيارة إلى محافظة حضرموت. انظر Nicole Stracke and Mohammed Saif Haidar، "The Southern Movement in Yemen"، *Gulf Research Centre*, April 2010. في تشرين الثاني/نوفمبر 2010، استضافت عدن دوري كأس الخليج العربي العشرين. قبل الحدث، أنفقت الحكومة اليمنية قدراً كبيراً من المال في بناء الفنادق الجديدة وملاعب كرة القدم وتحسين المرافق العامة في المدينة. إلا أنه لم يكن هناك أي خطة لاستدامة السياحة أو الاستثمار في المدينة. الفنادق الآن خالية، وتعرض الستاد الجديد في أبين إلى الدمار بسبب القتال بين الجماعات المسلحة المرتبطة بالقاعدة من جهة والحكومة من جهة أخرى، وتم تبيد القدر الأكبر من الاستثمارات.

⁴² حصل المؤتمر الشعبي العام على انتصار كاسح في انتخابات المجالس المحلية عام 2006، بما في ذلك في الجنوب.

³⁵ تم توثيق الانتهاكات التي مارستها قوات الأمن الحكومية منذ بداية الحركة وحتى نهاية عام 2009 من قبل هيومن رايتس ووتش، "In the Name of Unity: The Yemeni Government's Brutal Responses to Southern Movement Protests"، December 2009. حدثت إحدى أسوأ الانتهاكات في تموز/يوليو 2010، عندما توفي شاب من عدن اسمه احمد محمد درويش في السجن بعد يوم واحدٍ من اعتقاله مع عشرات آخرين في أعقاب هجوم اعتقد أن القاعده شنته في 19 حزيران/يونيو على مقر المخابرات. "Two killed, two wounded in South Yemen 'day of rage'", *Agence France-Presse*, 7 July 2010. زعم أن درويش عُذب حتى الموت في السجن. ومثل مقتله الشرارة التي أطلقت المسيرات الغاضبة في عدن، ومنذ ذلك الحين أصبح رمزاً لوحشية النظام. تنتشر صورته في سائر أنحاء عدن وخصوصاً في مسقط رأسه خورمسكر.

³⁶ كانت تلك الجرائد المستقلة، المصدر، الوطني، الديار، الأهالي، النداء، الشريعة والأيام. Sheila Carapico، "Kill the Messengers: Yemen's 2009 Clampdown on the Press"، *Viewpoints*, The Middle East Institute, no. 11 (June 2009).

³⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2010. الشيعبي قال إنه مقتنع بأن أحد أهم الأسباب التي أطلقت حركة الاحتجاجات كان إصلاح الخدمة المدنية عام 2005. تضمن ذلك رفع رواتب موظفي الخدمة المدنية على مراحل لكنه انطبق فقط على الموظفين العاملين. واجهت الحكومة مشكلة تقنية في إعادة المتقاعدين إلى جدول الرواتب لجعلهم مشمولين بالزيادة ومن ثم إحالتهم إلى التقاعد مرة أخرى.

³⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، تشرين الأول/أكتوبر 2010.

الجنوب. اللافت أنها كانت تتمتع بسيطرة محدودة على الضالع، ولحج وأبين، وكذلك على أحياء معينة في عدن مثل حي السعادة.⁴⁸ في حين أن هذه التقييمات قد تكون مبالغاً بها، فإن السيطرة الحكومية على الضالع كانت الأكثر تقلباً من سيطرتها على جميع المحافظات. نائب محافظ عدن، سلطان الشيعبي، قال في كانون الثاني/يناير 2010 إنه زار الضالع مؤخراً، حيث ادعى بأن الناس اشتكوا من أنه "ليس هناك سلام، ولا تنمية ولا حكومة. لقد تخلت الحكومة المركزية عنّا. الأشخاص المسؤولون عن المحافظة هم الحزب الاشتراكي اليمني والحراك".⁴⁹ امرأة من عدن تفقد سيارتها عبر الضالع أكدت أنه "حالما أصبحت داخل الضالع، فإنك لا ترى شرطة أو جيش الدولة. إنهم على الحدود، وليس في الداخل. في الداخل لا يوجد أحد سوى الناس الغاضبين".⁵⁰

منذ بداية الحركة، كان جنوب الضالع ومنطقة تُسمى ردفان في محافظة لحج المركز العصبي للحراك. بحلول عام 2010، باتت هذه المناطق تحت السيطرة شبه الكاملة لأنصار الحراك. أحد قادة الحراك في عدن ادعى بفخر أن الحكومة لا تسيطر على الجنوب خارج عدن. بدلاً من ذلك، على حد قوله، فإن الشعب يكتسب مزيداً من السلطة، وفي هذه المناطق لم يعد هناك أي جريمة. وفاخر قائلاً بأن العلم اليمني لم يعد يرفرف خارج عدن، حيث حضره الحراك.⁵¹

بمرور الوقت، بدأ التمايز الثقافي والاختلاف في الهوية يلعب دوراً أكثر بروزاً في رواية الحراك. باتت الإشارات إلى الاختلافات الثقافية بين ما يفترض أنه شمال "قبلي" وما يعتقد أنه جنوب "مدني" واسعة الانتشار (رغم أنها مضللة) في الخطاب السياسي اليمني. أنصار الحراك يرون أن هذه الاختلافات راسخة ولا يمكن التوفيق بينها ويستحضرونها لتبرير الحاجة للانفصال. بعض أنصار الحراك يذهبون إلى حد المجادلة بأن الجنوبيين ليسوا يمينيين بل "عرب جنوبيون". هناك عدد من التنويعات على هذا الادعاء، إلا أن الفكرة الأساسية هي أن "اليمن" ليس اسماً للشعب أو أمة بل لمنطقة جغرافية تضم الجزء الواقع إلى الجنوب من الكعبة في مكة من شبه الجزيرة العربية، في السعودية. وعلى هذا النحو فإن "اليمن" تضم أجزاء من السعودية، والإمارات العربية المتحدة وعمان؛ وسكان هذه البلاد لا يعتبرون أنفسهم "يمينيين"، وينبغي أن ينطبق هذا على سكان جنوب شبه الجزيرة العربية".

أنصار هذا الرأي محقون في إشارتهم إلى أن المنطقة المسماة الآن اليمن لم توجد قط كدولة موحدة بل احتلتها جماعات مختلفة، مثل العثمانيين، والأئمة الزيديين والبريطانيين. ويمضون أبعد من ذلك فيطلقون الإدعاء التاريخي المشكوك به وهو أن اسم "اليمن" لم يستعمل لوصف الجزء الجنوبي من الجزيرة العربية إلى أن غير الاشتراكيون اسم "اتحاد جنوب الجزيرة العربية" إلى "اليمن

كرد على قمع الحكومة وعدم قدرتها على معالجة المظالم، بدأ الحراك بالدعوة علناً لاستقلال الجنوب أواخر عام 2008. أما الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا التحول فتبقى موضع جدل. سياسي من أبين فسر الأمر على أنه بشكل رئيسي نتيجة لإهمال النظام وعنفه: "في البداية لم تسمع الحكومة مطالب الجنوب لأنه تم التعبير عنها سلمياً، وواجهت الحراك السلمي بالقوة فقتلت كثيرين. عندما يقتل شخص من أسرة، فإن الأسرة ستنتضم إلى الدعوة للانفصال وقد تتحول إلى العنف. لقد أدى هذا إلى قدر كبير من الكراهية في الجنوب".⁴³ آخرون يحملون المسؤولية لقيادة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة. طبقاً لهذا المنطق، ومع تنامي المشاكل الاقتصادية في الجنوب، خصوصاً بين الشباب، استنتج قادة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقين في الخارج أن الأوان قد حان للتحريض على الاضطرابات. وعلى نحو مماثل، وبالنسبة لقادة محليين في الضالع ولحج، فإن الانفصال سيوفر لهم الفرصة للحكم من جديد.⁴⁴ وأخيراً، فإن كثيرين من المرتبطين بالحراك الآن يزعمون بأن الاستقلال كان هدفهم منذ البداية.⁴⁵

بصرف النظر عن السبب، فبحلول عام 2009 كان من الواضح أن الحراك أصبح حركة شعبية تدعو لاستقلال الجنوب، وبدا أنها تكتسب المزيد من القوة. في المظاهرات، رفع المشاركون علم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وهتفوا بشعارات مستقاة من الكفاح ضد البريطانيين: "برا برا يا استعمار" و "ثورة، ثورة، يا جنوب". وأدى التحول في الدعوات إلى الاستقلال إلى مزيد من قمع الحكومة. وبالمقابل، حمل بعض أفراد الحراك في الضالع، ولحج وأبين السلاح ضد الدولة. في حين أن أغلبية احتجاجات الحراك ظلت سلمية، واستمر القادة بالتركيز على التكتيكات السلمية، إلا أنهم حذروا أيضاً من ازدياد حدة العنف إذا لم تتم الاستجابة إلى مطالبهم بالاستقلال. طبقاً لأحد قادة الحراك من عدن، "لا زال هؤلاء يشكلون حركة سلمية تطالب بالاستقلال إلا أن الدعوات إلى العنف تزداد يوماً بعد يوم". يقولون للشعب أن هذه ليست الطريقة المثلى، إلا أن الشعب قد يختار العنف دون هؤلاء القادة.⁴⁶

مع اكتساب الحراك لمزيد من القوة، فإن سلطة الحكومة المركزية الضعيفة أصلاً في الجنوب تراجعت أكثر فأكثر.⁴⁷ صحفي بارز من عدن قدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2010 أن الحكومة كانت تسيطر على حوالي 60% من المدينة وعلى 10% فقط من مجمل أراضي

⁴³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد بارز من أبين، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

⁴⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع موظف في الخدمة المدنية، عدن، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

⁴⁵ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عضوين في الحراك، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2010؛ وأعضاء في المجلس الوطني للحراك، عدن، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

⁴⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.
⁴⁷ في حين أن سيطرة الحكومة على أراضيها لم تكن مطلقة في يوم من الأيام، إلا أنها تاريخياً كانت أقوى في "اليمن الأوسط" - تعزز، وإب والحديدة - وأراضي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة أكثر مما هي في المرتفعات الشمالية. قبل ظهور الحراك، كان من الواضح أن الحكومة كانت تسيطر على الإدارة والأمن في معظم مناطق الجنوب، مع استثناءات قليلة بارزة في محافظة شبوة.

⁴⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

⁴⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سلطان الشيعبي، نائب محافظ عدن، عدن، 23 كانون الثاني/يناير 2011.

⁵⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع موظفة في الخدمة المدنية، عدن، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

⁵¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد في الحراك، عدن، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

IV. "الربيع اليمني" والقضية الجنوبية

أ. انتفاضة عام 2011

لقد كان اليمن متقدماً على المنحنى الإقليمي فيما يتعلق بالاحتجاجات السلمية بأكثر من شكل. بدأ الحراك كحركة تستند إلى الحقوق وتطالب بالإصلاح في أواخر في عام 2006، قبل الربيع العربي بفترة طويلة. إلا أن التركيز الإقليمي للمظالم والتحول إلى دعوات للاستقلال حد من قدرتها بشكل حاد على استقطاب الدعم الوطني. وفرت انتفاضة عام 2011 فرصة جديدة لعمل جماعي أوسع. في كانون الثاني/يناير، بدأت مجموعة صغيرة من الشباب ونشطاء المجتمع المدني، خصوصاً من صنعاء وتعز، حركة احتجاجية تهدف إلى بناء دولة ديمقراطية شاملة وقادرة وأكثر خضوعاً للمساءلة.⁵⁷ مع سقوط حسني مبارك في مصر في شباط/فبراير، اكتسبت الاحتجاجات زخماً متزايداً؛ وبحلول آذار/مارس انضمت إليها كتلة المعارضة الرسمية، أحزاب اللقاء المشترك،⁵⁸ إضافة إلى عدد من المنشقين السياسيين والعسكريين.

كان السبب في حالات الانشقاق الجماعي عن النظام أحداث 18 آذار/مارس المشؤومة، عندما تموضع أنصار صالح على قمم المباني وأطلقوا النار وقتلوا أكثر من خمسين متظاهراً أعزل في صنعاء. في تلك اللحظة، تحول اللواء علي محسن الأحمر، وهو من نفس قبيلة صالح وحليفه طويل الأمد، إلى المعارضة، وأعلن دعمه لحركة الاحتجاجات ما أدى إلى انقسام الجيش في البلاد إلى معسكرين واحد موالٍ وواحد معارض للحكومة. وعلى نحو مماثل، رمى الزعيم البارز للاتحاد القبلي الذي يضم قبيلة صالح نفسه، صادق الأحمر (لا تربطه قرابة بعلي محسن)، بثقله خلف المعارضة، كما فعل عددٌ من السياسيين البارزين في الحزب الحاكم.⁵⁹

لم تؤدي هذه الموجة من الانقسامات إلى تغيير النظام. بدلاً من ذلك دخلت البلاد في مأزق سياسي وعسكري تقطعه انفجارات للعنف بين الفينة والفينة.⁶⁰ الدور البارز الذي لعبته الأحزاب السياسية

الجنوبي.⁵² أحد مؤيدي الحراك قال، "فرض الاشتراكيون هوية جديدة على الجنوبيين بعد الاستقلال عن البريطانيين ثم، في عام 1990، دخلوا في وحدة مع الشمال".⁵³ إن إمكانية إطلاق اسم "اليمن" على أراضي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة لا زال موضع جدل داخل الحراك. الجديد هو إعادة اسم "جنوب الجزيرة العربية" في الخطاب العام والنقاشات العامة. وهذا يسلب مشاعر التمايز بين الجنوبيين ويجعل من الصراع الحالي أكثر إشكالية.

قبيل بداية الربيع العربي في كانون الثاني/يناير 2011، كان نفوذ الحراك وشعبيته في الجنوب في تصاعد مستمر. أجبت التكتيكات القمعية التي استعملها النظام ضد المتظاهرين السلميين مشاعر الكراهية ضد "المحتلين" الشماليين وعززت الدعم للانفصال. زد على ذلك أن عدم استعداد الحكومة للاعتراف بـ "القضية الجنوبية" بجدية ومعالجتها بشكل خاص عززت من قوة أولئك الساعين إلى الانفصال الفوري، أو ما يسميه أعضاء الحراك فك الارتباط،⁵⁴ وأضعف موقف أولئك الداعين إلى حل وسط من خلال الحوار والإصلاح. عضو بارز في الحراك وعضو في الحزب الاشتراكي اليمني شرح قائلاً: "لا يستطيع القادة الجنوبيون معالجة المشاكل في الشارع حتى تصبح صنعاء مستعدة للاعتراف بأن هناك مشكلة جنوبية. إذا حاولوا تهدئة الناس في الجنوب دون إظهار أن صنعاء اعترفت بالمشكلة، فإن الناس سيعتبرون القادة الجنوبيين مجرد عملاء للنظام".⁵⁵

بعبارة أخرى، ورغم المستويات المختلفة من الالتزام بالاستقلال داخل الحراك، فإن رد صنعاء على الاحتجاجات دفعت الكثيرين إلى المعسكر المؤيد للانفصال. بحلول نهاية عام 2010، باتت الدعوات من أجل الاستقلال – وليس إصلاح أو تغيير النظام – في تصاعد مستمر وبدت أنها تحظى بتأييد الأغلبية في معظم مناطق الجنوب، خصوصاً خارج عدن.⁵⁶

⁵⁷ لتحليل لأسباب وديناميات الانتفاضة، انظر Crisis Group Middle East/North Africa Report N°102, *Popular Protest in North Africa and the Middle East (II): Yemen Between Reform and Revolution*, 10 March 2011.

⁵⁸ أحزاب اللقاء المشترك عبارة عن تحالف مكون من خمسة أحزاب معارضة: الإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والحزب الوحدوي الشعبي الناصري، والحق واتحاد القوى الشعبية. الأحزاب الثلاثة الأخيرة بالكاد لها قاعدة شعبية. الحق واتحاد القوى الشعبية هما حزبان زيديان صغيران.

⁵⁹ لتحليل لكيف غيرت أحداث 18 آذار/مارس ديناميات الانتفاضة، انظر Crisis Group Conflict Risk Alert, "Yemen", 23 March 2011.

⁶⁰ أبرز الأمثلة على اندلاع العنف منذ 18 آذار/مارس تضم صدامات بين القوات العسكرية والأمنية الموالية لصالح ورجال القبائل المواليين لصادق الأحمر في 23 أيار/مايو، والتي قتل خلالها أكثر من 150 شخصاً والتي انتهت بوقف إطلاق نار مؤقت بوساطة سعودية؛ وقمع الحكومة للمتظاهرين في مدينة تعز في 29 و30 أيار/مايو، حيث قُتل أكثر من 50 شخصاً وجرح المئات، والتي حمل رجال القبائل المناهضين للحكومة بعدها السلاح للدفاع عن المتظاهرين؛ وقصف المسجد الواقع داخل

⁵² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مجموعة من مؤيدي الحراك، عدن، تشرين الثاني/نوفمبر 2010؛ واثنين من مؤيدي الحراك، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

⁵³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مؤيدي الحراك وعضو في الحزب الاشتراكي اليمني، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

⁵⁴ لا يستعمل أعضاء الحراك مصطلح الانفصال، بل يصرون بدلاً من ذلك على مصطلح فك الارتباط. بالنسبة لهم، فإن المصطلح الأول يفترض وجود الوحدة، وهو ما يرفضونه.

⁵⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مؤيدي الحراك وعضو في الحزب الاشتراكي اليمني، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

⁵⁶ الحالة الخاصة لعدن ستتم معالجتها أدناه.

لقد كان للانتفاضة أثرٌ معقد على الحراك وعلى القضية الجنوبية بشكل أوسع. فمن جهة، توفر الانتفاضة مسارات جديدة للحل السلمي للقضية الجنوبية. إلا أنها رفعت الرهانات أيضاً، مما يعزز من احتمال الانفصال في حال عدم التحرك. من المؤكد أن حصيلة الأزمة الوطنية السياسية العسكرية ستصوغ مصير الجنوب، كما أن موقف الحركة الجنوبية إزاء الأحداث في الشمال سيؤثر على حصيلة الانتفاضة.

ب. تراجع دعم الحراك للانتفاضة

في البداية سهلت الانتفاضة حدوث تعاون وتنسيق جديدين بين المحتجين في الشمال والجنوب. وافق أعضاء الحراك، خصوصاً في عدن وفي مدينة المُكلا في حضرموت على العمل مع المحتجين المناهضين للنظام في الشمال لتسريع انهيار النظام. ووافقوا على أن الدعوة إلى استقلال الجنوب ستقوض الهدف المباشر المتمثل في تغيير النظام وذلك بتجزئة أصوات المعارضة وتقويض زخم ثورة الشباب. في شباط/فبراير وأذار/مارس، وافق المحتجون في عدن والمُكلا على عدم رفع علم الجنوب أو العلم اليمني خلال المظاهرات. كما وافقوا على عدم ترديد شعارات معادية للوحدة بل "ارحل" وغيرها من التعابير الشائعة للثورة.⁶⁴ وخلال هذا الوقت، انخرط أعضاء الحراك وقادة الاحتجاجات الشبابية في صنعاء وتعز في موجة مكثفة من الاتصالات، والتنسيق والتعاون.⁶⁵ زد على ذلك أن المستقلين وأعضاء الأحزاب المعارضة في الجنوب وغير المرتبطين بالحراك بدؤوا بتنظيم الاحتجاجات والانضمام إلى المظاهرات المعادية للنظام.

رغم ذلك، فإن مستويات التعاون كانت متفاوتة. بعض الأفراد أو الجماعات المنتمية إلى الحراك لم تنزل العلم الجنوبي ولم تتوقف عن الدعوة إلى الاستقلال. زد على ذلك، وفي حين تطور التنسيق في عدن والمُكلا، ففي أجزاء أخرى من الجنوب، خصوصاً في الضالع وردفان، استمر الحراك في المطالبة بالانفصال.⁶⁶ بالنسبة لأولئك الذين تعاونوا، فإن القرار كان تكتيكياً إلى حد بعيد؛ فقد ظل هدفهم تسوية القضية الجنوبية من خلال الانفصال أو في الحد الأدنى، من خلال قدر أكبر من الحكم الذاتي. أحد مؤيدي الحراك الشباب من

الموجودة، خصوصاً الإصلاح، والأعضاء السابقين في الحلقة الداخلية للنظام عقد الانتفاضة وأحبط العديد من المحتجين الأصليين الذين ينظرون إلى هؤلاء على أنهم ملتحقين متأخرين بالانتفاضة وجزء من الوضع الراهن الذي يطمحون إلى تغييره. زد على ذلك أن اندلاع الصراع العنيف المتقطع بين أنصار النظام من جهة وقوات علي محسن، وميليشيات الإصلاح ورجال القبائل المواليين لصادق الأحمر من جهة أخرى أقلت بظلالها على الاحتجاجات السلمية التي تستمر في سائر أنحاء البلاد.

في حين أن شباط/فبراير وأذار/مارس شكلا علامتين بارزتين بالنسبة للانتفاضة، حيث وفرا فرصاً جديدة للتعاون على طرفي الانقسامات الإقليمية، والطائفية والسياسية، فإن عشرة أشهر من الاحتجاجات المستمرة، والمصحوبة بصراعات داخل النخب، أضعفت الزخم وقوضت احتمالات المضي نحو مرحلة سياسية انتقالية ضرورية.⁶¹ رغم الجهود الدبلوماسية المستمرة من قبل مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للتوسط لإنجاز انتقال سلمي للسلطة، فإن المتشددون في المعسكرين لن يتخلوا عن الخيار العسكري ويبدون عازمين على هزيمة الطرف الآخر.

المحتجون من جهتهم رفضوا منذ وقت طويل التسوية الانتقالية التي طرحها المجتمع الدولي والتي من شأنها أن تمنح صالح وعائلته الحصانة مقابل تخليهم عن السلطة لحكومة ائتلافية تقودها المعارضة. بدلاً من ذلك، فهم يصرون علناً على الاستقالة الفورية للرئيس وملاحقته قضائياً. رغم ذلك، فإن العديد من المحتجين الشباب المستقلين يقولون بأنهم يقبلون الآن باتفاقية لنقل السلطة وأن أحزاب اللقاء المشترك هي التي تدفع المحتجين في الواقع إلى رفض التسوية من أجل تعزيز موقع أحزاب المعارضة في المفاوضات.⁶² مع استمرار المأزق، تسوء الأحوال الاقتصادية والإنسانية، وتخرج أجزاء أخرى من البلاد عن سيطرة الحكومة الضعيفة أصلاً.⁶³

القصر الرئاسي في 3 حزيران/يونيو والذي أدى إلى إصابة صالح وعدة مسؤولين حكوميين رفيعين آخرين بجراح بالغة، والتي أدت إلى وفاة أحدهم - رئيس مجلس الشورى - في حين قضى صالح ثلاثة أشهر في السعودية للعلاج قبل العودة إلى اليمن في 23 أيلول/سبتمبر، وهجوم شنه أنصار النظام وقوات الأمن على المتظاهرين العزل في صنعاء في 18 أيلول/سبتمبر، والذي قتل خلاله 26 شخصاً وأدى إلى أولى الصدمات المباشرة في العاصمة بين القوات الموالية لعلي محسن الأحمر وتلك الموالية لصالح. إضافة إلى ذلك، فقد انخرطت الحكومة في صدامات متفرقة مع رجال القبائل المؤيدين للمعارضة في أرحب ونهم، وهما منطقتان تقعان إلى الشمال من العاصمة وتمثلان بوابتين إستراتيجيتين للمدينة.

⁶¹ لتحليل لكيف أن الخصومات النخبوية بين آل صالح وعائلة صادق الأحمر تقوض الانتقال السلمي للسلطة، انظر Crisis Group Conflict Risk Alert, "Yemen", 27 May 2011.

⁶² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ثلاثة نشطاء ومنظمين، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

⁶³ في مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2011، قال تقرير للأمم المتحدة إن مزيجاً من الرد العنيف للنظام على المظاهرات، وأزمة الوقود وارتفاع أسعار الطعام كانت قد "حولت المشاكل المزمنة مثل سوء التغذية إلى أزمة حادة. رغم ذلك ومع تدهور الأوضاع الإنسانية الهشة أصلاً، فإن

تردد الجهات المانحة، وانعدام الأمن والتعقيدات اللوجستية تعيق تقديم المساعدة إلى الشرائح الأضعف"، www.irinnews.org/report.aspx?reortid=93883.

⁶⁴ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد شبابي من الحراك، صنعاء، نيسان/إبريل 2011؛ ومع خمسة مؤيدين مستقلين للحراك، عدن، نيسان/إبريل 2011؛ ومع صحفي مستقل بارز، عدن، نيسان/إبريل 2011؛ ومع قائد مجموعة شبابية في الحراك في عدن، عدن، 28 حزيران/يونيو 2011.

⁶⁵ تم التحقق من هذا التعاون في عدد كبير من المقابلات التي أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في الحراك في عدن ومع قادة في الحركة الاحتجاجية (سواء من القادة الشبابيين أو من قادة أحزاب اللقاء المشترك المعارضة) في صنعاء، شباط/فبراير وأذار/مارس 2011.

⁶⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع خمسة من مؤيدي الحراك المستقلين، عدن، نيسان/إبريل 2011؛ ومجموعة من الصحافيين المستقلين، عدن، نيسان/إبريل 2011.

أخيراً، وربما الأكثر أهمية، فإن المحتجين في الشمال والجنوب فشلوا في التوصل إلى اتفاق حول موقع القضية الجنوبية على جدول الأولويات في الفترة الانتقالية بعد سقوط النظام. خلال الاجتماعات التي عُقدت بين ممثلي الشباب في صنعاء، سأل الجنوبيون زملاءهم الشماليين حول ما سيحدث بعد ذهاب صالح. طالبوا بضمانات خطية بأن القضية الجنوبية ستحظى بالأولوية فوق جميع المسائل الأخرى؛ وبعضهم أراد تأكيدات بقيام حوار منفصل بين الشمال والجنوب، بدلاً من التعامل مع القضية الجنوبية في سياق الحوار الوطني الذي يجمع جميع المعنيين من سائر شرائح الطيف السياسي والمناطق. في المحصلة، وطبقاً للشباب الجنوبيين، فإن قادة الاحتجاجات الشماليين ترددوا في الانخراط في التفاصيل أو في إعطاء وعود خطية.⁷³ وعلى نحو مماثل، فإنهم رفضوا تشكيل مجلس شبابي يتساوى فيه تمثيل الشمال والجنوب.⁷⁴

بعض النشطاء الشماليين جادلوا بأنهم كانوا قد تحركوا للقبول بالتطلعات الجنوبية، وقال أحدهم ممن شاركوا في المفاوضات بأن المتظاهرين الشماليين كانوا قد قدموا التزامات واضحة ومكتوبة بالتركيز على القضية الجنوبية.

في المحصلة، فإن العقبة الرئيسية أمام التعاون تكمن في حقيقة أنه، وبحلول نيسان/إبريل، خشي الجنوبيون من أن الثورة قد تفشل وأنها كانت قد خضعت للمساومة من قبل أحزاب المعارضة وأعضاء الحلقة الداخلية في النظام مثل علي محسن. كما رفض الشباب الشماليون إعطاء الأولوية للقضية الجنوبية على جميع المسائل الصاغطة مثل الصراع الحوثي أو إعطاء وعد للنشطاء الجنوبيين بإجراء استفتاء على الوحدة في النهاية.⁷⁵

بعد مقابلة مع قادة الاحتجاج الشماليين، قال أحد الممثلين الجنوبيين: "الشباب في الشمال لديهم نفس ذهنية حكاهم. بعد الاجتماع، قرر الشباب الجنوبيون المضي في طريقهم المنفصلة".⁷⁶ ناشط جنوبي آخر يعيش في صنعاء لخص التغيير الذي حصل على النحو التالي:

قبل الثورة، كان الحراك الأكثر نشاطاً في الشارع، في حين أن تحالف أحزاب اللقاء المشترك المعارض كان ضعيفاً. ثم أتت الثورة وأصبح الشباب المستقلون نشطين. اللقاء المشترك دعم الثورة، وكذلك فعل الحراك. لكن بعد ثلاثة إلى أربعة أسابيع - في آذار - نشأ عراك حول العلم الجنوبي. وأفضى هذا إلى اتفاق بالألوان يستعمل الحراك العلم في المظاهرات. إلا أنه، وبعد ذلك مباشرة، بدأ الإصلاح برفع علم الوحدة، مما أغضب الحراك. كان لذلك أثر سلبي على الشارع في عدن. ثم بدأ الإصلاح بالقول إنه ليس هناك قضية جنوبية. أثار هذا المخاوف في

منطقة المنصورة في عدن قال، "بعد سقوط النظام، سنستمر في الاحتجاج والسعي لإيجاد حل للمشكلة الجنوبية. قضيتنا قضية أرض وشعب".⁶⁷ أحد أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني عبر عن رغبة مماثلة لتلك التي يعبر عنها الحراك وحذر من أن الانتفاضة كانت قد أنتجت وحدة هشة: "بدأ الجنوبيون احتجاجاتهم بطلب الحرية، وليس بسقوط النظام. إنهم يريدون الاستقلال، وليس الإصلاح".⁶⁸

بين مطلع ومنتصف نيسان/إبريل، بدأ التعاون بين قادة حركة الاحتجاج المناهضة للنظام والحراك بالتداعي. المتظاهرون في عدن قدموا عدة تفسيرات. بعضهم يدعي بأن الإصلاح بدأ بالهيمنة على أماكن الاحتجاج واستعدى المستقلين والمحتجين المتعاطفين مع الحراك.⁶⁹ تحدثت مجموعة من المحتجين في عدن عن كيف أن أعضاء في حزب الإصلاح اعترضوا على مبادرات الشباب المستقلين الهادفة إلى تنظيم حملات عصيان مدني في المدينة. كما حدث في الشمال، تطورت الخلافات بين المستقلين ومؤيدي الإصلاح فيما يتعلق بالمفاوضات مع النظام حول نقل السلطة. أحزاب المعارضة، بما فيها الإصلاح، أيدتهم في حين أن المستقلين طالبوا بالاستقالة الفورية لصالح تصاعدت التوترات في عدن في 9 نيسان/إبريل، عندما زُعم بأن مؤيدي الإصلاح هاجموا ودمروا خيام المحتجين المستقلين في ساحة الاحتجاج في مديرية كريتر. طبقاً لشباب كان موجوداً في الساحة في ذلك الوقت، فإن مؤيدي الإصلاح ضربوا الشباب المستقلين واستولوا على المنطقة. بعدئذ، انضم هو وزملاؤه إلى الحراك.⁷⁰

هذا إضافة إلى أن المحتجين في الجنوب شعروا بخيبة الأمل من التصريحات العلنية لأحزاب المعارضة وأفعالها في صنعاء. على سبيل المثال، فقد شعروا بالإهانة بسبب عدم ذكر النشطاء في ساحة التغيير في العاصمة لأعضاء الحراك عندما قرأوا أسماء أولئك الذين قتلوا في الاحتجاجات السلمية. وفي سياق مماثل، فإنهم امتعضوا من تعليق أحد قادة المعارضة، حميد الأحمر،⁷¹ بأن القضية الجنوبية يمكن تسويتها خلال ثلاث سنوات وذلك بضمان أن يكون الرئيس القادم من الجنوب وأن يُضمن للجنوبيين قدر أكبر من التمثيل البرلماني.⁷²

⁶⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، نيسان/إبريل 2011.

⁶⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مؤيدي الحراك من الحزب الاشتراكي اليمني، عدن، نيسان/إبريل 2011.

⁶⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفي مستقل من عدن، عدن، حزيران/يونيو 2011.

⁷⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محتج من كريتر، عدن، نيسان/إبريل 2011.

⁷¹ حميد الأحمر هو ابن مؤسس الإصلاح، شيخ اتحاد قبائل حاشد، عبد الله بن حسين الأحمر. حميد عضو في مجلس شورى الإصلاح وأحد رجال الأعمال الأثرياء. وهو خصم صريح لنظام صالح، رغم أنه وأسرته كانوا جزءاً من الحلقة الداخلية للنظام لوقت طويل. في عام 2011 برز كأحد الممولين النشطين للانتفاضة.

⁷² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ثلاثة من مؤيدي الحراك، عدن، نيسان/إبريل 2011؛ ومع صحفي بارز من عدن، عدن، حزيران/يونيو 2011. لمزيد من التعليقات الجنوبية على تصريح حميد،

انظر *National* "Hamid al-Ahmar Speaks on Southern Issue", *Yemen*, 16 April 2011.

⁷³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة الحراك من عدن، عدن، نيسان/إبريل 2011.

⁷⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة الحراك من عدن، صنعاء، نيسان/إبريل 2011.

⁷⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد النشطاء الشباب، صنعاء، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

⁷⁶ المرجع السابق.

توفير منبر غير رسمي يمكن أن يجمع الجنوبيين ويقدم التوعية فيما يتعلق بالقضية الجنوبية. وعلى نحو أكثر تحديداً، فقد شرح منظمو المجموعة أن الوقت قد حان للتعريف بالقضية الجنوبية على نطاق أوسع وإطلاق نقاش بشأن السياسات حول الحل المناسب من أجل التأثير في الإصلاحات الدستورية المستقبلية. وطبقاً للمشاركين، فإنه كان أول اجتماع من نوعه منذ عام 1990 تشارك فيه جميع جماعات الجنوبيين - من مختلف المناطق والمناظير السياسية - في تجمع واحد. في الماضي، كانوا يناقشون السياسة في تجمعات غير رسمية منفصلة، مثل مجالس القات،⁸¹ والتي كانت تستند أساساً إلى الانتماء الحزبي أو المناطقي. زد على ذلك أن الرئيس صالح كان يحرص دائماً على التعامل مع كل من هذه الجماعات على نحو منفصل وليس ككتلة جنوبية واحدة.⁸²

ما فاجأ المنظمين هو أن حوالي 600 شخص حضروا اجتماع "جنوبي صنعاء" في صنعاء في نيسان/إبريل. في ختام الاجتماع، أصدرت مسودة بيان يدعم حل القضية الجنوبية "بشكل عادل ومُرض للجنوبيين". وبين أشياء أخرى، أعلنوا دعمهم للمظاهرات والاعتصامات السلمية، وأدانوا عنف النظام وأكدوا على الدور الإيجابي والسلمي الذي لعبه الحراك في الصراع ضد الظلم. وأصرروا على أن أي ترتيب سياسي جديد ينبغي أن يأخذ في الاعتبار القضية الجنوبية. وبشكل أكثر تحديداً، قالوا:

يجب أن يضمن أي اتفاق سياسي قادم يتعلق بالنظام السياسي في اليمن دوراً أساسياً وفعالاً للمشاركة الجنوبية، بما في ذلك الأخذ بعين الاعتبار المساحة، والثروات والساحل الطويل. كما ينبغي أن يتضمن تأسيس شراكة موسعة داخل المؤسسات المدنية، والأمنية والعسكرية، إضافة إلى مشاركة أبناء المحافظات الجنوبية في إدارة شؤونهم المحلية، إضافة إلى مشاركتهم في مؤسسات الدولة المركزية. يجب أن يتم تضمين الاعتبارات الألفية الذكر في العقد الاجتماعي الجديد الذي يحكم مستقبل اليمن.⁸³

كان البيان جريئاً في تأكيده على أن القضية الجنوبية، وخصوصاً مبدأ المشاركة والشراكة، ينبغي معالجتها في أي ترتيب سياسي. علاوة على ذلك، فقد كان صريحاً في دعمه لما سماه ثورة الشباب واحترامه للنشاط السلمي للحراك. رغم ذلك، فإن البيان خلا من التفاصيل المتعلقة بالخيارات المرتبطة بالسياسات، وهو انعكاس لتنوع الجماعة. شرح المشاركون أنه في حين أن البعض كان حريصاً على القول بأن النظام هو مصدر مشاكل الجنوب، فإن آخرين فضلوا الاعتراف

الجنوب، والآن بدأ الحراك برفع العلم الجنوبي مرة أخرى في المظاهرات. كان ذلك خطأ أحزاب اللقاء المشترك، وليس خطأ الحراك. الآن هناك اتفاق في الجنوب بأن على النظام أن يرحل، لكن ليس هناك اتفاق حول حل القضية الجنوبية. هناك قدرٌ كبير من الحساسية في الجنوب من أن الشماليين لا يفهمون القضية الجنوبية.⁷⁷

تنامت الاختلافات وانعدام الثقة بمرور الوقت، وبحلول أواخر نيسان/إبريل تلاشت الحماسة الأولية حول التنسيق مع الشمال. وبدأ المحتجون في سائر أنحاء الجنوب يدعون صراحة ومرة أخرى للانفصال. بحلول أواخر حزيران/يونيو، بات العلم الجنوبي يظهر في كل مكان تقريباً في معظم مناطق عدن، خصوصاً في مديريات كريتير، وخورمكسر والمنصورة. في هذه المناطق، استعملت مواقف الباصات كمنصات للاحتجاج وزُيّنت أماكن التجمع بالعلم الجنوبي وشعارات الاستقلال. بحلول حزيران/يونيو، كان الحراك قد أعاد فرض دوره المركزي في تعبئة الشارع. في حين أن معظم مؤيديه لازالوا يدعون إلى سقوط النظام، فإنهم أوضحوا بأن تغيير النظام وحده لن يحل القضية الجنوبية.⁷⁸ لازال البعض يعتقد بأن سقوط صالح سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح، ويفتح الباب للحوار مع الشمال حول شروط الوحدة. إلا أن هناك آخرين مقتنعين بأن الانتفاضة مسألة شمالية بحثة لن يكون لنجاحها أو فشلها أي أثر على هدفهم المتمثل في الانفصال.⁷⁹

ج. البحث المضني عن صوت جنوبي موحد

على مدى سنوات، كان الجنوبيون الذين يعيشون في الجنوب وفي الخارج أعلى صوتاً من الجنوبيين الذين يعيشون في الشمال، خصوصاً في صنعاء. شرح محلل سياسي بارز بأن هذا يعكس حقيقة أن المجموعة الأولى كانت تتمتع بفضاء سياسي أرحب كي تعبر عن آرائها؛ في حين أن معظم الجنوبيين في صنعاء هم موظفون حكوميون وبالتالي يواجهون قيوداً أكبر.⁸⁰ وفرت الانتفاضة فرصة لتغيير ذلك. وبأكثر من طريقة، فإن الاحتجاجات المناهضة للنظام كسرت حاجز الخوف، ووسعت النطاق المسموح به للنقاش. في هذا المناخ الجديد، بدأ الجنوبيون القاطنون في الشمال بالاجتماع، والتنظيم والمشاركة في النقاش الأوسع حول المستقبل السياسي للجنوب.

في اجتماع عقد في 11 نيسان/إبريل 2011، شكل الجنوبيون في صنعاء من سائر مكونات الطيف السياسي مجموعة سموها "أبناء المحافظات الجنوبية في صنعاء". وكان هدفها متواضعاً يتمثل في

⁸¹ القات عبارة عن أوراق ذات أثر مخدر خفيف يمضغها اليمنيون في مجالس اجتماعية. وتعتبر مجالس القات جزءاً محورياً في الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد. وتقد مجالس القات عموماً بعد الغداء مباشرة في المنازل، والمكاتب أو حتى في الشوارع. وتوفر هذه المجالس مكاناً لتبادل الأفكار، حيث يتم التعبير عن المظالم وتبادل الأحاديث.

⁸² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في جماعة "أبناء المحافظات الجنوبية في صنعاء"، صنعاء، تموز/يوليو 2011.

⁸³ "بيان صدر عن اللقاء الموسع لأبناء المحافظات الجنوبية بصنعاء"، 11 نيسان/إبريل 2011، حصلت مجموعة الأزمات على نسخة من عضو في "جنوبي صنعاء"، صنعاء، حزيران/يونيو 2011.

⁷⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، حزيران/يونيو 2011.

⁷⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ثلاثة من أعضاء الحراك في مجلس قات، صنعاء، نيسان/إبريل 2011؛ وحوالي 25 من أعضاء الحراك المتعاطفين معه في مجلس قات، عدن، نيسان/إبريل 2011؛ وحوالي 30 من أعضاء الحراك أو المتعاطفين معه في مجلس قات، عدن، حزيران/يونيو 2011.

⁷⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة الحراك في عدن، عدن، نيسان/إبريل 2011.

⁸⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محلل سياسي جنوبي يعيش في صنعاء، صنعاء، تموز/يوليو 2011.

الحين ويتمتع أيضاً بتأييد القيادة الجنوبية في المنفى، وشرائح من الحراك وحتى الموظفين الحكوميين الجنوبيين الذين يعيشون في صنعاء.⁸⁸

المنفيون الجنوبيون الذين يدعمون الاستقلال الفوري عقدوا اجتماعاً منفصلاً في بروكسل في نهاية تموز/يوليو، ترأسه الرئيس السابق لليمن الجنوبي علي سالم البيض. وانسجاماً مع إعلاناته السابقة، رفض المؤتمر ما سماه الاحتلال الشمالي للجنوب و "أكد على الحق المطلق للشعب بالتححرر من الاحتلال وتحقيق الاستقلال التام غير المنقوص طبقاً للإرادة الشعبية الشمالية، ودون أي تدخل خارجي". وفي محاولة لإسباغ صيغة شمولية، أكدت الوثيقة باستمرار على الحوار والتسامح بين الجنوبيين. إلا أن الشمولية التي دعت إليها اقتصرت على الجنوبيين الذين يشتركون في الهدف المشترك المتمثل في الاستقلال. كحال سابقه في صنعاء والقاهرة، فإن هذا الاجتماع سعى لتنسيق النشاط الجنوبي. واقترح تشكيل "مجلس تحضيري أعلى" لتمهيد الطريق لاجتماع وطني حول القضية الجنوبية يُعقد في وقت غير محدد في المستقبل. زد على ذلك أنه أكد على الحاجة للتواصل بين أولئك الذين يكافحون من أجل الاستقلال داخل اليمن وقادة المجلس التحضيري في الخارج.⁸⁹

وتستمر الجهود لتوحيد الصوت الجنوبي. عقد مؤتمر آخر في القاهرة في 26 و 27 أيلول/سبتمبر بغية تحضير الأرضية لاجتماع كبير يعقد في المستقبل حول الموقف الجنوبي. وأصدر المشاركون في المؤتمر، بمن فيهم علي ناصر محمد وحيدر العطاس، بياناً ختامياً يؤكد على دعمهم لإسقاط النظام والتزامهم بتضمين القضية الجنوبية في جميع المفاوضات السياسية.⁹⁰ رغم ذلك، فقد رفض البيض الحضور كما أن دعاة الاستقلال الفوري انتقدوا الاجتماع وعبروا عن إحباطهم إزاء قيادات مثل علي ناصر والعطاس لاستعدادهم للقبول بالخيار الفيدرالي والعمل مع المعارضة المكونة من أحزاب اللقاء المشترك.⁹¹

د. مساران: الانفصال والفيدرالية

كما رأينا، فإن النشاط السياسي في الجنوب بدأ بالتركيز على مسارين محتملين للتقدم إلى الأمام: الانفصال الفوري أو فيدرالية تتكون من إقليمين. الخيار الأول، الذي يدعمه علي سالم البيض، يتمتع بشعبية

بأهمية القضية الجنوبية دون توجيه انتقاد مباشر للنظام. وبطريقة مماثلة، فإن الأغلبية دعموا الانفصال في حين أن آخرين دافعوا عن الشراكة الكاملة بين الشمال والجنوب في إطار الوحدة. بشكل عام فقد حظيت فكرة الفيدرالية كحل وسط بالترحيب، لكن في النهاية اختارت المجموعة عدم الالتزام بخيار واحد في السياسات؛ وبدلاً من ذلك، عبرت عن دعمها لفكرة أكثر غموضاً – "ما يريده الشعب الجنوبي".⁸⁴

يعكس ظهور "اجنوبي صنعاء" انفتاح الفضاء السياسي، وهو بحد ذاته أحد منتجات انتفاضة عام 2011. في الماضي، كان الجنوبيون في داخل وخارج البلاد على حد سواء قد سعوا لتنسيق مطالبهم، أما الآن فياتوا يشكلون طيفاً أوسع وبدأوا بتنسيق أنشطتهم بايقاع أسرع. وبهذا المعنى، فإن "جنوبي صنعاء" يشكلون واحداً من تجمعات عديدة مترابطة تحاول توضيح ودعم المنظور الجنوبي. ويشكل اجتماعان عقداً مؤخراً خارج اليمن جزءاً من نفس الظاهرة. الاجتماع الأول، الذي عقد في القاهرة في أيار/مايو، كان مرتبطاً بشكل وثيق باجتماعات صنعاء من حيث الأفكار والمشاركة. وقد جمع أكثر من 200 قائد، وناشط ومثقف، بما في ذلك 100 شخص يقيمون في اليمن. وقاد الاجتماع علي ناصر محمد وحيدر العطاس، اللذان يعتبران من أبرز القادة الجنوبيين في المنفى.⁸⁵

على عكس اجتماع صنعاء، فقد اتخذ اجتماع القاهرة موقفاً واضحاً حول الحصيلة السياسية النهائية. وخرج بوثيقة بعنوان "رؤية جنوبية لحل شامل للأزمة الراهنة في اليمن" اقترحت دولة فيدرالية مكونة من إقليمين شمالي وجنوبي. ويكون لكل إقليم الحق في تشكيل برلمان مستقل وممارسة السلطة الكاملة على موارده وثرواته الطبيعية، وفي نفس الوقت يدعم الموازنة الفيدرالية طبقاً لنسبة متفق عليها سلفاً. وكانت الفرضية التي انطلقت منها الوثيقة أن الاتحاد الحالي لاغٍ وباطل، وأن استمرار الوحدة ينبغي أن يكون خياراً بين دولتين سديتين.⁸⁶ في حين أن البيان عبّر بوضوح عن دعم المطلب الرئيسي لثورة الشباب – إسقاط النظام – فإنه جادل بأن حل الأزمات الرئيسية للبلاد يتم فقط من خلال منح الأولوية للقضية الجنوبية وإعادة صياغة الوحدة من خلال دستور جديد يستند إلى مبادئ فيدرالية.⁸⁷

كان اجتماع القاهرة أول اجتماع من نوعه يعقد خارج البلاد؛ وكثيرون فسروا دعمه للفيدرالية على أنه حل وسط بين نظام وحدي و الانفصال الفوري. يبدو أن المقترح اكتسب بعض الدعم منذ ذلك

⁸⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع علي ناصر محمد وحيدر العطاس، القاهرة، 17 تموز/يوليو 2011؛ ومع أحد قادة الشباب في الحراك، عدن، حزيران/يونيو 2011؛ وحوالي 20 عضواً من الحراك، في مجلس للقات، عدن، حزيران/يونيو 2011؛ وأعضاء في جماعة "أبناء المحافظات الجنوبية، في مجلس للقات، صنعاء، حزيران/يونيو 2011.

⁸⁹ "البيان الختامي الصادر عن اللقاء التشاوري لأبناء الجنوب في بروكسل"، 26 حزيران/يونيو 2011، حصلت مجموعة الأزمات على نسخة منه في صنعاء، حزيران/يونيو 2011.

⁹⁰ Mohammad bin Sallam, "Southern Movement divided over future role", *Yemen Times*, 5 October 2011.

⁹¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحمد مثنى، رئيس المنتدى الديمقراطي لليمن الجنوبي في الولايات المتحدة، وهي مجموعة تدعو إلى استقلال الجنوب، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

⁸⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في جماعة "أبناء المحافظات الجنوبية في صنعاء"، صنعاء، تموز/يوليو 2011. ومنذ الاجتماع الأول، التقت المجموعة مرة أخرى في 28 نيسان/إبريل، حيث ضمت هذه المرة أكثر من 1000 مشارك وانتخبت مجلساً تنسيقياً للتواصل مع الجنوبيين والتوعية بالقضية الجنوبية.

⁸⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد الذين حضروا الاجتماع، صنعاء، حزيران/يونيو 2011.

⁸⁶ نستعمل المجموعة "الدولة الفيدرالية" في مقترحها لكن يبدو أنها تعني شيئاً أقرب إلى الكونفدرالية. هناك حاجة ملحة لتوضيح المصطلحات والخيارات التصيلية للامركزية.

⁸⁷ "رؤية جنوبية للحل الشامل للأزمة الراهنة في اليمن"، أيار/مايو 2011، وحصلت مجموعة الأزمات على نسخة منها في صنعاء، حزيران/يونيو 2011.

V. اللاعبين الرئيسيون

بالنظر إلى التغييرات العميقة التي جرت للنظام السياسي، فإن تصنيف مجموعات المعنيين يشكل تحدياً من نوع خاص. إن التصنيفات المدرجة أدناه تمثل أحد احتمالات هذا التصنيف، وربما تتغير اعتماداً على المسار الذي تتخذه العملية السياسية.⁹⁴ في حين أن هناك تنوعاً هائلاً داخل كل تصنيف، فإن كل مجموعة لديها موقف معنوي إزاء السياسات المتعلقة بالجنوب ودوراً هاماً تلعبه في تسوية القضية الجنوبية.

أ. المؤتمر الشعبي العام الحاكم

يمثل المؤتمر الشعبي العام مظلة شاملة وواسعة أكثر شبيهاً بآلية لتوزيع الرعاية والمحسوبية منها بالحزب السياسي الذي يمتلك أيديولوجية ومواقف واضحة. معظم المسؤولين الحكوميين الكبار هم أعضاء أيضاً في المؤتمر الشعبي العام، حيث أن هذا يجمع بين فرصة تقديم الرعاية والمحسوبية والتعبير عن الولاء للنظام. رغم أن المؤتمر الشعبي العام يستوعب مناظير مختلفة حول القضية الجنوبية، فإن أعضائه متوحدون فعلياً في التعبير عن موقف مؤيد للوحدة. بالنسبة للأغلبية العظمى، فإن ذلك يشكل خطأ أحمر، وإنجازاً مقدساً لا يمكن التشكيك به. حتى الأعضاء الجنوبيين فيه يدعمون الإصلاحات في سياق الوحدة. رغم المخاطرة بالتبسيط المفرط، يمكن القول بأن الجنوبيين المتحالفين مع النظام يتحدر معظمهم من أبين وحضرموت وشبوة وهم جزء من مجموعة علي ناصر، الزمرة.⁹⁵ يمكن المجادلة بأن هؤلاء استفادوا من الوحدة أكثر من خصومهم، الطغمة، الذين يتحدرون من الضالع ولحج. رغم أن الانقسامات التاريخية لا تفسر دائماً المواقف السياسية، فإنه ينظر إليها من قبل اليمنيين بوصفها السبب الذي يدعو الجنوبيين الموالين للمؤتمر الشعبي العام لتفضيل الوحدة، في حين أن خصومهم التاريخيين يدعون للانفصال.

قوية بين العديد من جماعات الحراك. داخل اليمن، يلقي صدىً قوياً في محافظتي الضالع ولحج، وهما المنطقتان اللتان خسرتا السلطة بعد الحرب الأهلية عام 1994 وشكلتا القاعدة الأساسية لدعم الحركة الجنوبية منذ بدايتها.

في نفس الوقت، فإن الخيار الفيدرالي – الذي وجد دعماً، قبل الانتفاضة، فقط بين بضعة مثقفين جنوبيين، لم يجتذب عدداً كبيراً من أعضاء الحراك ولم يحظ بشعبية على الإطلاق في الشمال – بدأ يحظى بالتأييد من طيف واسع من الجنوبيين. ويضم هؤلاء جزءاً من الحراك، إضافة إلى قادة بارزين ومؤثرين في المنفى مثل علي ناصر محمد وحيدر العطاس. وبهذا المعنى، فإن إحدى التبعات الهامة للانتفاضة تتمثل في وضع الفيدرالية على طاولة المساومة كمسار جاد وقابل للحياة نحو المستقبل. عبد الغنى الأرياني، المحلل المستقل البارز، قال:

لقد مرت القضية الجنوبية في مرحلة تحول. في البداية كان الناس يدعون للاستقلال إلا أنهم عرفوا بأن ذلك كان هدفاً غير واقعي. كانوا يفعلون ذلك بسبب اليأس وكجزء من إستراتيجية تفاوضية للفت الأنظار إلى القضية الجنوبية. الآن تغيرت الأمور وبات احتمال الاستقلال موجوداً. وهذا يجعل الناس يفكرون في خياراتهم. البعض يقول إنهم إذا استطاعوا أن يحصلوا على صفقة جيدة بما يكفي من خلال الوحدة – مثل الفيدرالية – فإن ذلك سيكون كافياً.⁹²

أما ما إذا كان الخيار الفيدرالي سيكون مقبولاً من قبل أغلبية الجنوبيين، أو بين أغلبية اليمنيين، فإنه يبقى سؤالاً دون إجابة حتى الآن.

ثمة خيار ثالث يتمثل في تنظيم البلاد في أربعة أو خمسة أقاليم فيدرالية يحظى بشعبية أوسع في الشمال وقد يحظى أيضاً بالشعبية لدى الأحزاب المؤيدة للوحدة بقوة، بما في ذلك الإصلاح المعارض والمؤتمر الشعبي العام الحاكم.⁹³

⁹⁴ إذا كان هناك عملية انتقالية سياسية، فإن مستقبل المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك سيكون غير مؤكد، حيث أن كلا المجموعتين يمكن أن تنقسما وتعودا للتشكل في تجمعات سياسية مختلفة نتيجة الانتفاضة. في حالة المؤتمر الشعبي العام، فإن ذلك قد بدأ بالفعل. ويضم المنشقون إصلاحيين حقيقيين يميلون أيديولوجياً إلى الانتفاضة وأهدافها و/أو مؤيدين إما للواء علي محسن الأحمر أو لعائلة الشيخ الراحل عبد الله بن حسين الأحمر. أما أحزاب اللقاء المشترك فيمكن أن تنقسم إذا جرى تحول نحو النظام البرلماني، حيث أن هذا التجمع نشأ بشكل أساسي نتيجة النظام الانتخابي، الذي ينزع لتفضيل نظام الحزبين السياسيين، ومن الحاجة لتشكيل تحالف ضد عدو مشترك هو النظام.

⁹⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول حكومي رفيع، صنعاء، تموز/يوليو 2011. منذ أواخر التسعينيات، استتعدت الزمرة بشكل تدريجي من السلطة، حيث سعى صالح لتحقيق التوازن بين مختلف الفصائل الجنوبية واستعمالها ضد بعضها البعض. رغم ذلك، فإن عدداً كبيراً من أعضاء هذه المجموعة يظلون متحالفين بقوة مع النظام، ويستمر الجنوبيون في وضع الانقسامات داخل الجنوب وفقاً لهاتين المجموعتين.

⁹² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، 21 حزيران/يونيو 2011.
⁹³ ثمة مناقشة أوسع للخيارات الفيدرالية والاستقلال أدناه.

قبل الانتفاضة، كان يمكن للمؤتمر الشعبي العام أن يدفع برزمة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي كان من شأنها أن تخفف من حدة التوترات في الجنوب، في حدها الأدنى، تفتح الفضاء السياسي بشكل أكبر لمعالجة الأسباب الجوهرية للصراع. أما في المناخ الحالي، فإن قدرته على العمل منفرداً محدودة، في حين أن قدرته على تحسين الوضع في الجنوب تعتمد إلى حد بعيد على حصيلة الفترة الانتقالية في صنعاء. لقد ضعفت الجاذبية الشعبية للفكرة بمرور الوقت، وتقلص نفوذها بصرف النظر عن التجليات المستقبلية للعملية. رغم ذلك، فإن المؤتمر الشعبي العام يضم عادة من مناطق جنوبية هامة سيكون دعمهم جوهرياً لأي حلٍ سلمي بعيد المدى للمسألة الجنوبية.

كما لا ينبغي للمرء أن يتجاهل المصاعب المالية الحقيقية التي تواجهها الحكومة الحالية أو أي حكومة قادمة في مسعاها للتصدي لهذه القضية. رغم أن المعارضة تصف نقص الموارد الضرورية لمعالجة مطالب الجنوبيين بالوظائف والخدمات بشكل كافٍ بأنها ذريعة، إلا أنها واقع، خصوصاً فيما يتعلق بالخدمة المدنية، المتضخمة، والمليئة بالعاملين الأشباح، والتي تحتاج بشكل عاجل إلى الإصلاح. طبقاً ليحيى الشعيبي، وزير الخدمة المدنية، فإن "الحكومة بحاجة لتقليص الخدمة المدنية بحوالي 50%. وفي هذا الوضع، لا يمكنها على الإطلاق توسيع جداول رواتبها لمعالجة الأوضاع في الجنوب".⁹⁹ بدلاً من ذلك، ينبغي أن تكون عملية التوظيف جزءاً من رزمة أوسع وأكثر صعوبة تشجع استثمارات القطاع الخاص، والتنوع الاقتصادي والوصول إلى أسواق العمل في الخليج.

ب. تجمع أحزاب اللقاء المشترك المعارض

يمثل تحالف أحزاب اللقاء المشترك، الذي شكّل عام 2002 في محاولة لتحدي المؤتمر الشعبي العام، تحالفاً يتكون من خمس مجموعات معارضة، بما فيها الحزب الإسلامي، الإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني.¹⁰⁰ رسمياً، فإن التحالف يدعم الوحدة وتسوية القضية الجنوبية في إطار الحوار الوطني الشامل. منذ بداية التحضيرات للحوار في عام 2009، أكد قادة اللقاء المشترك بشكل متكرر على الحاجة لتسوية القضية الجنوبية. في عام 2010، وضعوا "رؤية للخلاص الوطني" وهي رزمة واسعة من الإصلاحات السياسية والمؤسساتية تم التوصل إليها بعد مشاورات شاملة مع مختلف مجموعات المعارضة، بما في ذلك أجزاء من الحراك والقيادة الجنوبية في المنفى.¹⁰¹ ودعت الوثيقة إلى تسوية وطنية فوراً

أما تحت السطح، فإن هذا الإجماع ينقسم إلى طيف واسع من الآراء، بداية بإنكار أن هناك مشكلة جنوبية خاصة إلى الاعتراف بها والسعي إلى تسويتها من خلال اللامركزية. بشكل عام، فإن الأعضاء الشماليين في المؤتمر الشعبي العام أكثر ميلاً لإنكار شرعية القضية الجنوبية والتأكيد على المصاعب الاقتصادية بوصفها المحرك الوحيد للصراع. وثمة أقلية مقتنعة، أو تجادل على الأقل، بأن الحل يكمن في درجة أكبر من المركزية. وهكذا، قال مسؤول عسكري رفيع المستوى بأنه يشعر أن اليمن تسرّع في التحرك نحو تنفيذ الحكم المحلي. ومن وجهة نظره، فإن تعزيز الهويات المحلية من خلال اللامركزية يعيق الجهود الهادفة إلى بناء مؤسسات حكومية مركزية فعالة وقوية.⁹⁶ أعضاء آخرون في المؤتمر الشعبي العام من الشمال والجنوب يقرون بالتحديات الفريدة التي يواجهها الجنوب وينزعون للدعوة إلى منح سلطات أوسع للإدارة المحلية لإدارة شؤونها الإدارية والمالية. إلا أن هناك آخرين يدعون، أو على الأقل منفتحون على مناقشة، الخيارات الفيدرالية.⁹⁷

رسمياً، فإن المؤتمر الشعبي العام يدعم اللامركزية السياسية والاقتصادية بشكل كبير. في كانون الثاني/يناير 2011، وبعد قدر كبير من محاولات حشد الدعم من قبل دعاة اللامركزية، قدم الحزب مجموعة من التعديلات الدستورية للبرلمان، بما في ذلك تعديل من شأنه أن يسمح بقدر أكبر من السلطات للإدارة المحلية. إلا أن الحزب سحب في وقت لاحق التعديلات التي قدمها من طرف واحد، والتي تضمنت بنداً يسمح لصالح بالترشح مرة أخرى للرئاسة، بناءً على طلب اللقاء المشترك. إضافة إلى ذلك، وقبل الانتفاضة أجرت لجنة تابعة للمؤتمر الشعبي العام دراسة قادها عبد الله غانم، وهو شخصية بارزة من عدن، لوضع إستراتيجية لمعالجة القضية الجنوبية.

دعت الخطة التي وضعت، بين أشياء أخرى، إلى قدر أكبر من اللامركزية، والانتخابات المحلية، وإصلاح الأراضي، والتمثيل المتساوي لكل محافظة في المجلس الأعلى للبرلمان، والتصويت النسبي، والسيطرة المحلية على الموارد. وكجزء من جهد فوري لمعالجة مشاكل الجنوب، وضعت خطة لنقل عدة وزارات من صنعاء إلى عدن، بما في ذلك وزارات الأسماك، والتجارة والنقل والسياحة. في حين أن هذا مثل إستراتيجية الحكومة قبل الانتفاضة، فإن الوضع الراهن جعل تنفيذ هذه الإستراتيجية مستحيلاً. رغم ذلك، فإن مسؤولي المؤتمر الشعبي العام يجادلون بأن الخطة ينبغي أن تكون أحد الخيارات التي توضع على الطاولة لحل القضية الجنوبية في حوار وطني يجري مستقبلاً.⁹⁸

⁹⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، عدن، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

¹⁰⁰ الإصلاح، الحزب الوحيد الذي يتمتع بقاعدة شعبية كبيرة وبالدمع المالي، هو العضو الأقوى في التحالف.

¹⁰¹ تم إعداد الوثيقة من قبل المجلس التحضيري للحوار الوطني في اللقاء المشترك، والذي تأسس عام 2010 لتمهيد الطريق للمحادثات مع المؤتمر الشعبي العام. عندما توقف الحوار في مطلع عام 2011، استمر المجلس التحضيري للحوار الوطني بأنشطته التحضيرية ويستمر حتى الآن بالاجتماع ويساعد في التنسيق بين مختلف جماعات المعارضة. ويحتوي على مجموعة من اللجان الفرعية، كلفت إحداها بالتواصل مع الجنوبيين داخل البلاد ولجنة فرعية أخرى للتواصل مع القيادة الجنوبية الخارجية.

⁹⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، تشرين الأول/أكتوبر 2010.

⁹⁷ عدّد من الجنوبيين داخل الحزب يحملون هذا الرأي دون الدعاية له. زد على ذلك أن عدداً من أعضاء المؤتمر الشعبي العام الذين انشقوا بعد مقتل أكثر من خمسين شاباً في ساحة التغيير في صنعاء في آذار/مارس 2011 يؤيدون الآن الدولة الفيدرالية - أو أنهم يتحدثون على الأقل عنها مع المعارضة الجنوبية في الخارج. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء حاليين وسابقين في المؤتمر الشعبي العام، حزيران/يونيو، تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر 2011.

⁹⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عبد القادر هلال، صنعاء، 2 تموز/يوليو 2011.

إنه يستند إلى التحديات التي تواجه الجنوب لكنه ينطبق أيضاً على البلاد بأسرها.¹⁰⁴

رغم الدعم الذي يحظى به الإصلاح في الجنوب، فإن تاريخه هناك يعتبر عبئاً كبيراً يحد من جاذبيته الشعبية ونفوذه. بعد حرب عام 1994 مباشرة، شارك متشددون مرتبطون بالإصلاح في نهب عدن وتدنيس المعابد والمزارات الصوفية في حضرموت. علاوة على ذلك، وكجزء من جهوده لتهميش الحزب الاشتراكي اليمني، شجع المؤتمر الشعبي العام الإصلاح (شريكة في الحكم حتى عام 1997) لتوسيع نفوذه إلى عدن، وهي حركة أدت إلى الاستياء بين أهل عدن الذين شعروا بأن نسخة الحزب المحافظة من الإسلام كانت تتناقض مع ثقافة مدينتهم المنفتحة تاريخياً.¹⁰⁵ إضافة إلى معارضة منظورها الاجتماعي المحافظ، فإن العديد من الجنوبيين يرون في الإصلاح "حزباً شمالياً" يرتبط على نحو وثيق بالأمير الأحمر (سواء عائلة الشيخ عبد الله الأحمر أو اللواء علي محسن الأحمر)¹⁰⁶ وبالتالي فهو لا يختلف كثيراً عن النظام من حيث المنظور وطريقة العمل. أحد قادة الحراك الشباب في عدن لاحظ ما يلي:

"الجنوبيين تاريخ سيء وتجربة سيئة مع الإصلاح. الآن قادة المعارضة الشماليون، مثل علي محسن، وحميد الأحمر، وعبد الوهاب الأنسي ومحمد الياقوت [الثلاثة الآخرون قادة في الإصلاح] جميعهم يشبهون جماعة صالح، لأنهم فاسدون مثلهم ولديهم نفس الذهنية. مخاوفنا [في الحراك] الرئيسية تتمثل في أن الثورة الحالية ستتحول إلى أزمة بين المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك، وهو ما سيعيد الأمن إلى هيكلية السلطة التي سادت بعد حرب عام 1994 - أي هيمنة المؤتمر الشعبي العام والإصلاح".¹⁰⁷

قادة آخرون في الحراك عبروا عن شكوك مماثلة إزاء الإصلاح، لكنهم ميزوا إلى حد ما بين أعضائه الشماليين والجنوبيين. طبقاً لأحد النشطاء، فإن "الإصلاح له تاريخ سيء في الجنوب، خصوصاً بالنظر إلى الفتاوى التي أصدرها علماءه خلال وبعد الحرب الأهلية لتبرير الهجمات ضد (الكفار) الاشتراكيين. رغم ذلك هناك مكونان في الإصلاح، وفي بعض الأحيان يختلف الإصلاحيون المحليون وراء الكواليس مع قياداتهم لأنهم يؤيدون القضية الجنوبية".¹⁰⁸

في الماضي شكل الإصلاح عقبة كبيرة أمام التحول إلى اللامركزية. جدير بالذكر أن الشيخ الراحل عبد الله بن حسين الأحمر، مؤسس الإصلاح، كان معارضاً قوياً للفكرة. في عام 1991، عندما أصدرت الحكومة مرسوماً يدعم اللامركزية الإدارية والمالية في الدولة،

لمعالجة القضية الجنوبية واستعادة الشراكة بين الشمال والجنوب. واتخذ موقفاً قوياً مؤيداً للامركزية، بينما اقترح أن الخيارات المحددة - الإدارة المحلية كما ينص عليها الدستور الحالي، والفيدالية أو الإدارة المحلية بصلاحيات أكبر - ينبغي التوصل إليها من خلال الحوار. كما دعا إلى برلمان من مجلسين يتمثل متساوياً من كلا الإقليمين في المجلس الأعلى.¹⁰²

منذ الانتفاضة، استمرت الجهود الهادفة إلى التنسيق مع الحراك والقيادة في المنفى، رغم أن اللقاء المشترك فشل حتى الآن في ضمان مشاركتهم في مجلس الثورة الوطنية الذي تقوده المعارضة، والذي يهدف إلى توحيد جهود المعارضة لإسقاط النظام.¹⁰³ رغم ذلك، فإن أعضاء اللقاء المشترك يختلفون بشكل كبير في فهمهم ومقاربتهم للقضية الجنوبية. وعلى وجه الخصوص، ثمة فجوة واسعة بين العضوين السياسيين الأقوى في التحالف وهما الإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني.

1. الإصلاح

يعتبر الإصلاح أقوى أحزاب المعارضة. إنه يتمتع بدعم شعبي واسع على مستوى البلاد وبدعم مالي كبير من رواد أعمال بارزين مثل حميد الأحمر. ويعد من الطرق، فإن موقف الإصلاح من القضية الجنوبية يشبه موقف المؤتمر الشعبي العام. كلا الحزبان مؤيدان بقوة للوحدة، ويعبران عن عدم التسامح إزاء مناقشة الانفصال ويميلان بشكل طفيف فقط إلى الخيار الفيدرالي. يتمتع الإصلاح بانضباط داخلي قوي، وحتى الأعضاء الجنوبيين يلتزمون بخط الحزب عند مناقشة القضية الجنوبية. كنظرانهم في المؤتمر الشعبي العام، فإن الإصلاحيين يرفضون التأكيد على القضايا التي تستند إلى الهوية في الجنوب، ويفضلون بدلاً من ذلك التركيز على الحاجة للإصلاحات السياسية على المستوى الوطني. أحد أعضاء البرلمان عن الإصلاح، والذي يمثل دائرة كريتر، إنصاف مايو، قال:

الناس في الشمال والجنوب يتطلعون إلى نفس الأشياء: الاستقرار والدولة المدنية التي تحمي حقوقهم. قلة من الجنوبيين يريدون فعلاً الاستقلال، لكنهم جميعهم يريدون الاستقرار، والحرية والدولة المدنية. يمكن معالجة المشاكل الجنوبية من خلال برنامج الإصلاح [وبرنامج اللقاء المشترك] للإصلاح السياسي الشامل.

مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محمد عبد الملك المتوكل، الأمين العام لاتحاد القوى الشعبية، 28 تموز/يوليو 2011.

¹⁰² نسخة من "رؤية للخلاص الوطني" ولمزيد من المعلومات حول اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، انظر <http://yemenvision.worldpress.com>.

¹⁰³ في 17 آب/أغسطس، أعلن قادة اللقاء المشترك تشكيل مجلس وطني يتكون من 143 عضواً لإسقاط النظام والتحضير للفترة الانتقالية. إلا أنه، وبعد الإعلان بأيام، ترك القادة الجنوبيون، بمن فيهم علي ناصر وحيدر العطاس، المجلس لأن طلبهم بتمثيل الجنوب بنسبة 50% لم يتحقق. كما أنهم زعموا بأن وجهات نظرهم لم تمثل بشكل كافٍ اتصالات بالبريد الإلكتروني مع ناشط جنوبي استقال من المجلس، عدن، 5 أيلول/سبتمبر 2011.

¹⁰⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

¹⁰⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع امرأتين من عدن، عدن، نيسان/إبريل 2011.

¹⁰⁶ في حين أن علي محسن الأحمر ليس عضواً في الإصلاح، فإنه كان منذ عقود صلة وصل رئيسية بين نظام صالح والجماعات الإسلامية.

¹⁰⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد شبابي من الحراك، صنعاء، نيسان/إبريل 2011.

¹⁰⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط من الحراك، عدن، نيسان/إبريل 2011.

الماضي ويؤيد الآن الحوار حول نظام فيدرالي من أجل المحافظة على الوحدة الوطنية. إلا أن العديد من أعضاء الحزب ألقوا بتقلهم وراء فكرة الانفصال، سواء كان فورياً أو من خلال نظام فيدرالي انتقالي يدمج أربع أو خمس سنوات. وهؤلاء في معظم الأحيان هم من أعضاء الحراك. اللافت أن الجزء الأكبر والأكثر قوة في الحراك، المجلس الأعلى للحراك السلمي لتحرير الجنوب، يعج بالأعضاء الحاليين والسابقين في الحزب الاشتراكي اليمني.

في حين أن مدى اتساع الشقة بين الطرفين يبقى موضع جدال، لكن يبدو أن هناك عداءً كبيراً بين أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني، وبشكل أساسي في صنعاء، والذين يستمرون في دعمهم للوحدة ويعملون مع أحزاب اللقاء المشترك وأولئك الذين انضموا إلى الحراك ويدعمون الانفصال. طبقاً لأحد قادة الحزب الاشتراكي اليمني في عدن، فإن "أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب ينتمون إلى الثورة الجنوبية، في حين أن أعضاء الحزب في الشمال يمثلون فكرة المحافظة على الجنوب داخل يمن أكبر".¹¹³ أحد أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني مضى أبعد من ذلك إلى القول إن أحد الأسباب التي منعت الحزب من الدفاع بقوة عن القضية الجنوبية هو أن العديد من أعضائه "يتحدرون من الشمال". وطبقاً لهذا العضو، فإن هؤلاء الأعضاء الشماليين - بمن فيهم ياسين نعمان - يعارضون في النهاية القضية الجنوبية.¹¹⁴ إن تعريف مكانة مجموعة الداخل ومجموعة الخارج استناداً إلى أفكار غامضة للنسب شائع بين شرائح معينة من الحراك، وقد كان ياسين ضحية بارزة لهذه النزعة. بعض مؤيدي الحراك مضوا إلى حد التصريح علناً باسمه القبلي من أجل لفت الانتباه إلى أصوله الشمالية والتعبير ضمناً عن أنه يعارض تسوية عادلة للقضية الجنوبية.¹¹⁵

بصرف النظر عن الانقسامات، فإن الحزب الاشتراكي اليمني لازال يتمتع بنفوذ كبير في الجنوب من خلال قاداته كأفراد، وصلاته بالحراك، وموقعه الفريد في السياسة الوطنية. في حين أن نعمان تعرض للهجوم بسبب أصوله الشمالية وموقفه المناصر للوحدة، إلا أنه لا زال يحظى باحترام كبير في الشمال والجنوب على حد سواء، ويُنظر إليه بعدة طرق على أنه جسر بين المتطرفين من الطرفين.¹¹⁶ إضافة إلى ذلك، فإن الحزب الاشتراكي اليمني في موقع غير اعتيادي من حيث قدرته على استعمال صلاته مع الحراك للتواصل مع الحركة والتأثير بها. وأخيراً، يمكن للحزب أن يخدم القضية الجنوبية بوصفه الحزب "الجنوبي" الوحيد الممثل في سائر أنحاء اليمن، مما يمنحه دوراً محورياً بين أحزاب اللقاء المشترك. رغم أن الإصلاح أكثر قوة، إلا أنه لا يستطيع تهميش الحزب الاشتراكي اليمني لأن الأخير يرمز ويمثل المنظور الجنوبي الوحيد داخل التحالف.

عارض المرسم، معلناً أنه سيضعف سيطرة صنعاء على البلاد.¹⁰⁹ جنوبي بارز ومسؤول حكومي يعيش في صنعاء أشارا إلى أنه تاريخياً، كانت عائلة الأحمر واللواء علي محسن الأحمر، الذي تربطه علاقات سياسية قوية بالإصلاح، معادين لفكرة الإدارة المحلية: "الجزرالات مثل علي محسن لديهم حصة غير رسمية من المسؤولين الذين يعينونهم في الإدارة البيروقراطية المحلية. وهذا مكون هام من شبكات الرعاية والمحسوبية التي يقودونها والتي ستتعرض للخطر إذا تم اتخاذ قرارات التعيين محلياً. وينطبق الشيء ذاته على الأخوين الأحمر وغيرهما من الشيوخ البارزين".¹¹⁰

سارع الإصلاح للإشارة إلى دعمه لتسوية القضية الجنوبية من خلال الإصلاح الشامل. وعلى نحو مماثل، فقد أكد على أن حميد الأحمر كان أول من دعا في اللقاء المشترك إلى انتخاب رئيس جنوبي وأنه لفت النظر بقوة إلى مشاكل الجنوب. شقيق حميد، هاشم الأحمر، وهو ليس عضواً في الإصلاح، يصر على أن عائلته ليست ضد اللامركزية أو حتى الفيدرالية. وحسب رأيه، "أولاً، اليمنيون بحاجة إلى فهم القضية بشكل جيد. وبعد الدراسة، إذا تبين أن الفيدرالية هي في مصلحة البلاد، فإن عائلة الأحمر لن تعارضها. إلا أن فصم عري الوحدة خط أحمر".¹¹¹ لكن قادة مثل حميد يعتبرونها عبئاً وليس مكسباً للإصلاح في الجنوب بسبب ارتباطاتهم القبلية الشمالية وتاريخهم في دعم نظام صالح والتعاون معه.

نتيجة لذلك، فحتى مع سعي الإصلاح لبناء العلاقات مع الحراك والقادة المنفيين، فإنه ينوء تحت عبء الماضي. العديد من قادة الحراك في داخل اليمن يرفضون أي تنسيق مع الإصلاح واللقاء المشترك وينتقدون قادة الحراك مثل علي ناصر محمد وحيدر العطاس على استعدادهم للانضمام المشترك في المفاوضات مع النظام. حتى بين أولئك المستعدون للتنسيق مع الإصلاح، فإن عدم الثقة ليس بعيداً عن السطح. طبقاً لقائد جنوبي بارز، فإن "كثيراً من الناس في الشمال يريدون الفيدرالية أيضاً، وهم مقتنعون بأن هذا هو الحل الأفضل. إلا أن الإصلاح في المحصلة لا يريد هذه النتيجة، لأنهم يريدون استبدال صالح بنفس الهيكلية الحاكمة".¹¹²

2. الحزب الاشتراكي اليمني

الحزب الاشتراكي اليمني حزب ضعيف ومقسم ولا يحظى سوى بدعم شعبي محدود في الجنوب. كحال الإصلاح، فإن موقفه الرسمي هو أن القضية الجنوبية ينبغي معالجتها من خلال حوار وطني شامل. رغم ذلك، فإن علاقته بالجنوب أكثر تعقيداً. إنه منقسم بين أولئك الذين يفضلون الإصلاح داخل الوحدة وأولئك الذين يدعمون الانفصال. الأمين العام ياسين نعمان كان دائماً من أنصار الخيار الأول؛ وقد عبر عن دعمه لتحقيق قدر كبير من اللامركزية في

¹¹³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة الحزب الاشتراكي اليمني، عدن، نيسان/إبريل 2011.

¹¹⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة الحزب الاشتراكي اليمني، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

¹¹⁵ مراسلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد نشطاء المجتمع المدني الجنوبيين، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

¹¹⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في الحراك ومتعاطفين معه، في مجلس قات، عدن، حزيران/يونيو 2011؛ ومع موظف رفيع في الخدمة المدنية في الشمال، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

¹⁰⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع حيدر العطاس، القاهرة، 17 تموز/يوليو 2011.

¹¹⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، حزيران/يونيو 2011.

¹¹¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع هاشم الأحمر، صنعاء، 28 تموز/يوليو 2011.

¹¹² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد جنوبي بارز، تموز/يوليو 2011.

ج. الحراك

وعلي ناصر محمد بوصفهم قادتهم في الخارج.¹²⁰ تنقسم المنظمة حالياً إلى مؤيدين للانفصال الفوري وأولئك الذين يقبلون بفيدرالية من إقليمين كخطوة انتقالية.¹²¹

المجموعات الأخرى داخل الحراك تتضمن اتحاد شباب الجنوب، والمجلس الوطني لتحرير الجنوب، والتجمع الوطني الأعلى لاستقلال الجنوب، وحزب الخضر. اتحاد شباب الجنوب موجود في المحافظات الجنوبية السبع جميعها ويبدو أنه يكتسب مزيداً من القوة منذ بداية انتفاضة عام 2011. المجلس الوطني أيضاً يتمتع بانتشار واسع، حيث يتواجد في الضالع، وعدن، وشبوة، وأبين، وحضرموت، ويتخذ موقفاً واضحاً مؤيداً للانفصال، حتى في وجه الانتفاضة واحتمال تغيير النظام. وينزع الأعضاء إلى التشكك في القادة الاشتراكيين السابقين، الذين يحملونهم مسؤولية الماضي الدموي. إنهم ينتقدون بوجه خاص القيادة الاشتراكية في المنفى الذين يعتقدون أنها تخون استقلال الجنوب بالتفاوض مع اللقاء المشترك، الذي يعتبرونه "قوة احتلال لا تختلف عن نظام صالح".¹²² كما أنهم ينتقدون مجلس الحراك السلمي لتحرير الجنوب لعدم اتخاذه موقفاً قوياً بما فيه الكفاية لدعم استقلال الجنوب.¹²³ عانى أعضاء هذه المجموعة في كثير من الأحيان في ظل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وينزعون إلى الدفاع بقوة عن هوية "الجنوب العربي".¹²⁴

كما أن للحراك هيكلية قيادية خارجية. المنظمتان الأكثر نشاطاً هما التجمع الديمقراطي الجنوبي والهيئة الوطنية لدعم الحراك الجنوبي.

يعتبر الحراك حركة شعبية ضعيفة التنظيم، متنوعة ومتغيرة داخلياً، تضم عدداً من التيارات التاريخية، والإقليمية والأيدولوجية. نظراً لتكوين الحراك من جنوبيين يعارضون نظام صنعاء ومقتنعون بأن الوحدة قد فشلت، فإنه يتسع لجملة متنوعة من وجهات النظر، من السعي إلى الفيدرالية مع خيار الانفصال في المستقبل إلى الاستقلال الفوري. في الأصل، دفعت الحركة نحو الإصلاح في سياق الوحدة، وكان الانفصاليون أقلية؛ إلا أن قمع النظام وغياب الإصلاحات عزز تدريجياً من جاذبية خيار الاستقلال. بحلول عام 2011، كان الحراك قد أصبح منقسماً بين أولئك الذين يطالبون بالاستقلال الفوري وآخرين مستعدين للقبول بالفيدرالية لفترة من الوقت فقط، يتبعها استفتاء على الوحدة.¹¹⁷

تنظيمياً، تفتقر الحركة إلى ترتيبية قيادية موحدة. نظراً إلى أن الحراك هو مجموعة من الجماعات التي تغيرت بمرور الوقت،¹¹⁸ فإن له قيادتين خارجية وداخلية. زد على ذلك، فإن العديد من المستقلين المرتبطين بالحركة دون أن ينضموا رسمياً إلى تنظيماتها الداخلية. في تشرين الأول/أكتوبر 2011، كان هناك خمس جماعات رئيسية ممثلة في الحراك داخل اليمن. يبدو أن أكبرها وأكثرها نفوذاً هو المجلس الأعلى للحراك السلمي لتحرير الجنوب، الذي تم تأسيسه في أيار/مايو 2009 كمنظمة تضم المجموعات المختلفة. معظم قيادتها هم من الاشتراكيين والأعضاء الحاليين والسابقين في الحزب الاشتراكي اليمني.¹¹⁹ للحراك أتباع أكثر في جميع المحافظات الجنوبية السبع، إضافة إلى مجالس قيادة على مستوى المحافظة وعلى مستوى التجمعات الأخرى. يرأس الحراك حسن باعوم، رغم أن بعض الأعضاء يقبلون أيضاً بعلي سالم البيض، وحيدر العطاس

¹²⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عمر جبران، قائد مجلس الحراك في عدن، عدن، 26 كانون الثاني/يناير 2011. سجن قائد المجلس، حسن باعوم عدة مرات لاتهامه بالقيام بأنشطة انفصالية. ولا يُعرف مكانه منذ اختطفه أنصار النظام من مستشفى في عدن في 20 شباط/فبراير 2011. كما هو شأن داخل الحراك، فإن أعضاء هذه المجموعة لا يتفقون على شرعية القيادة في المنفى. أحد أعضاء القيادة الخارجية للحراك في الولايات المتحدة، وهو أيضاً مرتبط بالمجلس الأعلى للحراك السلمي لتحرير الجنوب، يقول بأن الجماعة تقبل فقط بعلي سالم البيض. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحمد مثنى، رئيس التجمع الديمقراطي الجنوبي في الولايات المتحدة (وهي مجموعة لنصرة الحراك في الخارج)، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2011. أحد القادة الشبابيين في عدن يرفض هذا الزعم قائلاً بأن الرجال الثلاثة مقبولون. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، نيسان/إبريل 2011.

¹²¹ ناصر محمد ثابت الخبجي، قائد المجلس في لحج وعضو مجلس النواب السابق عن الحزب الاشتراكي اليمني، مثال على المجموعة الأولى: "ليس هناك خيار سوى فصل النظامين الشمالي والجنوبي عن بعضهما، وأن يستعيد الجنوب دولته وسيادته الكاملة. إن خيار الاستقلال هو خيار كل جنوبي، وكل يوم يمر يؤكد هذا الخيار". مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات، 5 تموز/يوليو 2011. آخرون في المجلس يؤيدون الفيدرالية خلال فترة انتقالية يتبعها استفتاء على وضع المنطقة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفي مستقل من عدن، آب/أغسطس 2011.

¹²² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في المجلس الوطني لتحرير الجنوب، مجلس قات، عدن، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

¹²³ المرجع السابق.

¹²⁴ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في المجلس الوطني لتحرير الجنوب، عدن، تشرين الثاني/نوفمبر 2010 وكانون الثاني/يناير 2011.

¹¹⁷ أولئك الذين يدعمون هذا الخيار يجادلون بأن وحدهم الأشخاص الذين كانوا يعيشون في الجنوب ولديهم بطاقة هوية جنوبية صادرة عام 1989 وما قبل سيسمح لهم بالتصويت في الاستفتاء. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفي وثيق الصلة بالحراك، عدن، حزيران/يونيو 2011. ينطوي هذا المطلب على مشاكل عديدة، أكثرها وضوحاً أن ذلك سيستبعد العديد من الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم جنوبيين حتى لو كانت عائلاتهم في الأصل من محافظة شمالية.

¹¹⁸ نظرة عامة عن الهيكلية التنظيمية للحراك قبل نيسان/إبريل 2010، انظر. Stracke and Haidar, op. cit., pp. 2-3.

¹¹⁹ طبقاً لمجموعة من مؤيدي الحراك في عدن، فإن المجلس الأعلى للحراك السلمي لتحرير الجنوب كان يُسمى أصلاً 'نجاح' إلا أنه غير الاسم إلى مجلس الثورة ومرة أخرى إلى مجلس الحراك السلمي لتحرير الجنوب. مثل المجلس محاولة لجمع جميع الحركات داخل الحراك، لكن في الواقع فإنه ظل يطغى عليه النجاح، وهو مجموعة تتكون من الأعضاء الحاليين والسابقين في الحزب الاشتراكي اليمني. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مجموعة من المستقلين في الحراك وبعض المرتبطين بالمجلس الوطني لتحرير اليمن الجنوبي، مجلس قات، عدن، تشرين الثاني/نوفمبر 2010. أعضاء المجلس الأعلى للحراك السلمي لتحرير الجنوب يرفضون هذا الزعم قائلين بأن مجموعتهم تتكون من جميع منظمات الحراك، وليس أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني الحاليين والسابقين فقط. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عمر جبران، قائد مجلس الحراك في عدن، عدن، 26 كانون الثاني/يناير 2011. لرواية أخرى عن هذه المنظمات، انظر Stracke and Haidar, op. cit., pp. 2-3.

عمليات التصالح والتسامح،¹²⁹ فإن خطوط التماس لازالت غير بعيدة عن السطح. وهكذا، فإن أولئك الذين هزموا على يد الاشتراكيين يعبرون بشكل عام عن عدم ثقهم بـ "القيادة القديمة"، حيث يشكون بأنها تستعمل المظالم الشعبية لاستعادة السلطة.¹³⁰ كما أن الخلافات الإقليمية بادية للعيان. القاعدة الرئيسية للحراك هي في الضالع الجنوبية ولحج، حيث انطلقت الحركة وحيث تبدو المطالبة بالانفصال في أقوى حالاتها. هذه المناطق كانت تقليدياً مصدرراً لمعظم الكوادر العسكرية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وأيضاً الكوادر التي كانت ساندة في الحرب الأهلية عام 1986 قبل أن تُمنى بالهزيمة في الحرب الأهلية عام 1994، حيث خسرت قوة سياسية وعسكرية كبيرة. الحراك في هذه المناطق عموماً أكثر علمانية وأكثر إصراراً على الاستقلال.

بالمقابل، فإن دعم الحراك يبدو أقل ظهوراً في أبين وشبوة، حيث استفاد القادة أكثر من الوحدة، بالنظر إلى تحالفهم مع نظام صالح. ينزع الحراك هناك لأن يكون أقل علمانية وأكثر انغماساً في الولاءات القبلية بشكل يعكس التركيبة السكانية وتفضيلاتها الاجتماعية والسياسية. على سبيل المثال، فإن أبرز قادة الحراك وأكثرهم إثارة للجدل في مدينة زنجبار في أبين هو مجاهد سابق وابن السلطان الراحل للمنطقة، طارق الفضلي. منذ انضمامه إلى الحراك عام 2009، والفضلي عنصر انقسام داخلي بالنظر إلى صلاته بالنظام وباليمينيين العائدين من أفغانستان على حدٍ سواء.¹³¹

¹²⁹ كان تجاوز الخصومات المريرة التي ميزت الفترة الماضية يمثل تحدياً وهدفاً بالنسبة للحراك. في كانون الأول/ديسمبر 2007، أعلنت لجنة تسييقية تتكون من أعضاء في الحزب الاشتراكي اليمني من عدن، ولحج، والضالع وأبين عن مسيرة عامة من أجل "المصالحة والعفو" تجري في 13 كانون الثاني/يناير 2008. نجم عن المسيرة حالتنا وفاة عشرات الجرحى عندما أطلقت النار (من غير المعروف من أطلق النار أولاً)، واندلعت الاضطرابات رداً على استخدام الحكومة للغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي. انظر Stephen Day, "Updating Yemeni National Unity", op. cit., p. 427. ولا زالت الجهود المبذولة من أجل المصالحة والعفو مستمرة.

¹³⁰ وهذا صحيح، على سبيل المثال، بالنسبة لأعضاء المجلس الوطني مقابل المجلس الأعلى للحراك السلمي لتحرير الجنوب.
¹³¹ يمكن المجادلة بأن طارق الفضلي هو أشهر "الأفغان العرب" في اليمن أو بوصفه المجاهد المخضرم في الحرب ضد السوفييت في أفغانستان. عاد إلى اليمن بعد الوحدة، وثمة مزاعم بأنه ضالع في الهجمات على القادة الاشتراكيين. للفضلي علاقات وثيقة بالنظام من خلال اللواء علي محسن الأحمر، الذي ينتمي إلى قبيلة الرئيس صالح وقائد الفرقة العسكرية الموجودة في الشمال الشرقي، والذي انشق للانضمام إلى الانتفاضة في آذار/مارس 2011. محسن متزوج من شقيقة الفضلي، وكلا الرجلين كانا ضالعين في تجنيد الأشخاص للجهاد في أفغانستان. قبل انضمامه إلى الحراك في آذار/مارس 2009، كان الفضلي عضواً في أعلى هيئة تنفيذية للحزب الحاكم، للجنة العامة. وقاعدة تأييده هي قبيلة الفضلي في زنجبار، ولديه علاقة زبنيقة مع قادة الحراك الآخرين، حيث يتعاون معهم أحياناً وفي أحيان أخرى يهاجم القادة الاشتراكيين السابقين علناً. إنه انتهازي برغماتي، معروف بتغيير ولائاته - من النظام إلى الحراك، والابتعاد عن الحراك ومن ثم العودة إليه، إلخ. - إلا أنه يتمتع بتأييد رجال القبائل وشبكات المجاهدين.

وتتخذ المنظمتان من المملكة المتحدة مقراً لها حيث تدافعان بنشاط عن قضية الانفصال. للتجمع الديمقراطي الجنوبي فروع في الولايات المتحدة، والصين، وماليزيا، واندونيسيا وأستراليا.¹²⁵ القادة الأبرز لهذه المنظمة هم علي سالم البيض، وعلي ناصر محمد وحيدر العطاس. ويعتبر البيض الأكثر راديكالية بين الثلاثة وقد يكون الأكثر شعبية بين أنصار الحراك في الجنوب. وهو معروف بانقلاباته العلنية لـ "قوات الاحتلال" التابعة لصنعاء ودعمه الكامل للانفصال الفوري. أما القائد الأخران فقد كانا أكثر اعتدالاً في مطالبهما، حيث بدأ بدعم حقوق الجنوبيين وإدانة وحشية النظام وتحولاً لاحقاً فقط إلى التعبير عن مطالب أكثر اتساعاً.

اليوم، يعبر حيدر العطاس وعلي ناصر محمد كلاهما عن دعمهما لفكرة تشكيل فيدرالية من إقليمين لفترة أربع أو خمس سنوات، يعقبها استفتاء على الاستقلال. ويعمل كلاهما مع اللقاء المشترك لضمان تمثيل الجنوب بنسبة 50% في أي مجلس انتقالي، وأو حكومة ائتلافية مستقبلية.¹²⁶ كثيراً ما يرفع متظاهرو الحراك صور الرجال الثلاثة خلال المسيرات والمظاهرات. إلا أن كلاً منهم له تاريخ من الصراعات الدموية خلال الحقبة الاشتراكية، وكثيراً ما يثيرون الانقسامات بين الجنوبيين الذين شاركوا في هذه الصراعات أو أولئك الذين يربطون بين الرجال الثلاثة والانقسامات الداخلية في الماضي.

في حين أن الأغلبية الساحقة لأنصار الحراك تدعم الاحتجاجات السلمية والعصيان المدني، فإن أقلية صغيرة اختارت العنف. الجناح العسكري لهذه المجموعة، حركة تقرير المصير، تأسست مباشرة بعد الحرب الأهلية عام 1994 بوصفها حركة معارضة مسلحة في الضالع وحضرموت.¹²⁷ يتركز نشاط هذه الحركة الآن في الضالع ورفان، وحسب معظم التقديرات فإن لديها عدة مئات من المقاتلين.¹²⁸ يمكن لهذه المجموعة، والمعارضة المسلحة بشكل عام، أن تجتذب المزيد من التأييد في غياب الحوار والتقدم نحو تسوية القضية الجنوبية.

يمكن تحديد الانقسامات الداخلية في الحركة في إطار أربع حالات من الخصومات المتقاطعة: السلاطين السابقون (الحكام المحليون في اليمن الجنوبي قبل وخلال الحقبة البريطانية) وملاك الأراضي ضد الاشتراكيين الذين أطاحوا بهم عام 1967؛ والتنافس بين القادة الاشتراكيين السابقين؛ والانقسامات التي تستند إلى الانتماء المناطقي؛ والاختلافات الأيديولوجية بين الاشتراكيين السابقين والأفغان العرب السابقين (المقاتلون الذين عادوا من أفغانستان بعد عام 1989).

في حين أن أعضاء الحراك يسارعون إلى التقليل من أهمية هذه التمايزات، قائلين بأنها تمت معالجتها منذ عام 2006 من خلال

¹²⁵ مراسلة أجرتها مجموعة الأزمات بالبريد الإلكتروني مع أحمد مثني، رئيس التجمع الديمقراطي الجنوبي في الولايات المتحدة، 23 أيلول/سبتمبر 2011.

¹²⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع علي ناصر محمد وحيدر العطاس، القاهرة، 17 تموز/يوليو 2011.

¹²⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عمر جبران، عدن، 26 كانون الثاني/يناير 2011.

¹²⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفي مستقل بارز، عدن، حزيران/يونيو 2011.

موحداً. وتشكل البيانات التي تدعم الاستقرار، والوحدة والحوار جوقة دولية مألوفة، وهي مبعث إحباط مستمر لدعاة الانفصال. رغم ذلك، وحتى تحت المظلة الواسعة لـ "الوحدة" يمكن لليمنيين إيجاد فضاء واسع لإعادة التفاوض بشأن العلاقة بين الحكومة المركزية والكيانات المنطقية. وقد أبدى جميع اللاعين الدوليين المذكورين أعلاه دعمهم لمبادرة مجلس التعاون الخليجي، وهي عبارة عن خطة لنقل السلطة سلمياً وتوفر الحصانة لصالح ومؤيديه مقابل استقالته، وتشكيل حكومة ائتلافية وإجراء انتخابات مبكرة. كما أن المبادرة تدعم قيام حوار وطني شامل يتصدى للإصلاحات الدستورية والمؤسسية التي جرى حتى الآن نقاش طويل بشأنها. رغم أن القضية الجنوبية ليست مذكورة بالتفصيل، فإن اللاعين الخارجيين والداخليين على حد سواء يمنحونها مكانة ذات أولوية في أي حوار مستقبلي.

1. السعودية

السعودية تدعم الوحدة رسمياً، إلا أن هناك قدراً كبيراً من الجدل في سائر أجزاء الطيف السياسي حول ما إذا كان هذا موقفها الحقيقي. في عام 1994، دعمت المملكة انفصال الجنوب، وفي أعقاب الحرب وهزيمة الجنوب، فتحت حدودها أمام القادة الاشتراكيين البارزين. واليوم، فإن العديد من القادة الجنوبيين في المنفى، بمن فيهم حيدر العطاس، يقيمون هناك. إن حقيقة استعداد السعودية لاستضافتهم واستضافة جنوبيين آخرين أثارت الشكوك بين مؤيدي الوحدة. بالنظر إلى صعوبة فهم المواقف المتعلقة بالسياسة الخارجية للسعودية والنقاشات الداخلية التي تدور فيها، فإن اليمنيين يستنتجون المواقف السعودية من خلال التصريحات العلنية لقادة مثل العطاس، الذي يدعم الفيدرالية بقوة. ويرى اليمنيون أن قبول الرياض بمثل هذه التصريحات يعتبر مؤشراً على دعمها، أو على الأقل تساهلها مع مثل هذا الخيار.¹³⁵ وحتى الآن، ليس هناك أدلة على تقديم المملكة الدعم المالي أو السياسي للانفصاليين، رغم إمكانية وجود دعم يقدمه سعوديون مستقلون للحراك.

كما أن التصورات الداخلية للسياسة السعودية يسهم في تشكيلها الموقف حيال حضرموت. اليمنيون من الشمال والجنوب على حد سواء يؤكدون بأن للرياض أطماع سياسية في المنطقة، التي تشترك معها في حدود طويلة. وطبقاً لهذا المنطق، فإن المملكة إما ترغب في رؤية حضرموت مستقلة يمكن أن تنضم إلى مجلس التعاون الخليجي أو تضمها إليها، وهو ما يمنح السعوديين إمكانية الوصول المباشر إلى خليج عدن. كما ما يمكن أن يُسهل اندماج حضرموت بالسعودية، أو على الأقل إقامة علاقة خاصة معها، هو العلاقات الثقافية والأسرية الوثيقة. علاوة على ذلك، فإن حضرموت، باحتياطاتها النفطية وعدد سكانها القليل، يمكن أن تشكل اقتصاداً سياسياً شبيهاً بذلك الموجود في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. وهنا أيضاً، فإن الشكوك واسعة الانتشار تفتقر إلى الأدلة الملموسة، حيث لم تشر الرياض على الإطلاق إلى أن لديها مثل هذه الأطماع. وليس من المفاجئ أن الجنوبيين الساعين إلى الاستقلال يقللون من شأن فرادة وضع حضرموت، في حين أن أولئك الذين يدعمون الوحدة يستحضرون

رغم الانفصالات، فقد أثبت الحراك قدرة على البقاء في وجه قمع النظام. ويستمد قوته بشكل أساسي من الدعم الذي يحظى به بين أعداد متزايدة من الجنوبيين وكذلك بفضل قادته الذين يتمتعون بالكاريزما الشخصية وبالقدرة على تعبئة السكان من خلال التركيز على الرواية المؤثرة لحالات الظلم، والتمهيش والتمتع بالاستقلال تاريخياً. نتيجة لذلك، فقد اكتسب اعترافاً على مستوى البلاد بوصفه ممثلاً هاماً للجنوب، الذي ينبغي أن يُسمع صوته في أي حوار وطني أو أي عملية إصلاحية. في كل من الاجتماعات الرئيسية التي حاول فيها الجنوبيون تنسيق وتوحيد مواقفهم، كان هناك اعتراف بالحراك بوصفه ممثلاً شرعياً للتطلعات الجنوبية. زد على ذلك أن اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي العام واللاعين الدوليين المشاركين في المفاوضات حول العملية الانتقالية عبروا عن دعمهم لمشاركة الحراك.

إلا أن الحراك يعاني من نقاط ضعف هامة؛ فهو يعاني من مشاكل كبيرة فيما يتعلق بالقيادة والتمثيل والتي من المرجح أن تصبح أكثر تعقيداً مع سعي طيف واسع من الجنوبيين للارتباط به بوصفه حركة وليس بوصفه منظمة. رغم عدم توافر المعلومات حول تمويله، فإن ما من شك في أن موارده المالية ضئيلة ويفتقر إلى الدعم الدولي الملموس. طبقاً لقادته، فإن تمويله يأتي من الأنصار والمؤيدين داخل وخارج البلاد.¹³² يذكر المطلعون على شؤون الحركة أن التمويل كان مشكلة مستعصية منذ البداية، حيث يحد من القدرة على إخراج الناس إلى الشارع؛ فالمظاهرات ستفضي إلى رد عنيف من قبل النظام، ما يترك الحراك في مواجهة المسؤولية المالية المتمثلة برعاية أسر الضحايا.¹³³

كما أنه يعاني من قيود عسكرية. خسر الجنوب جيشه بعد حرب عام 1994، وتقاعد كثيرون من قادته المجريين. كما رأينا، فإن الجناح العسكري للحراك، حركة تقرير المصير، تتكون على الأكثر من بضع مئات من الرجال المسلحين بأسلحة خفيفة. رغم ذلك، هناك تخمينات بأن بوسع الحراك إعادة بناء الجيش الجنوبي بسرعة إذا اندلعت الحرب الأهلية بين النخب الشمالية، وإذا عاد الجنود والقادة الجنوبيون في الجيش الوطني إلى مناطقهم الأصلية.¹³⁴

د. اللاعبون الخارجيون

جميع اللاعبين الخارجيين، بما في ذلك السعودية، والدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة والأمم المتحدة، يدعمون رسمياً يمناً

¹³² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عمر جبران، عدن، 26 كانون الثاني/يناير 2011.

¹³³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان عدن، عدن، كانون الثاني/يناير 2011.

¹³⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رجل قبلي من البيضاء، صنعاء، تموز/يوليو 2011. الضباط الجنوبيون مدربون جيداً؛ وإذا قرروا تشكيل جيش، فإن بوسعهم الحصول على أسلحة ثقيلة من خلال الاستيلاء على القواعد العسكرية الضعيفة في الجنوب. وقد حدث هذا أصلاً مع انسحاب الدولة من المناطق الريفية في جنوب اليمن، حيث استولى رجال القبائل على قدر كبير من الأسلحة من نقاط التفتيش ومواقع الجيش، خصوصاً في أبين. المرجع السابق.

¹³⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ثلاثة جنوبيين وصحفي بارز، مجلس قات، صنعاء، تموز/يوليو 2011.

بتهميش الحزب الاشتراكي اليمني. وقال إن قضية الجنوب انتهت بعد الحرب، وأنه لم يعد هناك حاجة لإعادة النظر بالوحدة.¹⁴¹

اليوم يشعر العديد من اليمنيين مرة أخرى بالإحباط مما يعتبرونه دعم الولايات المتحدة الكامل لصالح. ويتأرجح أنصار الحراك بين مناقشة الولايات المتحدة كي تدعمهم وفي نفس الوقت التهديد بأن يصبحوا أعداء للولايات المتحدة إذا لم تغير واشنطن موقفها. على سبيل المثال، جادلت إحدى المجموعات المؤيدة للحراك في عدن بأن وجود دولة جنوبية منفصلة سيوفر خدمة أكبر للمصالح الأمريكية لأن صالح، من وجهة نظرهم، هو السبب الرئيسي للإرهاب وعدم الاستقرار. وزعموا بأنه إذا سيطر الجنوبيون على أراضيهم، فإنهم سيكونون في موقع أفضل لمحاربة القاعدة وتأمين مضيق باب المندب الحيوي للتجارة العالمية. إلا أنهم أضافوا أنهم، إذا استمرت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بالتزام الصمت، لن يكون لديهم خيار سوى التوجه إلى إيران.¹⁴² صحفي مستقل عبر عن وجهة نظر مماثلة قائلاً، "يربط الناس بين الولايات المتحدة والممارسات القمعية لنظام صالح. إذا تم تغيير النظام، فإن الولايات المتحدة ستجد نفسها خارج الأحداث في الجنوب، وسيتوجه القادة الجدد إلى قوى أخرى".¹⁴³

في حين أن أنصار الانفصال يشعرون بإحباط متزايد حيال الولايات المتحدة، فإن إدارة أوباما عبرت صراحة عن دعمها لإصلاحات من شأنها أن تسمح بقدر أكبر من الحكم المحلي. طبقاً للسفير جيرالد فيرستين، فإن الولايات المتحدة تفضل الحوار حول اللامركزية والحكم الذاتي المحلي في إطار يمن موحد:

الولايات المتحدة تدعم يمناً موحداً، وليس الانفصال. إلا أننا ندعم قيام حوار حول قضايا الفيدرالية ومنح حكم ذاتي أكبر للسلطات المحلية. وفي سياق الإصلاحات، ينبغي أن يضمن اليمنيون قدراً أكبر من اللامركزية والحكم الذاتي المحلي، إلا أن كيفية فعل ذلك فتعود إليهم بالمحصلة وينبغي أن يتم إقرارها من خلال الحوار.¹⁴⁴

غالباً خطر انفصال حضرموت كحجة تستعمل ضد فتح صندوق الشرور الذي يتمثل في الفيدرالية.

2. المملكة المتحدة

يضع التاريخ الاستعماري في اليمن الجنوبي المملكة المتحدة في موقع فريد. من المألوف سماع الجنوبيين، والعدينيين على وجه الخصوص، يتحدثون بشيء من الحنين عن الحقبة البريطانية، حيث يختارون تجاهل مرارة الاحتلال، التي كانت طاغية خلال تلك الفترة، والتأكيد بدلاً من ذلك على الازدهار الاقتصادي لميناء عدن وسيادة "القانون والنظام".¹³⁶ وعلى نحو مماثل، فإن أعضاء الحراك يبرزون التناقض الواضح بين الاحتلال البريطاني مع "الاحتلال الداخلي" الحالي من قبل الشمال، ويدعون بأن الاحتلال الأول كان أسهل.¹³⁷ في حين أن بريطانيا لم تُعبر عن دعمها لانفصال الجنوب، فإن العديد من العدينيين يعتبرونها أكثر تعاطفاً مع مآسائهم. طبقاً لصحفي بارز، فإن "الوحدة لم تعد ممكنة. الانفصال سيحدث في النهاية. لكن هناك إمكانية للتفاوض بشأن الفيدرالية وبدعم بريطاني. والوسيط المناسب هو بريطاني، لأنها لا تُعتبر من داعمي صالح. وثمة اعتقاد بأن البريطانيين، على عكس الأمريكيين، معادين إلى حد ما للنظام وبالتالي يمكن الوثوق بهم".¹³⁸

3. الولايات المتحدة

ثمة نظرة سلبية على نحو متزايد للولايات المتحدة في الجنوب. ينظر الجنوبيون المحبطون إلى تركيز واشنطن على القاعدة في جزيرة العرب¹³⁹ على أنه صرف للانتباه عن القضايا الأكثر أهمية والمتعلقة بالتمييز، والظلم وانتهاكات حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى الدعم الأمريكي القوي لصالح عام 1994، فإن كثيرين يعتبرونها أكثر دعماً للوحدة من اللاعبين الدوليين الآخرين. البعض، مثل حيدر العطاس، ينحون باللائمة على الولايات المتحدة ويحملونها مسؤولية الوضع الحالي في الجنوب:

بعد أن أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراتين يدعو فيهما إلى وقف فوري لإطلاق النار والشروط في مفاوضات لتسوية الخلافات السياسية، لم تضغط الولايات المتحدة على صالح لدفعه للالتزام.¹⁴⁰ في تلك اللحظة، كنت أعرف أنه إذا لم ينخرط صالح في الحوار، فإنه سيستمر في برنامج الخاص. بعد الحرب، قام صالح

¹³⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع نساء عدنيات، عدن، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

¹³⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مجموعة من أنصار الحراك، مجلس قات، عدن، حزيران/يونيو 2011.

¹³⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.
¹³⁹ اليمنيون لا يستعملون أبداً مصطلح القاعدة في جزيرة العرب بل يشيرون إليها ببساطة على أنها القاعدة.

¹⁴⁰ أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرارات 924 و 931 خلال الحرب الأهلية اليمنية، وكلاهما يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار والشروط في المفاوضات ويحذران من أن الخلافات السياسية لا يمكن تسويتها بالقوة.

¹⁴¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع حيدر العطاس، القاهرة، 17 تموز/يوليو 2011.

¹⁴² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أنصار للحراك، مجلس قات، عدن، كانون الثاني/يناير 2011.

¹⁴³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.
¹⁴⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، تموز/يوليو 2011.

VI. قضايا خاصة

تشتمل على المعاناة خلال الحقبة الاشتراكية وتحت النظام الحالي.¹⁵⁰ امرأة مُسنة من عائلة عدنية بارزة شرحت قائلة:

أ. حالة عدن

بعد الاستقلال، نزل البدو الجنوبيون إلى عدن. [يشير العدنيون دائماً إلى الأشخاص القادمين من خارج المدينة بوصفهم "بدواً".] قاموا بتأميم كل شيء، لكن ليس لمصلحة الشعب. كانوا الموصفاً. هاجموا العدنيين وسرقوا منازلهم؛ تصرفوا ببربرية. كانوا ينزعون الخشب من المباني أو يكسرون الأثاث الجميل لاستعماله حطباً للطهي داخل منازلهم. بالنسبة للعدنيين، فإن أشخاصاً مثل علي سالم البيض [وهو من حضرموت] هم لصوص وقتلة. هو الذي أخذهم إلى الوحدة، وسرق ثروتهم والآن يريد بلداً مستقلاً من جديد.¹⁵¹

إن عدم الثقة بـ "البدو" موضوع شائع بين العدنيين الذين يشعرون بالقلق من أن الانفصال سيعني سيطرة سياسيين من الأرياف. عدني شاب من أصول هندية شرح قائلاً:

في البداية تحمست للحراك لأنني اعتقدت أنهم يدافعون عن حقوقنا. لكنني أدركت أن قادتهم لا يتقون بيعهم ولا يستطيعون تغيير أساليبهم القديمة. إذا حصل الجنوب على الاستقلال، فإن الأشخاص من الضالع وردفان سيأتون إلى عدن ويقولون، "لقد بذلنا الدماء من أجل الاستقلال والآن يحق لنا أن نحكم".¹⁵²

في ضوء تاريخهم الفريد وعدم ثقتهم بالأرياف، فإن العديد من العدنيين يؤيدون وجود مكانة خاصة لمدينتهم. على حد تعبير صحفي عدني، "الحل المثالي بالنسبة لي هو قيام دولة منفصلة في عدن، إلا أن عدنيين آخرين قالوا لي بالأنا أن تحدث عن هذا لأنه غير واقعي وسيلحق الضرر بقضيتنا. بدلاً من ذلك نتحدث عن وضع منفصل، شيء مثل هونغ كونغ".¹⁵³ شخص عدني آخر يقيم في عدن منذ مدة طويلة عبر عن رأي مماثل قائلاً، "ينبغي لعدن أن تكون دولة - مدينة داخل الجنوب. استولت القبائل على عدن بعد استقلالها عن بريطانيا. الآن ينبغي أن يكون لنا مكانة منفصلة".¹⁵⁴

إضافة إلى أن عدن تُظهر طيفاً واسعاً من الحلول للقضية الجنوبية، فإنها تبرز أيضاً المظالم السياسية والاقتصادية التي تُغذي الحراك الجنوبي. هناك شبه إجماع يتمثل في شكوى العدنيين من غياب التنمية في الميناء وحوله وتراجع اقتصاد السياحة. ويتميز الميناء بوصفه مثلاً صارخاً على الفساد والاستعمال غير الفعال لموارد الجنوب، التي تشمل أيضاً النفط والأسماك. كثيراً ما يستذكر العدنيون أمجاد الميناء تحت الحكم البريطاني، عندما كان ثاني أنشط ميناء في العالم بعد هونغ كونغ، ويحملون المسؤولية للاشتركيين وللنظام

تعتبر عدن نسخة مصغرة لتعقيدات القضية الجنوبية. لقد كانت العاصمة السابقة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والميناء المزدهر الذي كان جزءاً من الإمبراطورية البريطانية تاريخياً بوتقة انصهر فيها اليمنيون من مختلف المناطق والمهاجرون من أنحاء مختلفة من العالم، خصوصاً من أفريقيا وشبه القارة الهندية. طبقاً ليحيى الشعبي، وزير الخدمة المدنية ومحافظ عدن السابق، فإن حوالي 60% من سكانها ليسوا أصلاً من المدينة، والعديد منهم يتحدرون من المحافظات الشمالية.¹⁴⁵

ونتيجة لتنوعها، فإن المدينة تحتوي على نطاق واسع من وجهات النظر والآراء حول الجنوب. السكان الذين تربطهم أواصر عائلية بالشمال يدعمون الوحدة بشكل عام ولا يستطيعون تخيل الانفصال من جديد. أحد رجال الأعمال من تعز قال: "من المستحيل بالنسبة لي التفكير في انفصال الجنوب. أنا من الحجرية [منطقة في محافظة تعز]، وكنا دائماً نصف أنفسنا بأننا من ريف عدن. عندما أنهينا الدراسة، بحثنا مباشرة عن العمل في عدن".¹⁴⁶ مثل هذه المشاعر المؤيدة للوحدة في عدن مبعث إيجاب للحراك. أحد أعضاء الحراك الذين يتحدرون من الضالع ويقيمون في عدن قال، "كثير من سكان مديرية كريتر في عدن هم من تعز ويحاولون إضعاف تطلعات الجنوب للاستقلال. تقول لهم الحكومة بأنه إذا انفصل الجنوب، فلن يكونوا مقبولين".¹⁴⁷

كما أن عدن تبرز الخلافات بين الجنوبيين بشكل واضح. إنها تحتوي على جميع مكونات الحراك من منظمات وأنصار، والعديد منهم يختلفون بقوة حول قضايا تكتيكية وكذلك حول الحلول التي يفضلونها.¹⁴⁸ كما أن هناك عنصراً هاماً يتمثل في الهوية العدنية الخاصة؛ حيث يعتبر الكثيرون أنفسهم أصلاً من عدن¹⁴⁹ وهم غير راضين لا عن وضع الوحدة الحالي ولا عن البديل المتمثل في الانفصال. لدى العدنيين روايتهم الخاصة عن كونهم ضحايا، وهي

¹⁴⁵ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع يحيى الشعبي، عدن، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، وصنعاء، 15 كانون الثاني/يناير 2011.
¹⁴⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رجل أعمال من تعز، تموز/يوليو 2011.

¹⁴⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، حزيران/يونيو 2011.

¹⁴⁸ معقل الحراك هي مديريات منصور، والشيخ عثمان وخورمكسر. ساحة الاحتجاجات في منصور نشطة على نحو خاص وتضم مزيجاً من أنصار الحراك من الضالع، ولحج، وشبوة وأبين. وعلى النقيض من ذلك، فإن خورمكسر تخضع لهيمنة رجال القبائل من أبين.

¹⁴⁹ "العدنيون الأصليون" مصطلح يختلف معناه باختلاف الشخص الذي يستعمله. أولئك الذين يعتبرون أنفسهم "عدنيين" هم جزء من مجموعة من الأسر التي إما كانت موجودة عندما وصل البريطانيون أو رسخت نفسها خلال الحكم البريطاني. العديد من هذه العائلات عملت في الجهاز البيروقراطي الاستعماري البريطاني أو في الشركات المرتبطة به في الميناء. العديد من هؤلاء ذوي أصول هندية.

¹⁵⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أربعة من سكان عدن، تشرين الثاني/نوفمبر 2010؛ ومع مجموعة من النساء العدنيات، كانون الثاني/يناير و نيسان/إبريل 2011؛ ومع صحفي عدني، حزيران/يونيو 2011.

¹⁵¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

¹⁵² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، كانون الثاني/يناير 2011.

¹⁵³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، حزيران/يونيو 2011.

¹⁵⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، حزيران/يونيو 2011.

القضائي الحالي بطيء، وفساد وغير قادر على حماية الحقوق الأساسية للمواطنين.¹⁶⁰ ومع اكتساب الحراك لمزيد من القوة عام 2008، وخصوصاً مع انتفاضة عام 2010، فإن النظام والقانون انهارا أيضاً، وأصبحت مناطق من عدن خارج سلطة الحكومة وبانت مجموعات صغيرة من الشباب، المسلحين أحياناً، تسير دوريات في مختلف الأحياء.¹⁶¹

ب. حالة حضرموت

كحال عدن، فإن محافظة حضرموت تحتل موقعاً هاماً في المعادلة الجنوبية. إنها المحافظة الأكبر، حيث تغطي حوالي 37% من المساحة الإجمالية للبلاد، لكنها موطن 5% فقط من السكان.¹⁶² كما أنها تفخر بثقافة حضرمية متميزة، وساحل طويل، وجمالية مهاجرة غنية وبحصة كبيرة من الثروة النفطية المتبقية في اليمن.¹⁶³ وهذه الأخيرة هامة جداً بالنسبة للاستقرار المالي للبلاد وستكون محورية لأي دولة جنوبية مستقلة جديدة. وعلى هذا الأساس، فإن إمكانية قيام حضرموت مستقلة هي فكرة غير مقبولة لمعسكري دعاة الوحدة ودعاة استقلال الجنوب على حد سواء.

دعاة استقلال الجنوب ينكرون بقوة أن لحضرموت تطلعات لإقامة دولة مستقلة ويزعمون بأن هذه فكرة ابتدعتها النظام ونشرها لتقويض وحدة الجنوب. طبقاً لأكاديمي حضرمي وداعم لاستقلال الجنوب، فإن "أقلية صغيرة في الجنوب تحدثت عن استقلال حضرموت، إلا أن هذا المطلب لا يعود بالنفع على الجنوب. كان هناك دائماً صلات تاريخية بين حضرموت وعدن. والأقلية التي تدفع باتجاه استقلال حضرموت يشجعها النظام".¹⁶⁴ أحد القادة الحضرمية للحراك في عدن مضى خطوة أبعد في إنكار التطلعات الحضرمية قائلاً، "فكرة

الحالي على الفشل في إعادته إلى سابق عهده. يدعي جماعة الحراك أن بوسعهم استعمال ميناء عدن ونفط حضرموت لبناء دولة جديدة وتوفير العيش اللائق لسكان الجنوب الذين يشكلون حوالي 20% من إجمالي السكان.¹⁵⁵

تبرز مشاعر الإحباط إزاء مركزية السلطة على نحو خاص في عدن. وزير الدولة عبد القادر هلال شرح ذلك قائلاً: "لعل المشكلة خاصة؛ فقد كانت عاصمة الجنوب، كما سُميت العاصمة الاقتصادية لليمن. لسوء الحظ، فإن كل شيء انتقل، بعد الوحدة، إلى صنعاء، بما في ذلك الوزارات والمؤسسات العامة. وقد تسبب ذلك في مشاعر عميقة من الظلم في عدن. شعر العدنيون بأنهم خسروا كل امتيازاتهم وأنه يتم التعامل معهم كمواطنين من الدرجة الثانية".¹⁵⁶ يشكو جميع العدنيين ومن سائر مكونات الطيف السياسي، المناصرون للنظام، وأعداء النظام ودعاة الاستقلال ودعاة الوحدة حول تمركز السلطة في صنعاء وما نجم عن ذلك من خسارة مدينتهم لسلطتها السياسية، والاقتصادية والإدارية.¹⁵⁷

وأخيراً، فإن العدنيين يطالبون بإلحاح بقدر أكبر من احترام سيادة القانون وللقانون والنظام بشكل عام. ويزعمون بأن ثقافة سيادة القانون القوية لديهم مستمدة من الإرثين البريطاني والاشتراكي ويمقتون ما يُسمى بالذهنية القبلية للنظام، والتي يستعملونها كوصف غير مباشر لغياب القانون، والواسطة وأحياناً الجهل. صحفي عدني بارز قال، "لقد خسر الجنوب النظام والقانون؛ إنه غائب تماماً. هذا يمثل حقيقة جوهر المشكلة. لو كان القانون موجوداً، لما تمكن الناس من السرقة والمشاركة في غيرها من الانتهاكات. كانوا سيجدون طريقة أخرى لحل مشاكلهم والوصول إلى العدالة".¹⁵⁸

مظالم العدنيين لها ما يبررها بشكل عام؛ فقد وضع البريطانيون الأسس لنظام قانوني قوي، ورسخوا ثقافة احترام حكم القانون التي استمرت في عهد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية رغم المظالم الكبيرة الناتجة عن التنافس السياسي. لكن بعد عام 1994، استشرت الأحداث التي تضم الفساد وإساءة استعمال السلطة، خصوصاً من قبل الضباط الشماليين.¹⁵⁹ يشتكى كثير من العدنيين من أن النظام

¹⁶⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع محام عدني، تموز/يوليو 2006؛ ومع صحفي عدني، ومالك أراض من أبين، ومالك أراض من لحج، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

¹⁶¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في حزب المؤتمر الشعبي العام من الشمال، ومجموعة من أنصار الحراك، وموظفة في الخدمة المدنية في عدن، عدن، تشرين الثاني/نوفمبر 2010؛ ومع ضابط أمن، عدن، نيسان/إبريل 2011؛ ومع صحفي عدني بارز، حزيران/يونيو 2010.

¹⁶² تستند التقديرات إلى بيانات قدمها مشروع Gulf 2000 project، مرجع سابق.

¹⁶³ اليمن تنتج النفط بكميات صغيرة، وتحتفظ باحتياطي من النفط الخام يقدر بـ 3 مليارات برميل طبقاً لتقديرات 1 كانون الثاني/يناير 2011. وتوجد احتياطياته النفطية والغازية في منطقتين جغرافيتين: حوض مأرب – الجوف في الشمال وحوض سيعون – ماسيلا في الجنوب انظر "Yemen: Background", U.S. Energy Information Administration, February 2011. في عام 2010، كانت الكتلة 14 في ماسيلا في حضرموت تحتوي على احتياطيات نفطية مؤكدة أكبر من أي كتلة منتجة أخرى، طبقاً لهيئة استكشاف وإنتاج النفط. كما تحتوي حضرموت على منصة الشهير لتصدير النفط في خليج عدن.

¹⁶⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، حزيران/يونيو 2010.

¹⁵⁵ يستند هذا التقدير إلى التعداد العام للسكان لعام 2004. انظر Gulf 2000, http://gulf2000.columbia.edu/images/maps/Yemen_Demography_ig.jpg. في عام 2004، كان العدد الإجمالي لسكان اليمن 19,694,603. بحلول تموز/يوليو 2011، ذكر كتاب "حقائق عن العالم" الذي تضعه المخابرات المركزية الأميركية أن عدد السكان بلغ 24,133,492.

¹⁵⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، تموز/يوليو 2011.

¹⁵⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مجموعة من سكان عدن من جميع مكونات الطيف السياسي، بمن فيهم نائب محافظ عدن؛ وموظفي المنطقة الحرة؛ ورئيس جامعة عدن، عبد العزيز بن حبتور؛ وأستاذ في جامعة عدن، وعضو برلمان عن حزب الإصلاح من مديرية كريتر، إنصاف مايو؛ وناشط شاب من حزب المؤتمر الشعبي العام؛ وأعضاء في الحراك؛ وعدد من المستقلين سياسياً، عدن، تشرين الثاني/نوفمبر 2010، كانون الثاني/يناير و حزيران/يونيو 2011.

¹⁵⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

¹⁵⁹ لأمثلة على الفساد، انظر، Dresch, A History of Modern Yemen, op. cit., pp. 197-204.

بين جميع الأقاليم التي تدعي بحقها بالحكم الذاتي أو الاستقلال، فإن حضرموت تمثل الحالة الأكثر قوة تاريخياً، وثقافياً واقتصادياً. في حين أن درجة محدودة من الحكم الذاتي في حضرموت قد تكون مقبولة لأغلب اليمنيين، فإن ذلك يمثل خطأً أحمر لأصحاب السلطة في الشمال وللانفصاليين الجنوبيين على حدٍ سواء. إن خسارة حضرموت، بثرواتها النفطية، وساحلها ورجال أعمالها الأثرياء، سيمثل ضربة ساحقة سواء لليمن الموحد أو لدولة جنوبية مستقلة.

ج. العلاقة بين القضية الجنوبية و "اليمن الأوسط"

يعتبر اليمن الأوسط تعبيراً مضللاً جغرافياً يشير إلى الأراضي الزراعية الشافعية¹⁶⁹ جنوب صنعاء وشمال جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. ويضم محافظات إب، والحديدة، والأكثر أهمية، تعز. محافظة تعز هي الأكثر سكاناً وفي حين أنها تقع في الجنوب جغرافياً، فإنها سياسياً كانت جزءاً من الجمهورية العربية اليمنية. تشتهر تعز بأن مواطنيها هم الأعلى تعليماً، وتمتاز باعترافها للقيم "المدنية" وليس القيم "القبلية"¹⁷⁰ وتشكل الآن قلب الحركة الاحتجاجية، كما يشكل سكان تعز أغلبية المحتجين في ساحة التغيير في صنعاء، والذين يسعون إلى تغيير النظام السياسي بشكل جذري وذلك بكسر تركيز السلطات في عائلة الرئيس وحاشيته المكونة من النخب الإسلامية في الشمال.¹⁷¹

حضرموت مستقلة فكرة غير موجودة. هذه دعاية حكومية لخلق الصراعات داخل الحراك"¹⁶⁵

لكن ورغم الادعاءات المتكررة بالعكس، فإن هناك قدراً هائلاً من التخمينات فيما يتعلق بالخيارات السياسية للحضرميين. يبدو كثيرٌ من اليمنيين مقتنعين بصدق بأنهم إذا أعطوا الفرصة، فإنهم سيختارون الاستقلال، وأن السعودية ستدعمهم. العديد من أكبر عائلات الأعمال في السعودية، بما في ذلك بقشان، بن لادن، العمودي وبن محفوظ، هي من أصل حضرمي، ويعتقد كثيرون بأن هذه العائلات ستدعم قيام حضرموت مستقلة أو ذات حكم ذاتي. وقد أثار إعلان من قبل المجلس الأهلي الحضرمي في حزيران/يونيو 2011 في مدينة المكلا الساحلية مزيداً من الشكوك. أصدر المجلس وثيقة بعنوان "حضرموت: الرؤية والمسار"، التي كان هدفها الإعلان ببناء إجماع حول المكانة الخاصة لحضرموت في أي ترتيب سياسي مستقبلي. وأكدت الوثيقة على أن إرادة الشعب الحضرمي أهملت في ظل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية اليمنية على حدٍ سواء، ولذلك فإنها تقترح مدونة حقوق لحضرموت لضمان الحكم الذاتي في المستقبل والسيطرة على الموارد المحلية. من بين أهم المطالب ما يلي:

□ في الحد الأدنى، ينبغي أن تكون حضرموت منطقة في سياق نظام فيدرالي؛

□ ينبغي أن تتمتع المنطقة بحقوق كاملة في إدارة شؤونها، وثرواتها ومواردها، كما يجب أن تتلقى ما لا يقل عن 75% من الإيرادات المستمدة من هذه الموارد؛

□ ينبغي أن يكون للإقليم جيشه الخاص وأجهزته الأمنية الخاصة التي تسهر على أمن مواطني الإقليم.¹⁶⁶

يمثل المجلس آراء مجموعة واحدة فقط من الأكاديميين، والسياسيين، ورجال الأعمال ونشطاء المجتمع المدني الحضارمة فقط.¹⁶⁷ رغم ذلك، فإن الوثيقة تقدم دليلاً واضحاً وعلنياً على الاختلافات المنطقية الهامة في الجنوب وعلى التطلعات الخاصة للحضارمة التي ستلعب دوراً في أي ترتيبات سياسية جديدة. يتوقع الشماليون أن أثر الوثيقة سيكون الحد من الدعوات الجنوبية للاستقلال.¹⁶⁸ وبالفعل، فإن من

الجنوب بطريقتين. أولاً، إذا مضت حضرموت في طريق منفصل، فإن ذلك سيقرض قابلية الدولة الجنوبية المستقلة للحياة؛ وثانياً، من شأن الدعوات الحضرمية للحكم الذاتي أن تحد من الدعوة للاستقلال وذلك باستحضار شبح المزيد من التقسيم والافتتال الداخلي داخل الجنوب نفسه.¹⁶⁹ الشافعية هي إحدى المدارس الأربعة في الفقه الإسلامي السني. معظم اليمنيين من أتباع هذا المذهب، في حين أن هناك أقلية كبيرة العدد (حوالي 30 إلى 35%) من الزيديين. تتواجد الأقلية الزيدية بشكل أساسي في المرتفعات الشمالية، وتعز، وإب والحديدة، إضافة إلى أراضي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة. في اليمن الشمالي، سيطر الزيديون تاريخياً على السلطة السياسية والعسكرية، في حين أن الأراضي الزراعية الشافعية شكلت القاعدة الضريبية - أو مركزاً للتجارة. لمناقشة تفصيلية لتقاطع الانقسامات الطائفية مع التغييرات في الاقتصاد السياسي اليمني، انظر Kiren Aziz Chaudhry, *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East* (Ithaca and London, 1997).

¹⁷⁰ يستعمل هذا التمييز روتينياً من قبل اليمنيين إلا أنه مضلل على أكثر من صعيد. أولاً، من الصعب التحقق فيما إذا كان التعزويون هم الأعلى تعليماً، خصوصاً بالنظر إلى هيمنة جامعة صنعاء وتركز التنمية في صنعاء في السنوات الأخيرة. ثانياً، فإن التمييز بين "المدني" و"القبلي" إشكالي. كثيرٌ من الباحثين يمكن أن يشككوا في هذا التمييز وأن يعتبروا التنظيم القبلي جزءاً من المجتمع المدني. انظر Sheila Carapico, *Civil Society in Yemen*, op. cit. ثالثاً، ورغم أن اليمن الأوسط منطقة زراعية مستقرة، فإن العديد من اليمنيين فيه يحافظون على ولاءاتهم القبلية.

¹⁷¹ يجادل المحلل السياسي البارز عبد الغني الإرياني بأن أهالي تعز يريدون أكثر من التوازن: "التعزويون وجميع (الفلاحين) [في اليمن الأوسط] لا يريدون مجرد تغيير النظام؛ إنهم يريدون السيطرة على النظام القادم. لن يقولوا ذلك صراحة، لكن هذا صحيح. حدث الأمر

¹⁶⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عمر جبران، عدن، 26 كانون الثاني/يناير 2011.

¹⁶⁶ لدى مجموعة الأزمات النسخة الأصلية، (بالعربية)، صنعاء، حزيران/يونيو 2011.

¹⁶⁷ طبقاً لعبد القادر هلال، وزير الدولة والمحافظ السابق لحضرموت، فإن الإعلان عبّر عن وجهات نظر بعض الحضارمة، رغم أنه يعتقد بأن المطالب كانت مقبولة. لكن هناك مجموعة من الجماعات الأخرى داخل حضرموت - بما في ذلك الحراك، والصوفييين، والحزب الاشتراكي اليمني - التي لا توافق تماماً على هذه المطالب. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، 2 تموز/يوليو 2011.

¹⁶⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عبد القادر هلال، صنعاء، 2 تموز/يوليو 2011؛ والمستشار الرئاسي عبد الكريم الأرياني، صنعاء، 1 تموز/يوليو 2011. تشير دعوات المجلس المدني لوحدة فيدرالية منفصلة الشكوك بأن حضرموت لا تريد أن تكون جزءاً لا من اليمن الموحد ولا من دولة جنوبية مستقلة. من شأن الوثيقة أن تضعف الدعوات لاستقلال

للتفاقتين – الشمال والجنوب – أن يلتقيا".¹⁷⁶ آخرون يتبنون الموقف القائل بأن الناس في اليمن الأوسط لا يختلفون كثيراً عن غيرهم من الشماليين:

نظرياً، يمكن للتعاون مع اليمن الأوسط أن يتحقق، لكن عملياً لا يمكن تحقيق ذلك. إن معارضة إب، وتعز والحديدة لإيجاد تسوية عادلة للقضية الجنوبية أقوى فعلياً من معارضة صنعاء لها. جميع الشماليين يعتبرون الجنوب هبة من الله. إنهم يختلفون فقط على أي قطعة من الكعكة سيحصلون. جميعهم لديهم نفس الذهنية القبلية؛ إنهم متشابهون سواء كانوا من إب، أو تعز أو صنعاء.¹⁷⁷

بصرف النظر عن الوضع الحالي للعلاقات السياسية بين الجنوب واليمن الأوسط، فإن مستقبلهما متشابكان. إذا نجحت الحركة الاحتجاجية في الشمال، فإنها ستوفر فرصة لإعادة المفاوضات حول العقد الاجتماعي للبلاد، وسيكون اليمن الأوسط واليمن الجنوبي في موقع يمكنهما من تشكيل كتلة سياسية قوية قادرة على نقل مركز النقل السياسي وتحقيق قدر كبير من اللامركزية. على النقيض من ذلك، إذا استمر الوضع الراهن أو إذا ظل النظام السياسي الناشئ تحت سيطرة الحلقة الداخلية للنظام (مثل علي محسن الأحمر أو عائلة الأحمر القوية، وهي غير عائلة علي محسن الأحمر)، فإن التعاون المستقبلي لن يكون مؤكداً.

د. القاعدة في جزيرة العرب:

إضافة إلى التحديات التي تواجه الجنوب هناك وجود القاعدة في جزيرة العرب¹⁷⁸ يُذكر أن عدد أعضاء المنظمة صغير – بين 100 و 400 – إلا أنها تمتلك شبكة دعم تضم بعض القبائل والمقاتلين من

لقد كان للجنوب علاقة وثيقة ومعقدة مع اليمن الأوسط. بالنظر إلى الجوار الجغرافي، فإن المنطقتين محكومتان بالهجرة، والتجارة والتزاوج. سياسياً، فإن العديد من أبرز قادة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تحدرت أصولاً من تعز، خصوصاً من المنطقة المسماة الحُجرية. واستناداً إلى التشابه الثقافي والاجتماعي والتاريخي، فمن المنطقي توقع نشوء تحالف سياسي طبيعي بين تعز وعدن. إلا أن هذا لم يكن بالضرورة هو الحال.

لدى الجنوبيين حالياً منظورين سياسيين متعارضين إزاء اليمن الأوسط. الأول يسعى إلى تقريب المنطقتين من بعضهما البعض وذلك باقتراح تحالف جديد ينقل مركز النقل السياسي جنوباً، نحو المناطق الأقل قبليّة، والمسكونة من قبل الشافعيين. وهذا يعكس إلى حد بعيد التفكير الجديد الذي أنتجته الانتفاضة؛ وأولئك الذين يدعمون هذا التوجه يتحدثون عن "اليمن القديم"، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة، مقابل "الجنوب الجديد"، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة + اليمن الأوسط.¹⁷² طبقاً لناشط من تعز، فإن "تعز والجنوب في جانب وسكان الشمال في جانب آخر، رغم أن بعض الناس في الشمال أيضاً يريدون التغيير. ما تحتاجه البلاد فعلاً هو لامركزية السلطة والابتعاد عن صنعاء".¹⁷³

في موافقة حذرة على نشوء تحالف سياسي أوثق، قال أحد رجال الأعمال الحضارمة، "لو كان لدينا نظام فيدرالي، يمكن للجنوب أن يستوعب تعز، لأن الناس هناك مثلنا. إلا أن التعزيين لا زالوا مختلفين. الجنوبيون أكثر شبهاً من الناحية الثقافية بالناس في الخليج منهم بالناس في باقي أنحاء اليمن".¹⁷⁴ ناشط آخر من محافظة البيضاء الحدودية عبر عن ثقة أكبر قائلاً: "إذا نشبت الحرب في الشمال، ستنشأ دولة جديدة في الجنوب، لكنها ستكون (الجنوب الجديد) الذي يضم تعز وإب. وهناك حالياً نقاشات حول هذه القضية".¹⁷⁵

على النقيض من ذلك، فإن ثمة رؤية أكثر انعزالية يمكن أن تسعى لتعزيز التمايز السياسي والثقافي للجنوب والمحافظة عليه في حدود جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة. وتتميز هذه النزعة بمزيج من التشاؤم حول قدرة اليمن الأوسط على تحقيق تغيير حقيقي في صنعاء، وفي بعض الأحيان، قدراً عميقاً من انعدام الثقة بأي شخص من الشمال. أحد القادة الشبابيين في الحراك عبر عن شكوكه قائلاً: "إن كلمات المحتجين الشماليين لا تعكس سوى حلم. يمكنهم أن يحلموا بدولة مدنية، لكن مثل هذه الدولة لن تصبح حقيقة. بدلاً من ذلك، فإن الشمال سيتحول من حكم العائلة إلى حكم القبيلة. لا يمكن

¹⁷⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، حزيران/يونيو 2011.

¹⁷⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد في الحراك، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

¹⁷⁸ تشكلت القاعدة في جزيرة العرب في كانون الثاني/يناير 2009 من الاندماج بين فرعي القاعدة في اليمن والسعودية. ويقودها اليمني المتشدد ناصر الوحيشي ونائبان له من أصل سعودي، سعيد الشهري ومحمد العوفي، وكلاهما تخرجا من برنامج "إعادة تأهيل" في السعودية (وهو برنامج يهدف إلى إصلاح المتشددین المعتقلين) قبل العودة إلى العنف. القاعدة في جزيرة العرب مستعدة وقادرة على شن هجمات داخل وخارج اليمن. لقد ادعت مسؤوليتها عن محاولة تفجير رحلة نورث ويست فوق الولايات المتحدة في 25 كانون الأول/ديسمبر 2009، وكذلك محاولة إرسال زمتين ملغومتين إلى الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2010. لقد وقعت المنظمة مؤخراً تحت ضغوط من حكومتي الولايات المتحدة واليمن في محافظات أبين، وشبوة، والجوف ومأرب، حيث أدى عدد من الغارات إلى قتل بعض أعضائها البارزين. كان أبرز تلك الغارات تلك التي شنت في 30 أيلول/سبتمبر 2011 بواسطة طائرة أمريكية بدون طيار قتل فيها أنور العولقي المولود في الولايات المتحدة مع مجموعة من كبار المقاتلين، بمن فيهم مواطن أمريكي آخر كان يدير مجلة إلكترونية باللغة الانكليزية على الإنترنت، عندما كانوا يتنقلون في محافظة الجوف الشمالية. انظر Mark Mazzetti, Eric Schmitt, and Robert Worth, "Two-year manhunt led to killing of Awlaki in Yemen", *The New York Times*, 30 September 2011.

نفسه مع شيعة العراق. إنهم يريدون تدمير النظام القائم بشكل كامل بحيث لا يتمكن من قمعهم مرة أخرى". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، حزيران/يونيو 2011.

¹⁷² آخرون يشيرون إلى هذا التمييز على أنه "الجنوب الكبير" (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة + تعز وإب والحديدة) و "الجنوب التقليدي" (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية). مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط في المجتمع المدني، صنعاء، نيسان/إبريل 2011.

¹⁷³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، حزيران/يونيو 2011.

¹⁷⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رجل أعمال حضرمي، عدن، حزيران/يونيو 2011.

¹⁷⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، تموز/يوليو 2011.

قد تقاوت قبائل أبين المتطرفين، إلا أن ذلك ليس لأنها تحب الحكومة¹⁸³

للنظام وخصومه آراء مختلفة تماماً حول القاعدة في جزيرة العرب طبقاً للرواية الرسمية للنظام، فإن القاعدة في جزيرة العرب والجماعات المرتبطة بها تشكل تهديداً وأنها أحرزت موطئ قدم بشكل أساسي نتيجة انتشار الفقر. كما أنهم يدعون بأن نشطاء الحراك يعملون معها ضد النظام. مدير مكتب الرئيس ورئيس مكتب الأمن القومي، علي محمد الأنسي، تعدد اتهام الحراك بالتعاون مع القاعدة¹⁸⁴ أحد أفراد الأجهزة الأمنية التابعة للنظام في عدن أضاف قائلاً: "الحراك والقاعدة ينسقان فيما بينهما: عدو عدوي صديقي. في أبين ويافع، هناك قدر لا بأس به من التنسيق؛ أما في الضالع فالتنسيق أقل"¹⁸⁵.

أعضاء الحراك ينكرون بشكل قطعي التعاون مع القاعدة في جزيرة العرب ويؤكدون على هدفهم العلماني المتمثل في الدولة إضافة إلى أعدائهم للتطرف الديني¹⁸⁶. يُعبر العديد من الخبراء عن تشككهم فيما يتعلق بأصول القاعدة في جزيرة العرب والتهديد الذي تشكله في الجنوب. ويصفونها بأنها صنيعة النظام وتستعمل لضمان قدر أكبر من الدعم الغربي في معركته ضد أعدائه الداخليين. عضو جنوبي في الإصلاح قدم الرواية النموذجية للمعارضة على النحو التالي:

الولايات المتحدة تقدم مساعدات لصالح يستعملها لتطوير القاعدة في اليمن. تتلقى عدة مجموعات متشددة الدعم من النظام، مثل المناصب في الجيش والرواتب. على سبيل المثال، فإن خالد عبد النبي، وهو متشدد على صلة بمجموعة تُعرف بجيش عدن - أبين الإسلامي في التسعينيات، هو شريك سياسي لصالح. في حين أن جيش عدن - أبين الإسلامي يختلف عن القاعدة، فإن شبكاتهما تتقاطع. إن النظام يستعمل هؤلاء المتشددون لابتزاز الولايات المتحدة¹⁸⁷.

أعضائها¹⁷⁹ في الجنوب، تنشط المنظمة على نحو خاص في أبين، وشبوة وحضرموت ولها وجود في عدن ولحج¹⁸⁰. يلف الجماعة قدر كبير من الغموض، وتكثر الأسئلة حول نطاق تأثيرها ونفوذها وعلاقتها مع الأحزاب اليمنية الأخرى، وهو ما يؤدي إلى نشوء جملة من نظريات المؤامرة لدى جميع الأطراف.

في أحد أكثر التجليات الدراماتيكية والمثيرة للقلق لمدى وصول القاعدة في الجزيرة العرب يبدو أنها تحالفت مع متشددين محليين ومقاتلين أجانب في القاعدة في مجموعة سمت نفسها أنصار الشريعة واستولت على عدة بلدات في محافظة أبين، بما فيها العاصمة زنجبار، في أيار/مايو 2011. في 10 أيلول/سبتمبر، ادعت الحكومة بأنها استعادت السيطرة على زنجبار من المتشددين¹⁸¹ إلا أنه في وقت كتابة هذا التقرير لازالت المعارك مستمرة بين أنصار الشريعة من جهة والقوات الحكومية ورجال القبائل المحليين الساعين لطردهم من جهة أخرى. أثار هذا الاستيلاء المخاوف من القاعدة في جزيرة العرب وغيرها من المجموعات المتشددة يمكن أن تستغل عدم الاستقرار المتزايد وتلاشي سلطة الحكومة في الجنوب لتوسيع سيطرتها.

ومع تفاقم الوضع في أبين في تموز/يوليو 2011، بدأت القبائل المحلية بالتحول ضد أنصار الشريعة وانضمت إلى القوات الحكومية في محاولة لصد الجماعة. سياسي من أبين شرح أن القبائل كانت قد أدركت مخاطر المجموعة - والتي يتحدر العديد من قادتها من خارج المحافظة - على مجتمعاتهم المحلية¹⁸² قائد محلي آخر أضاف قائلاً: "الناس في منطقتي لا يكثرثون إذا قتلت القاعدة أنصار النظام.

¹⁷⁹ انظر Jeremy Sharp, "Yemen: Background and U.S. Relations", Congressional Research Service, 8 June 2011, pp. 8, 13-32. لمزيد من المعلومات حول الجدل الدائر فيما يتعلق بمقدار الدعم القبلي للقاعدة في الجزيرة العربية، انظر المرجع السابق، ص. 19 - 21. ولتحليل حديث يخالف الادعاءات القائلة بأن القبائل توفر الأساس لاستمرار عمليات القاعدة في اليمن، انظر Gabriel Koehler-Derrick (ed.), "A False Foundation? AQAP, Tribes, and Ungoverned Spaces in Yemen", Combating Counterterrorism Center at West Point (September 2010). انظر أيضاً Sarah Phillips and Rodger Shanahan, "Al-Qa'ida, Tribes and Instability in Yemen", Lawry Institute for International Policy (November 2009); collection of articles by Gregory Johnsen in *CTC Sentinel*, Special Issue, Combating Terrorism Center at West Point (January 2010); and Barak Barfi, "Yemen on the Brink? The Resurgence of al-Qaeda in Yemen", Counterterrorism Strategy Initiative Policy Paper, New American Foundation (January 2010).

¹⁸⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع موظف خدمة مدنية جنوبي من أبين، ونشطاء مجتمع مدني جنوبيين وصحفي بارز، مجلس قات، صنعاء، حزيران/يونيو 2011.

¹⁸¹ انظر "Yemeni army fights off Islamists; officials say at least 230 soldiers killed in battles with Qaeda", al-Arabiya News, 11 September 2011.

¹⁸² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تموز/يوليو 2011.

¹⁸³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تموز/يوليو 2011.

¹⁸⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع علي الأنسي، صنعاء، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2010. وكدليل على هذا التعاون، ادعى الأنسي أن بعض عناصر الحراك كانوا قد اتفقوا مع القاعدة في جزيرة العرب على مهاجمة دوري كرة القدم الإقليمي، المسمى "الخليج 20"، الذي استضافته الحكومة في اليمن الجنوبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2010. (في المحصلة لم يحدث أي هجوم). كما أنه أشار إلى الإعلان الذي صدر في أيار/مايو 2009 والذي أعلن فيه قائد القاعدة في جزيرة العرب ناصر الوحيشي دعمه للمحتجين الجنوبيين، وكذلك وجود أنصار الحراك وأنصار القاعدة في مظاهرة احتجاجية في المفض، أبين، بعد الضربة الجوية التي وجهتها الولايات المتحدة وقتلت فيها عشرات المدنيين هناك في كانون الأول/ديسمبر 2009. المرجع السابق.

¹⁸⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، حزيران/يونيو 2011.

¹⁸⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

¹⁸⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، حزيران/يونيو 2011.

هناك بعض الأدلة على الصلات الوثيقة بين نظام صالح وبعض الجماعات المتشددة رغم أن أية صلات مباشرة بين النظام وبين القاعدة في جزيرة العرب تبقى متقلبة في أحسن الأحوال. خلال الثمانينيات، استخدم اليمن يمينيين، عرفوا بـ "الأفغان العرب" ليقاتلوا في الجهاد الأفغاني ضد السوفييت. عندما عاد الأفغان العرب إلى وطنهم، عوملوا

النظام. لقد تسببت الحكومة بالمشاكل الحالية من أجل صرف انتباه قادة أبين عن التجاذب السياسي في صنعاء".¹⁹¹

نظراً لغياب الأدلة، فمن المستحيل التحقق من هذه الإدعاءات المتعارضة والتحريضية في كثير من الأحيان. حتى الآن، لم يعثر على دليل واضح على الدعم المباشر أو التنسيق بين الحراك والقاعدة في جزيرة العرب صحيح أن الطرفين يخرطان في هجمات ضد عناصر الجيش والقوى الأمنية وبالتالي يمكن استنتاج وجود تنسيق تكتيكي ضد عدو مشترك. أحد أنصار الحراك قال، "الأساس الوحيد لوجود علاقة بين الحراك والقاعدة يتمثل في "عد عدوي صديقي". عدا ذلك، ليس هناك أي صلة للحراك أهداف على المستوى الوطني، في حين أن للقاعدة أهداف عالمية. ليس هناك صلة إيديولوجية بين الطرفين، ولا يوجد دعم مباشر".¹⁹² أما فيما يتعلق بوجود دعم ضمني، فمن المرجح أن ذلك يحدث في أبين، حيث الحراك ضعيف نسبياً ويعمل في بيئة اجتماعية متنوعة تتميز فيها الانتماءات الإسلامية والقبلية بالقوة.

لم تظهر أي أدلة ملموسة على المزاعم بأن للنظام يد في تأسيس القاعدة في جزيرة العرب أو دعمها، رغم أن بوسع الجنوبيين الإشارة إلى تاريخ النظام الحافل بالتحالفات مع المتشددین الإسلاميين، وخصوصاً الأفغان العرب. كما يربط السكان المحليون بين دور القاعدة في جزيرة العرب وإهمال الحكومة للأمن والتنمية في مناطقهم. وقد تمثلت الحصيلة في تردد المجتمعات المحلية في تزويد الحكومة بالمعلومات الاستخباراتية حول الجماعات المتشددة. طبقاً لصحفي جنوبي، "إذا سألت مسؤول حكومي شخصاً عادياً من أبين حول شؤون المتشددین هناك، فإنه سيرفض المساعدة، لأن الحكومة لم تفعل شيئاً لهم".¹⁹³

حين وقت كتابة هذا التقرير، كان النظام يلجأ إلى وسائل عسكرية أقوى لطرد أنصار الشريعة من المناطق الحضرية. إلا أن ذلك لا يمكن أن يحل المشكلة. إن إيجاد حل طويل الأمد للتهديد الذي تشكله القاعدة في جزيرة العرب والمتشددین المرتبطين بها سيتطلب بناء الثقة بين الحكومة المركزية والجماعات المحلية في أبين.

في بيان بروكسل المشار إليه أعلاه والذي صدر في حزيران/يونيو 2011، عبر أعضاء الحراك عن وجهة نظر مماثلة: "إن انتشار الجماعات الإسلامية المسلحة تحت أسماء مختلفة في مناطق الجنوب لا يعدو كونه حيلة سياسية وأمنية تستعملها القوى المكونة للسلطات الحاكمة".¹⁸⁸

بالفعل، وحتى مع تزايد التهديد الذي تشكله القاعدة في جزيرة العرب وضوحاً وحدةً بالنسبة لمواطني الجنوب، خصوصاً في أبين، فإن كثيرين يزعمون بأن الحكومة كانت قد تخلت عمداً عن بعض الأراضي لأنصار الشريعة عندما كانت في مرحلة التكوين. ويرى البعض في ذلك محاولة لإخافة الغرب بشكل يجعله يدعم النظام في وقت تحتاج فيه صنعاء إلى الدعم ضد الانتفاضة. ويربطه آخرون بالصراع الداخلي على السلطة بين النخب الشمالية في النظام، ويشيرون إلى أن الرئيس وخصمه الرئيسي، علي محسن، يستعملان عملاء لهما لاكتساب النفوذ في الجنوب وتقويض تطلعات الحراك في الاستقلال.¹⁸⁹ أحد نشطاء المجتمع المدني في عدن اختصر الموقف على النحو التالي:

صالح وعلي محسن كلاهما خائفان من أن الجنوب سيقع تحت سيطرة الحراك. للقاعدة في جزيرة العرب عدد قليل من الأعضاء في الجنوب، إلا أن الأمر يختلف في باقي أنحاء البلاد، لأنها تتلقى الدعم والتشجيع من قبل مختلف فصائل النخبة الشمالية. تعتقد هذه النخب أنه إذا سقط الجنوب، فمن الأفضل أن يسقط في أيدي الجماعات المتطرفة التي تسيطر عليها. ويستعمل النظام اسم القاعدة من أجل الحصول على الدعم الغربي.¹⁹⁰

ثمة حجة بديلة تقول بأن النظام تخلى عن بعض المناطق في أبين من أجل تحييد المحافظة القوية سياسياً في وقت يشهد اضطرابات سياسية. أحد قادة أبين البارزين قال، "تعتقد قبائل أبين بأن الحكومة أرادت أن تتخربط أبين في حالة حرب. لأبين موقع هام في تاريخ الجنوب وهي موطن العديد من القادة الأقوياء الذين يحتلون مواقع داخل وخارج

كالأبطال، وحصل العديد منهم على وظائف حكومية ورواتب، خصوصاً في الأجهزة العسكرية والأمنية. خلال حرب عام 1994 ضد الاشتراكيين، عبأ صالح الآلاف من الأفغان العرب للقتال ضد الجنوب. اليوم، لا زالت الصلات بين المجهادين السابقين والنظام تؤثر في قدرة الحكومة واستعدادها لمواجهة الجماعات المتشددة. في عام 2006، نجا 22 من أفراد القاعدة من سجن للأمن السياسي في صنعاء، وهو حادث يشك كثير من أنه تم بموافقة رسمية من الحكومة. انظر، Jeremy Sharp, "Yemen: Background and U.S. Relations", op. cit., pp. 13-14. لكن، ومرة أخرى، ورغم أن النظام أقام اتصالات أكيدة مع المجهادين السابقين، فإن هذا لا يعني بالضرورة ارتباطه بالقاعدة، التي تتكون قيادتها من جيل جديد من المحاربين السابقين والحاليين في الحروب في بغداد وأفغانستان والذين صرحوا علناً باستهداف المسؤولين الحكوميين اليمنيين.

¹⁸⁸ "البيان الختامي"، مرجع سابق.

¹⁸⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفيين، عدن، حزيران/يونيو 2011؛ ومع قائد شبابي في الحراك، عدن، حزيران/يونيو 2011.

¹⁹⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، حزيران/يونيو 2011.

¹⁹¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تموز/يوليو 2011.

¹⁹² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

¹⁹³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، حزيران/يونيو 2011.

VII. الحلول والسيناريوهات الممكنة

تجري حالياً مناقشة أربعة سيناريوهات محتملة لمعالجة القضية الجنوبية وإعادة التفاوض بشأن العلاقة بين الحكومة المركزية والكيانات المنطقية: دولة وحدوية مع تحسين الحكومة المركزية؛ دولة وحدوية مع إدارة محلية أقوى؛ ودولة فيدرالية والانفصال.

أ. دولة وحدوية مع حكومة مركزية قوية

بموجب هذا القرار الذي يمثل أساساً استمراراً للوضع الراهن، فإن الحكومة ستحسن الوضع الأمني وتقديم الخدمات وفي نفس الوقت تضمن احتراماً أكبر لسيادة القانون. أنصار هذا الخيار هم من مؤيدي النظام الذين يجادلون بأن المشكلة الحقيقية في الجنوب، كما هي في أنحاء البلاد الأخرى، هي السجل السيء للحكومة في هذه المناطق، وبالتالي فإن الجواب لا يكمن في تحقيق قدر أكبر من الإدارة المحلية. على حد تعبير أحد ضباط الأمن العدنيين:

إذا كانت الحكومة قوية في الجنوب، فإن ذلك سيحل المشكلة الفيدرالية ليست الحل. إذا انقسمت البلاد، فإنها ستقسم إلى عدد من الكيانات، وليس إلى كيانين فقط. الفيدرالية لن تنجح لأن حتى الإدارة المحلية فشلت. الإدارات المحلية الحالية ضعيفة ولم تفعل شيئاً. إنها بحاجة لدولة قوية.¹⁹⁴

أحد كبار ضباط الجيش في صنعاء عيّز عن رأي مماثل قائلاً بأن الحل الأكثر فعالية يتنمّل في فرض الحكومة المحلية للقانون، والملاحقة القضائية للجريمة وضمان معالجة النظام القانوني للمشاكل الأخرى مثل النزاعات حول الأراضي.¹⁹⁵

يتشاطر هذه الرؤية كثيرون داخل الحزب الحاكم إلا أنها لا تتمتع سوى بدعم شعبي محدود. رغم أنها تشير بدقة إلى رغبة شعبية بتحقيق الأمن، وسيادة القانون وتوافر الخدمات – بعبارة أخرى بدولة فعّالة – فإنها لا تعترف بالتاريخ الفريد للجنوب وبالمظالم الخاصة به، ناهيك عن معالجة هذه المظالم. وتتميز على نحو خاص بأنها تتناقض مع روح الحركة الاحتجاجية في سائر أنحاء البلاد، والتي تلقى صدىً خاصاً في الجنوب، والتي تسعى لمراجعة النظام الحالي وإقامة مؤسسات شاملة خاضعة للمساءلة وتستجيب لاحتياجات الناس. دون توفير علاج يتضمن مشاركة محلية حقيقية، فإن من شبه المؤكد أن التوترات ستتصاعد، ومن المرجح أن ترتفع أعداد الداعين إلى الانفصال الفوري.

ب. دولة وحدوية مع إدارة محلية قوية

الخيار الثاني، الذي يعكس الموقف الحالي للحزب الحاكم ويتمتع بالدعم داخل اللقاء المشترك المعارض، يتمثل في المحافظة على دولة

وحدوية وتفويض صلاحيات كبيرة للإدارات المحلية. نظراً إلى أن دور المجالس المحلية سواء على مستوى المحافظة أو على مستوى المديرية يقتصر على أداء وظيفة رقابية، كما أنها تفتقر إلى التمويل، فإن الحكومة اقترحت إقامة إدارة محلية تتمتع بصلاحيات كاملة، ومنح المجالس المحلية سلطات تنفيذية وإدارية أكبر، إضافة إلى تعزيز استقلالها المالي. ثمة تنبؤات على هذا الخيار، ينطوي كلٌّ منها على تقسيم السلطة بين الحكومتين المركزية والمحلية. يقترح البعض إصدار تشريعات تمكن المحافظات من الاحتفاظ بحصة أكبر من الموارد المحلية، مثل عائدات النفط ورسوم الموانئ. كما يمكن إعطاء السلطات المحلية إمكانية السيطرة على قضايا حساسة مثل الشرطة والأمن، التي كانت مصدرًا دائماً للتوتر بين الجنوبيين والحكومة المركزية. تقوم الحكومة المركزية بالتخلي عن هذه الصلاحيات للإدارات المحلية كما توفر التشريعات الحماية لهذه السلطات. على أن النقيض من ذلك، وبموجب النظام الفيدرالي، فإن الكيانات المنطقية ستتمتع بحقوق غير قابلة للتصرف وينص عليها الدستور. ومن أجل جعل النظام الوحدوي أكثر جاذبية بالنسبة للجنوبيين، يمكن لهذه الحقوق والامتيازات المحلية المحددة أن تكون مضمونة بنود دستورية جديدة.

يتم نقاش خيار تعزيز دور الإدارات المحلية حالياً في سياق رزمة أوسع من الإصلاحات الوطنية. على سبيل المثال، فإن المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك كلاهما يدعمان الطلب إلى مجلس الشورى توفير تمثيل متساوي لكل محافظة ومنحها سلطة تشريعية. كما أن هناك إجماعاً متزايداً حول فكرة التحول إلى نظام برلماني يستند إلى التمثيل النسبي الذي من شأنه أن يعزز قوة الإدارات المحلية المختلفة ويمنح التمثيل للأحزاب الأصغر وذات القاعدة المنطقية.

أنصار هذا الخيار موجودون في سائر أجزاء الطيف السياسي والمناطقية. وكما يرى هؤلاء، فإن هذا الخيار يحقق التوازن بين المطالب الجنوبية بقدر أكبر من الحكم المحلي والمخاوف الشمالية من انفصال الجنوب. ويجادل هؤلاء أنه بالإضافة إلى معالجة المظالم الجنوبية الأساسية، فإن تأسيس إدارة محلية قوية سيكون له أثر إيجابي على البلاد بشكل عام، من حيث أن العديد من المناطق الشمالية تشعر أيضاً بأنها مهمشة بسبب تركّز السلطة والموارد في العاصمة. ستستفيد هذه المناطق أيضاً من تعزيز السلطات المحلية وإعطائها قدراً أكبر من المشاركة في المؤسسات الوطنية.

ج. دولة فيدرالية

ثمة خيارٌ ثالث يتمثل في الفيدرالية، ويكتسب تأييداً متزايداً من قبل شريحة واسعة من الجنوبيين.¹⁹⁶ وثمة نوعان فرعيان يتم النظر

¹⁹⁶ في حين تختلف تعريفات الفيدرالية، فإنها تعني بشكل عام "ترسيخ مستوى معين من الحكم المحلي في إطار عملية اتخاذ القرار على المستوى الوطني، ومنحها صلاحيات كبيرة تكون محمية بالدستور". Michael Gallagher, Michael Laver and Peter Mair, *Representative Government in Modern Europe* (Boston, 2001), p. 145. إن الفيدرالية وتمكين الحكومة المحلية هما طريقتان مختلفتان لتحقيق اللامركزية، لكن ثمة اختلاف رئيسي يتمثل في أن الشكل الأخير لا يتمتع عادة بضمانات دستورية محددة. Yash Ghai, "The Structure of the State: Federalism and Autonomy", in

¹⁹⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ضابط أمني رفيع المستوى، عدن، نيسان/إبريل 2011.

¹⁹⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ضابط كبير في الجيش، صنعاء، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

على الوحدة بشكل مختلف. لقد أوجدت الوحدة مصالح مشتركة ولذلك فمن المستحيل تطبيق حل السودان في اليمن. اليمنيون متشابكون ومختلطون اجتماعياً، واقتصادياً وثقافياً. إذا انفصل الجنوب [أو هو ما ستشجع عليه الفيدرالية المكونة من إقليمين] فإن هذا سيؤدي إلى الحرب.¹⁹⁹

2. نظام فيدرالي مكون من إقليمين

يتكون هذا البديل بشكل جوهري من إعادة تقسيم اليمن بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة والجمهورية العربية اليمنية. المشاركون في اجتماع أيار/مايو 2011 وضعوا خطة تقضي إلى هذه النتيجة فعلياً، متصورين حكومة فيدرالية ضعيفة للغاية تضم كيانين إقليميين قويين. أنصار هذا الخيار يدعون إلى دستور جديد يؤسس لبرلمان فيدرالي يتكون من مجلسين يحتويان على تمثيل متساوٍ من كل إقليم في المجلسين الأعلى والأدنى على حدٍ سواء ورئيس فيدرالية منتخب له نائبان شمالي وجنوبي. ويكون مطلوباً من الحكومة الفيدرالية توفير التمثيل المتساوي للإقليمين في المناصب العليا، ويكون لكلا الإقليمين هيكلية حكومية ومستقلة وسيطرة كاملة على الموارد المحلية.²⁰⁰ كما أن الخدمات الأمنية والشرطة ستكون تحت السيطرة الإقليمية.

ويعتقد أنصار هذا الخيار أن الحكومات المحلية داخل كل إقليم ينبغي أن تتمتع بسلطات واسعة. وتتم إعادة هيكلة الأمن العسكري والوطني على أساس فيدرالي، بعبارة أخرى توزيع المناصب بشكل متساوٍ. وبوحي من النموذج السوداني،²⁰¹ فإن معظم أنصار هذا الحل يؤيدون إجراء استفتاء على الوحدة بعد أربع أو خمس سنوات.

يبدو أن الخيار الفيدرالي المكون من إقليمين يكتسب مزيداً من الدعم لدى شرائح واسعة من الجنوبيين.²⁰² يشير أنصار هذا الخيار إلى أنه

فيهما: يتكون الأول من نظام فيدرالي متعدد الأقاليم والثاني من نظام فيدرالي يتكون من إقليمين.

1. نظام فيدرالي متعدد الأقاليم

بموجب هذا السيناريو، وهو الأقل تطوراً والذي يحظى باهتمام أقل، فإن اليمن ستتكون من دولة فيدرالية تضم ما بين أربعة إلى سبعة أقاليم، يكون في كل منها حكومة منتخبة ديمقراطياً،¹⁹⁷ ومجلس تشريعي، وسلطات إدارية واسعة والسيطرة على الموارد المحلية. وكما يرى أنصار هذه الفكرة فإن النظام الفيدرالي متعدد الأقاليم سيوفر رقابة دستورية على الحكومة المركزية ويمنح صلاحيات أوسع للكيانات الإقليمية، في حين يحافظ على وحدة البلاد. وهذا ما يستجيب لمطالب الجنوبيين بوجود ضمانات دستورية لحكمهم المحلي ويضمن الشماليين حول السلامة الإقليمية للبلاد. وبهذا المعنى، فإن ذلك سيساعد في إزالة الانقسامات بين الشمال والجنوب، ويؤسس بدلاً من ذلك مجموعة من مراكز القوة الجديدة داخل بلد واحد.¹⁹⁸ على النقيض من ذلك، فإن هؤلاء يخشون من أن حل الإقليمين سيعزز الاختلافات الإقليمية ويؤدي لا محالة إلى انفصال الجنوب.

سياسي بارز من أبين أوجز مبررات إقلمة فيدرالية متعددة الأقاليم على النحو التالي:

نحن نريد أن تكون الفيدرالية الحل الأخير للمشكلة الجنوبية، وليس أن نخلق مشاكل جديدة في المستقبل. إذا كان هناك فيدرالية تتكون من إقليمين، فإن الشماليين سيرون في ذلك انفصلاً. في حين أن النسخة الحالية من الوحدة فشلت، فإننا نريد المحافظة

Peter Harris and Ben Reilly (eds.), *Democracy and Deep-Rooted Conflict: Options for Negotiators* (Stockholm, 1998), p. 157. نقاش أوسع حول الفيدرالية، والكونفدرالية والاتحاد، انظر Michael Burgess, "Federalism and Federation: A Reappraisal", in M. Burgess and A.-G. Gagnon (eds.), *Comparative Federalism and Federation: Competing Traditions and Future Directions* (New York, 1993), pp. 168-186; Daniel Elazar, "Contrasting Unitary and Federal Systems", *International Political Science Review*, vol. 18 (1997), pp. 237-251; and P. King, *Federalism and Federation* (London, 1982).

¹⁹⁷ تطرح مقترحات وجود يمن متعدد الأقاليم أربعة أقاليم أو أكثر من أجل تجنب الانقسام الثلاثي بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة، و "اليمن الأوسط" (المكون تقريباً من تعز، إب والحديدة) والمرتفعات الزيدية في الشمال. ويعتقد أنصار الحل المتمثل في فيدرالية متعددة الأقاليم بأن المقاربة التي تعتمد ثلاثة أقاليم تطرح نفس المشاكل والمخاطر التي تطرحها مقاربة الإقليمين، أي أنها ستزيد من فرص انفصال الجنوب وتعزز من خطوط التماس الطائفية وذلك بإقامة دولتين في المناطق ذات الأغلبية السنية ودولة في الشمال الزيدي (الشيعي).

¹⁹⁸ نظرة عامة موجزة للنقاش المتعلق بالاتحاد ودولة متعددة الأقاليم، انظر Mohammed bin Sallam, "Federalism, the shape of things to come?", *Yemen Times*, 20 June 2011. تمثل هذه المقالة خارطة لتقسيم محتمل لليمن إلى خمسة أقاليم فيدرالية: صعدة، حجة، عمران والجوف؛ ومحويط المحويت، وصنعاء، وذمار، والبيضا، والحديدة، إب، وتعز، ولحج وعدن؛ ومأرب وشبوة، وأبين والضالع؛ وحضرموت والمهرة.

¹⁹⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي بارز من أبين، تموز/يوليو 2011.

²⁰⁰ تدعو الخطة إلى ما يلي: "تعتبر الثروة المكونة من العقارات والأراضي الزراعية والتنمية، والثروات التي تضم النفط، والثروات المعدنية والسلمية ملكاً كاملاً للإقليم. ويدعم الإقليمان الموازنة الفيدرالية طبقاً لنسبة متفق عليها، وينص عليها الدستور". رؤية جنوبية، المرجع السابق.

²⁰¹ اتفاق السلام الشامل الموقع في كانون الثاني/يناير 2005 أعطى جنوب السودان حكماً ذاتياً لمدة ست سنوات، يتبعها استفتاء على الاستقلال. في كانون الثاني/يناير 2011، صوت جنوب السودان بشكل ساحق لصالح الاستقلال، وهو وضع وضعت للمسات الأخيرة عليه في تموز/يوليو 2011.

²⁰² في حين يشار إلى هذا الخيار بشكل عام على أنه فيدرالية تتكون من جزئين، فإن أنصاره يحرصون بشكل أساسي على منح مكانة فيدرالية لأراضي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة. إذا أرادت المناطق الشمالية أن تقسم مناطقها أكثر من ذلك، فإن ذلك سيكون مقبولاً. على سبيل المثال، فإن أنصار هذا الحل يقولون إن فيدرالية مكونة من ثلاثة أجزاء، حيث تتكون الأجزاء الثلاثة من الأراضي التي كانت تشغلها جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة، و "اليمن الأوسط"، والمرتفعات الشمالية، ستكون مقبولة أيضاً. بصرف النظر عن الطريقة التي سيقسم فيها الشمال أراضيها، ينبغي للجنوب أن يشكل كياناً فيدرالياً

فعّال. نحن بحاجة للوقت لتطوير هذه الأشياء، وأولئك الذين يقولون أن بوسعنا بناء دولة مستقلة بين ليلة وضحاها سُذج".²⁰⁶

د. الانفصال

يتمثل الخيار الأخير في الانفصال الفوري. يتصور أنصار هذا الخيار إقامة دولة مستقلة، ديمقراطية وفيدرالية على أراضي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة. ومن وجهة نظرهم فإن الوحدة لم تقشل فقط، بل إن للجنوب حق غير قابل للتصرف بتقرير المصير وفوراً. ويعتقدون بأن جذر المشكلة لا يكمن في النظام الحالي ولا في هيكلية الدولة بل في هيمنة ثقافة ونظام الشمال. طبقاً لأحد أنصار هذا الخيار من حضرموت، "لو كان الشيطان شخصاً، فإن تغيير ذلك الشخص سيحل المشكلة. لكن المشكلة هي في النظام بأسره - القوانين، والدستور والثقافة. لقد غير الشماليون العديد من الأشخاص، إلا أن مشاكلهم باقية".²⁰⁷

أحد أعضاء حركة تقرير المصير عبر عن رأي مماثل لكن بوضوح أكبر قائلاً، "الجنوب ليس مختبراً للتجارب السياسية. لقد فشلت الوحدة، وإن الحديث عن استمرار الوحدة مضیعة للوقت. ينبغي أن ينفصل الجنوب بشكل كامل وفوري".²⁰⁸ من هذا المنظور، فإن الوحدة - حتى نوعاً أقل تماسكاً منها - لا يمكن أن يكون لصالح الجنوب، لأن أي نظام مستقبلي في صنعاء لا بد وأن يكون له نفس "الذهنية القبلية" لنظام صالح وسيسعى دون شك للهيمنة على الجنوب.²⁰⁹ هذا الخيار، الذي يحظى بالشعبية في بعض شرائح الحراك، يعتبر خطأً أحمر بالنسبة لمعظم الشماليين وكذلك بالنسبة للعديد من الجنوبيين.

هـ. تقييم الخيارات

بصرف النظر عن وجود عدد كبير من المجموعات التي تدعي التحدث باسم "شعب الجنوب"، فإن من المستحيل عملياً قياس الدعم المحلي لهذه الخيارات الأربعة. كما تم شرحه في هذا التقرير، فإن الروايات والرؤى تختلف وتفاوت بشكل كبير بين الجنوبيين. رغم ذلك، ثمة عددٌ من العوامل الواضحة. أولاً، هناك اتفاق شبه كامل في الجنوب حول فشل الهيكلية الحالية للوحدة وحول ما نتج عن ذلك من حاجة للتحرك نحو حكم ذاتي يتميز بتقاسم أكثر عدالة للموارد، وقدر أكبر من المشاركة وتعزيز الحكم المحلي. ثانياً، في حين أن من غير المؤكد أي خيار يفضلُه الجنوبيون، يمكن القول إن الأغلبية الساحقة من الشماليين - بمن فيهم المتحدرين من "اليمن الأوسط" - يدعمون الخيارات التي تحافظ على وحدة البلاد. زد على ذلك أن شريحة

ولأن الجنوب كان مستقلاً قبل عام 1990، وأن حرب عام 1994 ألغت اتفاقات الوحدة الأصلية، فإن سكانه يحتفظون بحق إعادة التفاوض على علاقتهم مع صنعاء. ويرون في هذا الخيار الوحيد المقبول حيث أنه يضمن دستورياً للجنوب حق السيطرة على موارده والمحافظة على هويته وثقافته. أولئك الذين يعتقدون بالحاجة إلى الاستفتاء يجادلون بأن من حق الجنوب ترك الاتحاد وينبغي أن يمنح خيار القيام بذلك في المستقبل، إلا أنهم مستعدون لمنح الوحدة فرصة أخيرة في هذا الإطار الفيدرالي. إن دعاة الفيدرالية المكونة من إقليمين والتي يتبعها استفتاء يصورون ذلك على أنه الحد الأدنى الذي سيقبل به الجنوب ويجادلون بأن البديل الوحيد لذلك هو الانفصال.²⁰³ ويزعم هؤلاء بأن هذا هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يجتذب أنصار الانفصال في معسكر البيض نحو حل وسط.²⁰⁴

بعض الذين يدعمون هذا الخيار يزعمون بأنهم مفتتحون على استمرار الوحدة ويعبرون عن الثقة بأنه إذا تم تنفيذ هذا النموذج من الفيدرالية بشكل سليم، فإن الجنوبيين سيصوتون على المحافظة على دولة واحدة في الاستفتاء. قائد بارز من أبين يصر على أن "الفيدرالية المكونة من جزئين ليست خطوة نحو الانفصال. إذا عمل الشمال والجنوب معاً بطريقة جيدة وحصل الجنوبيون على حقوقهم، فلن يكون هناك مشكلة في المستقبل. يمثل الاستفتاء على الوحدة ضماناً للجنوبيين بأنهم لا يستبدلون النظام الحالي بنموذج مشابه للحكم".²⁰⁵

رغم ذلك، فإن ما يتطلبه الجنوب كي يختار الوحدة يمثل عتبة مرتفعة وربما غير قابلة للتحقق. طبقاً لأحد نشطاء الحراك الشباب، إذا طور سكان الشمال دولة مدنية، وتخلصوا من القبلية ووفروا الأمن في مناطقهم، فإن الجنوبيين قد يختاروا قبول الوحدة". آخرون يعترفون صراحة بأن هذه مجرد خطوة نحو الانفصال. إنهم يؤيدون فيدرالية مكونة من إقليمين لأن الاستقلال الفوري سيكون غير عملي لعدد من الأسباب. وتتضمن هذه الأسباب حقيقة أن الاستقلال يفتقر إلى الدعم الدولي ولا يحظى بالإجماع بين الجنوبيين، إضافة إلى حقيقة أن الجنوب لا يمتلك الهيكلية المؤسساتية الضرورية لإدارة دولة مستقلة في الوقت الحاضر.

ثمة فهم بأن الخيار الفيدرالي المكون من إقليمين سيمنح الجنوبيين الوقت الكافي للتحضير للاستقلال. أحد الرجال القبليين من لحج شرح ذلك قائلاً، "أنا أؤيد الفيدرالية ومن ثم إجراء استفتاء. لا ينبغي أن نسعى إلى الانفصال مباشرة لأن ذلك غير واقعي وغير عملي. ليس لدينا مؤسسات الدولة وليس لدينا قادة متفق عليهم. ليس لدينا اقتصاد

منفصلاً. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع حيدر العطاس، القاهرة، 17 تموز/يوليو 2011.

²⁰³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مجموعة من القادة والنشطاء الجنوبيين بمن فيهم حيدر العطاس وعلي ناصر محمد، القاهرة، 17 تموز/يوليو 2011؛ وثلاثة من أنصار الحراك، مجلس قات، عدن، حزيران/يونيو 2011؛ ومجموعة من أنصار الحراك والمستقلين، حزيران/يونيو 2010.

²⁰⁴ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أشخاص حضروا اجتماع القاهرة، القاهرة، تموز/يوليو 2011.

²⁰⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد بارز من أبين، تموز/يوليو 2011.

²⁰⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رجل قبلي من لحج، عدن، حزيران/يونيو 2011.

²⁰⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد دعاة الانفصال الفوري الحضارنة، صنعاء، نيسان/إبريل 2011.

²⁰⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في حركة تقرير المصير، عدن، حزيران/يونيو 2011.

²⁰⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في الحراك، تشرين الثاني/نوفمبر، نيسان/إبريل، وحزيران/يونيو 2011.

VIII. الخلاصة

كبيرة من الشماليين ستكون مستعدة على الأرجح لشن حرب لضمان بقاء الجنوب داخل الاتحاد.

لقد حسنت التطورات الأخيرة من احتمالات إيجاد تسوية سلمية للقضية الجنوبية. إلا أنها رفعت أيضاً من كلفة عدم التحرك. لقد كان أحد النواتج الثانوية للربيع اليمني وجود دعم متزايد لشكل من أشكال الفيدرالية – يتراوح بين فيدرالية تتكون من إقليمين إلى ترتيب يضم عدة أقاليم – بين شرائح هامة في الشمال والجنوب على حد سواء. في حين أنه ليس من السهل تحقيق ذلك، فإن قيام حوار شامل وجدي حول هذه الخيارات من شأنه أن يُفضي إلى حسيطة مُرضية ودائمة بالنسبة لجميع الأطراف. إن الشروع في عملية سياسية انتقالية سيمثل الخيار الأفضل لمعالجة المظالم الجنوبية بشكل سلمي.

أما البديل فينذر بمخاطر جمة. في غياب تغيير النظام، فإن مخاطر تصاعد العنف في الجنوب تبدو كبيرة. وتبقى الرغبة في الاستقلال قوية؛ ويمكن أن تصبح أقوى إذا استمر الوضع الراهن أو إذا تردت الأوضاع في الشمال إلى حرب أهلية شاملة. وبالمقابل، فإن من شأن الانفصال أن يُفضي إلى صراع حدودي أكثر دموية مع لجوء الشماليين (وربما بعض الجنوبيين أيضاً) إلى الحرب للمحافظة على وحدة البلاد.

في الوقت الراهن، يبدو أن الجنوبيين يبذلون مساعيهم على المسارين في الآن ذاته – الدفع نحو الفيدرالية من قبل البعض ونحو الانفصال من قبل آخرين. أما أي الخيارين سينتصر في المحصلة فإنه سيتحدد من خلال التطورات السياسية في صنعاء. على حد تعبير علي سيف حسن، وهو ناشط في المجتمع المدني، فإن، "الفيدرالية والانفصال هما الخياران الموجودان حالياً، إلا أن تحقيق الأول أكثر صعوبة لأنه قابل للإنجاز من خلال الحوار الناجح فقط. في حال غياب الحوار، أو إذا فشل الحوار، فإن النتيجة ستكون الانفصال".²¹⁰

سيتطلب تمهيد الطريق نحو حوار ناجح حول القضية الجنوبية عدة خطوات أساسية. ينبغي على جميع المعنيين، بما في ذلك الحزب الحاكم، الاعتراف رسمياً بأهمية القضية الجنوبية والالتزام بتسوية عادلة لتلك القضية من خلال المفاوضات. من شأن مثل هذا الالتزام، خصوصاً إذا كان جزءاً من اتفاق انتقالي أوسع، أن يعزز من مكانة القوة الأكثر براغماتية. كثيراً ما يذهب أنصار الحراك إلى أبعد من ذلك ويطالبون بمسار منفصل للمحادثات بين ما يُسمى "الشمال" وما يسمى "الجنوب" حول القضية الجنوبية.²¹¹ وهذا غير عملي وغير مرغوب به؛ هذا إضافة إلى صعوبة تحديد من هو جنوبي، كما سبقت الإشارة، فإنه ما من صوت جنوبي موحد. بموجب مقاربة الحراك، ليس من الواضح ما إذا كان الجنوبيون الذين يؤيدون الإصلاح في إطار دولة موحدة سيحظون بمقعد على الطاولة.²¹²

²¹⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع علي سيف حسن، صنعاء، 24 حزيران/يونيو 2011.

²¹¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أنصار الحراك، عدن، 26 كانون الثاني/يناير، 23، 24 و 26 نيسان/أبريل 2011.

²¹² يقدم أنصار الحراك أجوبة مختلفة عندما يطلب إليهم تحديد من سيمثل الجنوب. معظمهم يقولون أن ثمة حاجة إلى حوار جنوبي داخلي لتحديد "الممثلين الجنوبيين". إلا أن البعض إقصائي في تعريفه. أحد نشطاء

في الحد الأدنى، ينبغي للأطراف أن تمنح الأولوية للقضية الجنوبية في سياق حوار وطني أوسع ومعالجتها بشكل منفصل وأيضاً كجزء من رزمة أكبر من الإصلاحات. من شأن هذا أن يطمئن الجنوبيين المتشككين بأن مخاوفهم ستعالج في مرحلة مبكرة ولن تضيع في خضم التحديات العديدة التي تواجه اليمن.

كما أن على الجنوبيين الاستمرار في حوارهم الداخلي بين جميع الأطراف السياسية والأيدولوجية والمناطقية. في حين أن من غير المحتمل التوصل إلى إجماع، فإن هذه النقاشات يمكن أن تلعب دوراً محورياً سواء في تحديد الرؤى التي ينبغي تمثيلها في أي حوار وطني مستقبلي أو في توضيح الخيارات المعقدة، بما في ذلك النماذج المختلفة للخيارات الفيدرالية.

لا يمكن لأي من هذا، بالطبع، أن يحدث دون التوصل إلى اتفاق سريع على خطة انتقالية للنظام السياسي بمجمله وتنفيذ هذه الخطة. بالنسبة لليمنيين وغير اليمنيين على حدٍ سواء ممن لهم مصلحة في تسوية القضية الجنوبية سلمياً، ينبغي أن تعطى الأولوية لتصعيد الضغوط على النظام والجماعات المعارضة للتوصل إلى تفاهم حول عملية انتقال سياسية وتنفيذه. وإلا، فإن ثمة أسباباً عديدة للاعتقاد بأن الدعوات إلى الانفصال ستصبح أقوى، وكذلك للتخوف من مزيد من الاضطرابات وعدم الاستقرار في الجنوب.

صنعاء/بروكسل، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2011

الحراك في عدن شرح قائلاً: "ينبغي أن يكون الحراك داخل وخارج البلاد ممثلاً للطرف الجنوبي في الحوار. الجنوبيون المتحالفون مع النظام الحالي قلة، وهم فاسدون. كما أن هناك البعض مع الإصلاح، إلا أن عددهم ليس كبيراً، وهم يريدون دولة إسلامية. هؤلاء الجنوبيون ينبغي أن يشاركوا إلى جانب الطرف الشمالي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، عدن، 26 نيسان/إبريل 2011. هذا المنظور المقيد يؤدي إلى الانقسام ويسيء إلى الجنوبيين الذين يدعمون الإصلاح بدلاً من الانفصال.

الملحق أ

خارطة اليمن



Map No. 3847 Rev. 3 UNITED NATIONS
January 2004

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section

الملحق ب

مسرد بالأسماء

عبد الله بن حسين الأحمر – الشيخ البارز الراحل وزعيم اتحاد قبائل حاشد ومؤسس الإصلاح.

علي محسن الأحمر – القائد العسكري للفرقة الشمالية الشرقية والحليف الوثيق للرئيس صالح. انشق علي محسن للانضمام إلى الانتفاضة في أواسط آذار/مارس 2011، ما أدى إلى انقسام الجيش بين القوات الموالية والمناوئة لصالح. يتحدر من قرية الرئيس صالح ولا تربطه صلة قرابة بعائلة عبد الله بن حسين الأحمر.

علي ناصر محمد – الرئيس السابق لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وهو من محافظة أبين. يعتبر حالياً أحد القادة الجنوبيين البارزين في الخارج ويدعم فكرة كيان فيدرالي يتكون من إقليمين، متبوع باستفتاء على استقلال الجنوب خلال أربع أو خمس سنوات.

علي سالم البيض – رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حتى الوحدة عام 1990 ونائب رئيس الجمهورية اليمنية خلال المرحلة الانتقالية. وهو حالياً إحدى الشخصيات البارزة في المعارضة في المنفى ويدعو إلى الاستقلال الفوري للجنوب.

أنصار الشريعة – مزيج غامض من المتشددين، ومقاتلي القاعدة الأجانب وأعضاء في القاعدة في جزيرة العرب. استولت الجماعة على عدة بلدات في محافظة أبين في أواخر عام 2011، بما في ذلك العاصمة زنجبار. في مطلع أيلول/سبتمبر زعمت الحكومة أنها أخرجتهم من زنجبار، لكن إلى حين كتابة هذا التقرير لا زالت المعارك مستمرة.

القاعدة في جزيرة العرب – تشكلت في كانون الثاني/يناير 2009 من اندماج بين فرعي القاعدة في السعودية واليمن. في الجنوب، تنتشط بوجه خاص في محافظات أبين، وشبوة وحضرموت.

المؤتمر الشعبي العام – الحزب الحاكم في اليمن، وهو عبارة عن مظلة واسعة أقرب إلى آلية لتوزيع الرعاية والمحسوبية منها إلى الحزب السياسي الذي يستند إلى أيديولوجية وإطار سياسي واضحين.

حميد الأحمر – أحد الأبناء العشرة للشيخ الراحل عبد الله بن حسين الأحمر، وهو عضو مجلس شورى الإصلاح، ورجل أعمال ثري وممول نشط للانتفاضة عام 2011. حميد معارض بارز لنظام صالح، رغم أنه وعائلته هم من الحلقة الداخلية للنظام منذ وقت طويل.

حركة تقرير المصير – الجناح المسلح للحراك الجنوبي. تأسست مباشرة بعد الحرب الأهلية عام 1994، وتبدو أكثر نشاطاً في محافظتي الضالع ولحج، وحسب معظم التقديرات لا يتجاوز عدد مقاتليها بضع مئات.

الحراك الجنوبي – بدأ الحراك في عام 2007 كحركة احتجاج شعبية للإصلاح في أراضي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة. بحلول عام 2009 بات من الواضح أنها حركة شعبية تتبنى الدفاع عن استقلال الجنوب. تتميز الحركة بتنظيم غير مترابط وبالتنوع الداخلي والمرونة. يبدو أنها تتكون من خمس منظمات رئيسية في اليمن هي مجلس الحراك السلمي لتحرير الجنوب، والتجمع الوطني الأعلى لاستقلال الجنوب والحزب الأخضر. ويبدو أن المنظمة الأولى هي الأكبر والأكثر نفوذاً وتتكون بشكل أساسي من القادة الحاليين والسابقين للحزب الاشتراكي اليمني. يرتبط العديد من الأشخاص بالحراك كحركة وليس كمنظمة. ويعتبر علي سالم البيض، وعلي ناصر محمد وحيدر العطاس أبرز قادتها في المنفى.

حيدر العطاس – سياسي وتكنوقراطي يمني جنوبي بارز كان رئيساً لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة بين عامي 1986 و 1990 وأول رئيس وزراء للجمهورية اليمنية. وهو حالياً أحد القادة

الجنوبيين في المنفى يؤيد فكرة كيان فيدرالي يتكون من إقليمين يتبعه استفتاء على استقلال الجنوب خلال أربع إلى خمس سنوات.

الإصلاح – التجمع اليمني للإصلاح هو أقوى أحزاب المعارضة. تأسس بعيد الوحدة عام 1990 من قبل الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ويضم عدداً من المجموعات والاتجاهات المتقاطعة، بما في ذلك رجال القبائل، ورواد الأعمال، وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين الوسطية والسلفيين المتشددين.

اللقاء المشترك – ائتلاف يتكون من خمسة أحزاب معارضة هي الإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والحزب الوحدوي الشعبي الناصري، والحق، واتحاد القوى الشعبية. والأحزاب الثلاثة الأخيرة تمتلك قواعد شعبية محدودة أو لا قواعد شعبية لها. الحق واتحاد القوى الشعبية هما حزبان زبديان صغيران. تشكل الائتلاف عام 2002 لتحدي المؤتمر الشعبي العام.

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - 1970 - 1990.

التجمع الديمقراطي الجنوبي - هو واحدة من مجموعتين تدعمان الحراك في خارج اليمن، وبشكل أساسي في المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والصين، وماليزيا، وإندونيسيا وأستراليا. وهو يدعو إلى الاستقلال الفوري للجنوب.

الجمهورية العربية اليمنية – 1962 - 1990.

الحزب الاشتراكي اليمني – هو ما تبقى من الحزب الحاكم لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة؛ وهو منقسم وضعيف ولا يتمتع سوى بدعم شعبي محدود.